الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم التاريخ

العنوان

سياسة القمع الفرنسية في مواجهة الحركة الوطنية من 1925- 1954م

- الجانب السياسي-

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ العام

إعداد الطالبتين: إشراف الأستاذ:

مواسي زهية أ . عبد الكريم قرين

كِمُوقَاتْ إيمان

لجنة المناقشة:

الأستاذ	الصفة	الجامعة
ب/ شايب قدادرة	رئيسا	جامعة 8 ماي 1945 قالمة
أ/ عبد الكريم قرين	مشرفا ومقررا	جامعة 8 ماي 1945 قالمة
أ/ مدور خميسة	عضواً مناقشا	جامعة 8 ماي 1945قالمة

السنة الجامعية:1437-1438هـ/2016-2017م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وقل ربّي زدني علماً﴾

طه الآية 114

قال الرسول صلّى الله عليه وسلّم

<< تعلموا العلم، فإنّ تعلمه لله خشية عبادة ومذكراته تسبيح>>

رواه البخاري



عملاً بقوله تعالى﴿...لئنْ شَكرتُمِ لأزيدَنّكُم ولئِن كفرْتم إنَّ عذَابِي لشَدِيدٌ ﴾

ابراهيم الآية 07

قال رسول الله صلّى الله عليه وسلّم

<<من لم يشكر الناس لم يشكر الله>>

نتقدم بجزيل الشكر في بادئ الأمر الى المولى عزّ وجلّ ونحمده على منحنا الصبر والطموح والذي منى علينا بنعمة الصحة لإتمام هذا العمل المتواضع ونحمد على احاطته برحمته ورفقته ونورنا لنستعين بكل من يقدم لنا يد العون والمساعدة لإتمام هذا البحث

وبعد الله تعالى نتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير والإمتنان الى أستاذنا المحترم قرين عبد الكريم والذي أشرف على اعداد هذه المذكرة وعلى ارشاداته وتوجيهاته وانتقاداته التي لم تزدنا إلاّ إصرار على النجاح

كما نتقدم بالشكر الى كافة الأساتذة قسم التاريخ

كما أننا لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر الى كل من منح لنا يد المساعدة من قريب أو من بعيد ولو بالكلمة الطيبة

كما نتوجه بشكرنا الى الذين أفادونا بنصائحهم القيمة والذين زودونا بالمراجع ونشكر المشرفين على دور المكتبات التي زرناها وخاصة مكتبة النشماية ومكتبة هواري بومدين ومكتبة التاريخ الخاصة بالجامعة قالمة، خاصة الإعارة الداخلية

كما نتقدم بالشكر الى الصديقة المخلصة سارة التي صبرت واجتهدت لتخرج لنا هذه المذكرة المتواضعة، ونتمنى لها التوفيق في حياتها والمزيد من النجاحات في مشوارها العملي.

الإهداء

الى من احترقت لتنير لي درب العلم...

الى القلب الكبير الذي احتواني بكل صدق...

الى جوهرة حياتي...أمي الغالية أطال الله عمرها

الى من علمني أن الطموح أساس الحياة...

الى رمز العزة والشموخ والكبرياء...

الى سندي الأول في الحياة...أبي العزيز أطال الله عمره

الى رفيق دربي...أخي الغالي حفظه الله ورعاه

الى جدتي الغالية...عفاها الله وأطال عمرها

الى جدي رحمه الله...اللهم ارحمه برحمتك واسكنه فسيح جناتك

الى كل أفرد عائلتي والأقارب...بالأخص خالاتي حفظهم الله

الى صديقاتي وزملائي طول مشواري الدراسي والذين تركوا لي ذكريات لا تمحى،
خاصة صديقتين العزيزتين إيمان وأميرة أتمنى أن تطول صداقتنا

الى كل مؤمن برسالة العلم وأثرها في الحياة

الى روح الشهداء الذين غامروا بحياتهم في سبيل الحرية

الى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي...

زهية

الإهداء

الى من انطفأت شمعتهم ليوقيدوا شموع شعب عانى الويلات

الى من خلدوا أسمائهم من ذهب ليرفعوا علم الجزائر عالياً

الى بواسل الجزائر الشهداء الأبرار، المليون ونصف مليون شهيد.

الى أمي الحبيبة ومسلكي نحو جنة الخلود لمن سهرت لترسم البسمة على وجهي وتنير لي دربي، لمن شجعتني وعلمتني أن النجاح هو ثمرة الجهد، اللهم وفقني لبرها وأطل في عمرها واجمعني بها في جنة الفردوس الأعلى.

الى أبي الغالي الذي كدح كدحاً شاقاً من اجل تعليمي والسهر على نجاحي والذي لم يبخل عليا بالغالي والنفيس ، أطال الله في عمره وحفظه.

الى إخوتي الأعزاء حفظهم الله ورعاهم وأدام عليهم نعمة الصحة والعافية.

الى أختي العزيزة ورفيقتي وسر نجاحي التي شجعتني على النجاح اللهم احفظها وارزقها دوام الصحة والعافية.

الى الكتاكيت الصغار إياد، مؤيد، رحيم، أصيل، سجى، ريماس، اللهم أحفظهم و أرزقهم دوام الصحة والعافية.

الى جدتي الغالية وجميع الأقارب حفظهم الله ورعاهم.

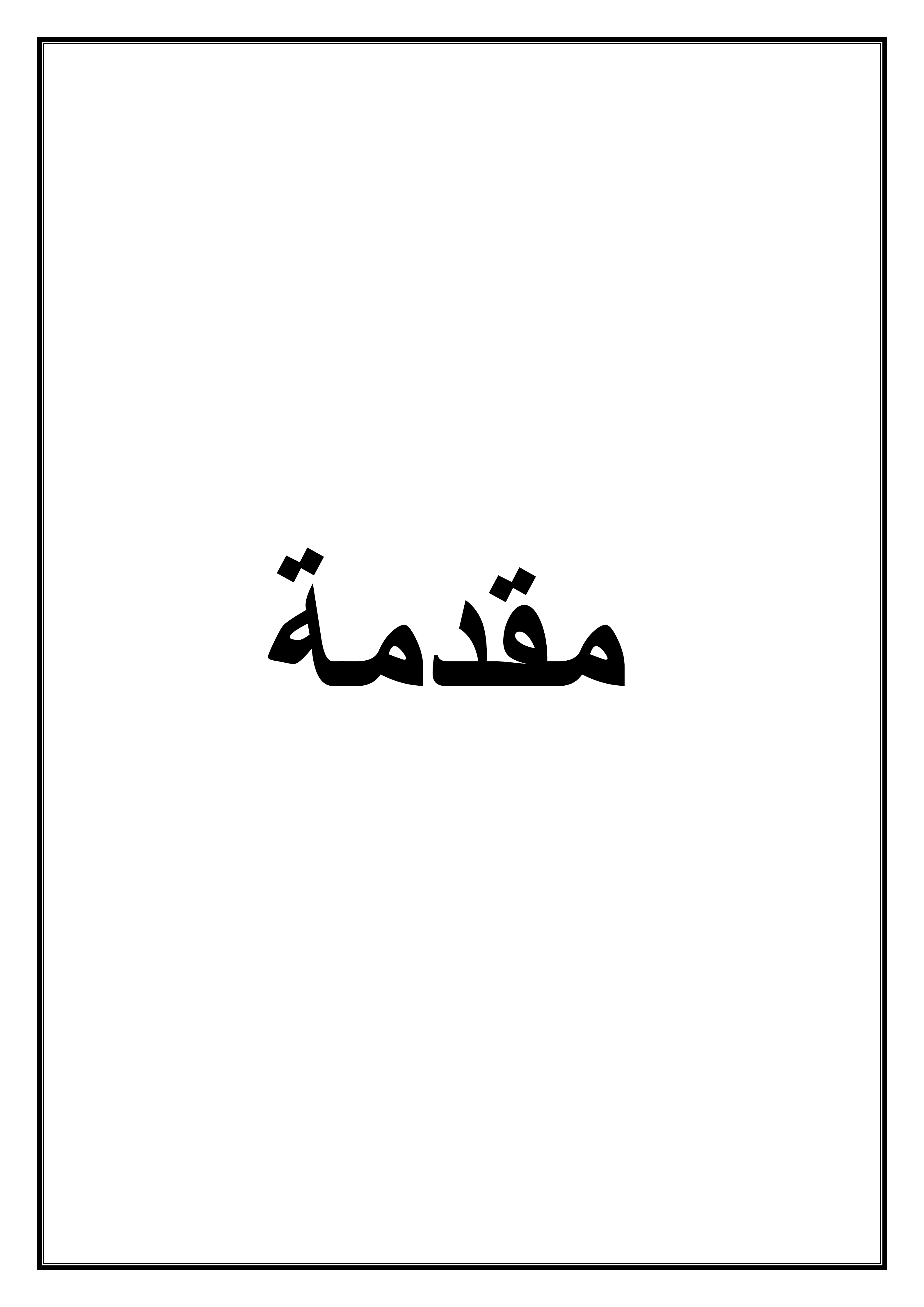
الى أعز صديقاتي وأكثرهم حباً وإخلاصاً: زهية، أميرة، بسمة، أتمنى من الله عزّ وجلّ أن يديم صداقتنا.

الى الأصدقاء الذين لا يتسع المكان لذكرهم والتي جمعتني بهم ذكريات لا تنسى...

إيمان

قائمة المختصرات

الرمز	المعنى
ص	صفحة
ط	طبعة
م	ميلادي
هـ	هجري
ج	جزء
مج	مجلد
د.ط	دون طبعة
د.م	دون مكان
د.س	دون سنة
تر	ترجمة
تع	تعليق
تق	تقديم
تص	تصدير
Op– cit	المرجع السابق
Op– loc	المرجع نفسه



مقدمة

مقدمة

تعرضت أقطار المغرب للظاهرة الإستعمارية الإحتلالية الحديثة منذ ثلاثينات القرن التاسع عشر وحتى النصف الثاني من القرن العشرين، إذ احتلت فرنسا الجزائر(1830- 1962) وعملت على فرض سيطرتها على القطر الجزائري بكل الأساليب، وقد كان الرد الجزائري عموما على صدمة الإحتلال العسكري الإستعماري اعتماداً على الكفاح المسلح لانتزاع الحقوق الوطنية المسلوبة، ونتيجة لعدم التكافؤ في الإمكانيات التسليحية للجزائريين أفقد الشعب الجزائري قدرته على مواجهة الإستعمار، ومع مرور الوقت أيقن الشعب الجزائري فشل الكفاح المسلح وضرورة تغيير هذا الأسلوب الى كفاح سياسي تبنته العديد من الشخصيات المثقفة، وهذه الفئات والشرائح والنخبة الحضرية المثقفة والعربية والشيوعيون والعمال المهاجرون، فقد عرفت الجزائر تطورات سياسية هامة تمثلت أساساً في نمو التيار الوطني وظهور الأحزاب الوطنية، وظلت وجهات الجزائريين مختلفة بخصوص الأساليب والطرق الكفيلة بتحقيق مطالب الجزائريين، لكن تشكيلات الحركة الوطنية تعرضت الى عدة مضايقات واضطهادات استعمارية كنفي الزعماء وحل الأحزاب، ورغم الأساليب الإستعمارية التي استعملتها للقضاء على الروح الوطنية الجزائرية قد باءت بالفشل وإندلعت الثورة في أول نوفمبر سنة 1954م.

*** أسباب اختيار الموضوع**

تعود أسباب اختيارنا لهذا الموضوع سياسة القمع الفرنسية في مواجهة الحركة الوطنية الجزائرية(1925-1954) السياسي نموذجاً، وذلك للدراسة والبحث أكثر في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية والكشف أكثر عن أهم الأساليب الإستعمارية التي تبنتها فرنسا اتجاه الأحزاب السياسية للقضاء على الشخصيات البارزة في الحركة الوطنية، ولسبب آخر هو الكشف عن مجرى الأحداث التي حدثت في الجزائر بعد الحرب العالمية الثانية(1939-1945) والتي تمثلت أساساً في مجازر الثامن ماي

1945، والأسباب الأخرى وهو التعرف أكثر على التاريخ السياسي للجزائر خاصة وأن جل الباحثين قد تركزت كتابتهم على تناول التاريخ الثوري للجزائر في فترة ما بين(1954-1962) واعتقادنا كذلك أن الجانب السياسي كان له تأثير على الثورة واندلاعها.

*** اشكالية البحث**

تتمحور الإشكالية الرئيسية لموضوع المذكرة حول تسليط الضوء على السياسة الإستعمارية القمعية في مواجهة الحركة الوطنية خاصة في الفترة الممتدة من 1925-1954، فماهي أهم السياسات التي انتهجتها فرنسا لردع الحركة الوطنية؟.

ولتوضيح هذه الإشكالية أكثر يمكن طرح التساؤلات الآتية والتي سنجيب عليها من خلال فصول المذكرة.

1- كيف بدأت هذه السياسة القمعية الفرنسية؟.

2- ما هي ردود فعل الجزائريين حولها؟.

3- كيف تغيرت مجرى الأحداث بعد مجازر 08 ماي 1945؟.

4- ما هي أهم الأحداث التي سبقت انفجار أزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية 1953-1954؟.

*** حدود الدراسة**

تنحصر الفترة الزمنية التي تناولناها في دراسة هذا الموضوع ما بين 1925-1954 والتي تعد هذه الفترة حاسمة في تاريخ الفكر السياسي للجزائر، أما الإطار الجغرافي فالدراسة تدور حول الجزائر التي كانت مسرحاً للأحداث.

*** المنهج المعتمد**

للإجابة على مجمل هذه التساؤلات اعتمدنا على مجموعة من المناهج هي:

أ- المنهج التاريخي: نظراً لطبيعة الموضوع الذي قمنا بدراسته يهتم بسرد الأحداث المندرجة في الموضوع وترتيب الأحداث ترتيباً دقيقاً.

ب- المنهج التحليلي: وظفناه في دراسة المادة العلمية على ضوء الأحداث والوقائع وتحليل الحقائق وربطها بالهدف من مختلف الوسائل القمعية للإستعمار.

ج- المنهج الوصفي: وقد اعتمدنا عليه في رصد الأحداث ووصفها حسب كل مرحلة من مراحل الحركة الوطنية، وما قامت به السلطات الفرنسية من قمع اتجاه بعض قادة أحزاب الحركة.

ولدراسة موضوع بحثنا هذا اعتمدنا على الخطة التالية، والتي تتكون أساساً من مقدمة بالإضافة الى تمهيد وثلاثة فصول وخاتمة والملاحق والمصادر والمراجع وفهرس الموضوعات.

مقدمة: وتعتبر البوابة الرئيسية التي افتتحنا بها موضوع بحثنا والتي اشتملت على مختلف خطوات المقدمة.

الفصل الأول: والذي كان بعنوان الحركة الوطنية في الجزائر، وقد احتوى على أربعة مباحث فكان المبحث الأول بعنوان مفهوم الحركة الوطنية الجزائرية ونشأتها، أما المبحث الثاني جاء تحت عنوان عوامل ظهور الحركة الوطنية الجزائرية أما المبحث الثالث جاء بعنوان التيارات السياسية للحركة الوطنية الجزائرية، والمبحث الرابع والأخير جاء بعنوان مظاهر الحركة الوطنية الجزائرية.

الفصل الثاني: فقد جاء تحت عنوان القمع الفرنسي للتيارات السياسية في الجزائر من 1925-1945 وقد تناولنا فيه ست مباحث كان الأول بعنوان حركة الأمير خالد، والمبحث الثاني بعنوان نجم شمال إفريقيا والمبحث الثالث بعنوان جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، أما المبحث الرابع فكان تحت عنوان الحزب الشيوعي الجزائري، في حين المبحث الخامس فقد عنوناه بحزب الشعب الجزائري، والمبحث السادس فجاء بعنوان بيان الشعب وأحباب البيان والحرية.

الفصل الثالث: فقد جاء تحت عنوان تصاعد القمع الفرنسي بعد الحرب العالمية الثانية وتناولنا فيه ست مباحث فالمبحث الأول بعنوان مجازر 8 ماي 1945 والمبحث الثاني بعنوان الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، أما المبحث الثالث فكان بعنوان حركة انتصار الحريات الديمقراطية، والمبحث الرابع جاء تحت عنوان الجبهة المشتركة للدفاع عن الحرية واحترامها، والمبحث الخامس بعنوان المنظمة الخاصة، أما المبحث السادس والأخير فقد جاء بعنوان اللجنة الثورية للوحدة والعمل.

خاتمة: جاءت بمثابة خلاصة للنتائج المتوصل اليها، فقد حاولنا من خلالها الإجابة على جل الإشكاليات التي قمنا بطرحها.

الملاحق: والتي حاولنا من خلالها إضافة بعض التوضيحات لإفادة الباحث أو الدارس.

بالإضافة الى قائمة المصادر والمراجع التي اعتمدنا عليها في استقاء المادة العلمية التي تخدم موضوع بحثنا، بالإضافة الى فهرس الموضوعات، ولتغطية جل العناصر الواردة في موضوع المذكرة، وقد اعتمدنا على جملة من المصادر والمراجع التي تنوعت بيت الكتب والجرائد والملتقيات، رسائل جامعية، ومن أهم الكتب التي اعتمدنا عليها في كتابة هذا البحث المتعلق بتاريخ القمع السياسي الفرنسي في الجزائر، والتي يمكن تصنيفها النحو التالي:

- محمد قنانش الذي تنوعت وتعددت كتبه في الحركة الوطنية والذي يعد بمثابة السجل اليومي لأحداث الحركة الوطنية الجزائرية، ومن بين كتبه التي اعتمدنا عليها **الحركة الإستقلالية بين الحربين 1919-1939 وحزب الشعب الجزائري 1937-1939، والمسيرة الوطنية لأحداث 8 ماي 1945**، بالإضافة الى ذلك اعتمدنا على كتاب أحمد مهساس الذي يعد من أهم المصادر في تاريخ الحركة الوطنية لأنه كان مناضل في حزب الشعب والمنظمة الخاصة وكتابه **الحركة الثورية في الجزائر من 1914 الى 1954** الذي أثرى بحثنا بالعديد من الأحداث التي تخص موضوعنا وتضمن تطور الحركة الوطنية قبل اندلاع الثورة.

كذلك من بين المصادر التي اعتمدنا عليها محمد حربي ويعد هذا المؤلف من الكتابات المتميزة التي سجلت التطور السياسي والعسكري لتاريخ الجزائريين من التفصيل والكثير من التحليل بعض المحطات البارزة لا سيما فيما يتعلق بالتوجهات الإيديولوجية لبعض الأحزاب كحركة إنتصار الحريات الديمقراطية، وقد وظفنا هذا الكتاب والذي بعنوان **الثورة الجزائرية سنوات المخاض** خاصة في المبحث الثالث، ومن بين المصادر التي اعتمدنا عليها كذلك باللغة الفرنسية:

Mahfoud Kaddache, **Histoire du Nationalisme Algérien**,

Ammar Ben Toumi, **Crime et Infamie la çalanisation vécue par un Algérien 1923-1962**,

أما المراجع التي اعتمدنا عليها كذلك ومن أهمها: يحي بوعزيز والذي تناولنا الكثير من مؤلفاته ويمكن تسجيل هذه بإحتوائها على العديد من الأحداث والوثائق، ومن بين هذه المؤلفات كتابه **سياسة التسلط الإستعماري** الذي ساعدنا على التعرف على تشكيلات واتجاهات الحركة الوطنية.

كذلك أبو القاسم سعد الله والذي تعددت كتاباته في تاريخ الحركة الوطنية، والذي له عدة أجزاء منها الأول، الثاني والثالث.

بسام العسلي والذي له عدة مؤلفات ومن بينها مؤلفاته التي اعتمدنا عليها كتاب **جهاد الشعب الجزائري المقاومة والتحرير** الجزء الثاني.

واعتمدنا كذلك على كتابات المؤلف عبد القادر جيلالي بلوفة خاصة كتاب **حركة الإستقلالية خلال الحرب العالمية الثانية 1939-1945**، كذلك كتاب **حركة انتصار الحريات الديمقراطية الخروج من النفق** والذي وظفناه في الحديث عن الأزمة في الفترة الممتدة ما بين 1953-1954م.

ومن بين المراجع التي اعتمدنا عليها باللغة الفرنسية:

Alain Mahé , **Histoire de la Grande kablie Xixxe siécles** .

Jacques Jurquet, **La révolution nationale Algérienne et le parti communiste français.**

أما فيما يخص الجرائد التي اعتمدنا عليها: جريدة الشهاب التي تعد بمثابة لسان حال للشعب الجزائري، فقد كانت تفضح السياسة الإستعمارية خاصة المراسم التي كانت تنشر للقضاء على اللغة العربية.

كذلك جريدة المنار وهي جريدة سياسية ثقافية دينية حرة، وتعتبر بمثابة صدى للحركة الوطنية والتي تناولت في مضمونها مختلف أحزاب الحركة الوطنية وتوجهاتها السياسية.

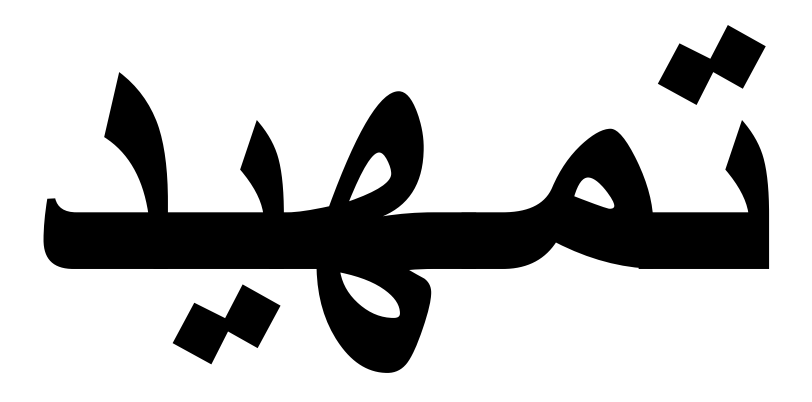
ومن بين الملتقيات التي اعتمدنا عليها تتحدث أساساً على مجازر 8 ماي 1945 بالإضافة الى بعض الموسوعات.

*** الصعوبات**

أما فيما يخص الصعوبات التي واجهتنا في اعداد هذا البحث في الواقع هي كثيرة، لكن أغلبه ذات طابع روتيني تعتري كل باحث أكاديمي خاصة في حقل الدراسات التاريخية وهي كثيرة التشابك والتعقيد ومن بين الصعوبات التي صادفتنا نذكر البعض منها:

- تكرار المادة الخبرية في جل الكتب.
- شمولية الموضوع نظراً للأحداث البارزة وكثرة عناصرها إذ يصعب على الباحث إلمام بها جميعا.
- تضارب في التواريخ والمعلومات بين العديد من المصادر والمراجع.

وفي الأخير نرجو من الله عزّ وجلّ أننا قد استطعنا إفادة الإلمام بهذا البحث المتواضع ونتمنى أن يستفيد منها أي باحث أكاديمي، كما أننا نتقبل كل نقد من شأنه أن يثري هذا الموضوع، وعلى كل حال فالكمال لله عز وجلّ.


تمهيد

لقد عانت الجزائر من السيطرة الإستعمارية في كل المجالات عسكريا وسياسياً، وغيرها خاصة بعد القضاء على أكبر الثورات وأخطرها على الوجود الإستعماري الفرنسي في الجزائر، الذي جسدته ثورة الطريقة الرحمانية عام 1871[1]، أصدرت الإدارة الفرنسية قوانين جزرية جائرة في حق الإنسان الجزائري خاصة والإنسانية عامة، هذه القوانين التي تسمى بقوانين الأنديجينا.

وهي مجموعة من القوانين الإستثنائية القائمة على الظلم والقهر بهدف اضطهاد الجزائريين وجعلهم رعايا(أهالي) بتجريدهم من المواطنة، صدر القانون سنة 1871 وبدأ العمل به سنة 1874 وتدعم بعدة قوانين سنة 1881 في عهد الحاكم العام ألبير قريغي، وكان يتضمن 41 مخالفة وهذه القوانين التعسفية تخول الى الإداريين في الجزائر بسجن أي من الأهالي دون اللجوء الى القانون والمحاكم او تغريمه أو مصادرة أملاكه، والقانون يمنع على الجزائريين التجول والتنقل دون رخصة، وكما يعاقب القانون كل من تأخر في دفع الضرائب، أو تهاون في تسجيل المواليد والوفيات أو اقامة وليمة أو فتح مسجد دون رخصة، وتطبيق مبدأ المسؤولية الجماعية على المخالفات الفردية.[2]

ولقد انعكست هذه السياسة الإستعمارية على الشعب الجزائري، فقد أصبح الأهالي في ضيق شديد، إذ استنفذوا ما عندهم من المواد الغذائية وباعوا ما بقي من حيواناتهم بأبخس الأثمان، وأخذ سكان الهضاب العليا يهاجرون أفواجا الى إقليم التل بحثاً عن الطعام.

---

[1]- أحمد عيساوي، **مدخل الى تاريخ الجزائر الحديث**، ط$_1$، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2015، ص44.

[2]- علي بطاش، **الإستدمار الفرنسي في الجزائر 1830-1900**، د.ط، مديرية الشباب والرياضة لولاية بجاية، الجزائر، د.س، ص199.

بالإضافة الى تدهور الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية للسكان وتفكك الروابط بين الأعراش نتيجة مصادرة الأراضي الزراعية الخصبة، وظهور فئة دخيلة على المجتمع الجزائري تتمثل في المستوطنين ليصل عددهم في منتصف القرن العشرين تقريباً المليون من ذوي السوابق العدلية تحولوا الى أرباب أعمال أثرياء، إلحاق الإقتصاد الجزائري بفرنسا، حيث ركز المعمرون على الزراعات النقدية كالكروم والتبغ، كما اهتموا بالفلين والحلفاء على حساب الغذاء الأساسي للسكان.[1]

وفي دراسة إحصائية قام بها أحد الباحثين درس تأثيراتها وتطبيقاتها على الشعب الجزائري، وجد أن نسبة المعاقبين من الشعب الجزائري تقدر بالنسبة المئوية من عدد السكان سنوات 1882 الى 1912م حوالي عشرة بالمائة من الشعب الجزائري من المعاقبين، إلاّ ان قوانين" الأنديجينا" بقيت سارية المفعول الى أن ألغيت شكليا بمقتضى قانون 1944/03/07، وظلت مستمرة الى ثورة نوفمبر 1954 المباركة الى أن ألغيت بالقوة والى الأبد في عهد الإستقلال.[2]

وفي شهر نوفمبر 1840 أراد" فالي" الحاكم العام على الجزائر بعد الجنرال" بيجو" أن يسد الفراغ الذي تركته هذه الحرب الفتاكة وأن يسيطر سيطرة تامة على الشعب الجزائري، فعهد الى التجنيد الإجباري للأهالي وشكل من هؤلاء فرقاً شبيهة بما نسميه اليوم الحركية، واتخذهم رهائن، وكانت هذه الفكرة معملا بها قبيل التوقيع على معاهدة، ولكن الأهالي لم يكونوا يعملون في الجيش الفرنسي إلاّ كأعوان، ثم عندما استؤنفت الحرب برزت فكرة اتخاذهم رهائن بكيفية معممة، فمبادرة الماريشال كلوزيل<< لم تستهدف زيادة القوات الفرنسية عدداً عن طريق التجنيد بقدر ما استهدفت فتح المجال أمام قسم من السكان للإنضمام الى صفوفنا لكي يتميزوا على غيرهم من السكان>>أمّا فالي الذي جعلته التجربة يعارض فكرة تجنيد فرق

---

[1] – علي بطاش، المرجع السابق، ص200-202.

[2]– أحمد عيساوي، المرجع السابق، ص44، 45.

نظامية من الأهالي بسبب فرار أفرادها على نطاق واسع، فإنه كان يرى بأنه يعمد في المناطق المحتلة الى تجنيد فرق غير نظامية لأن كل أعمال القمع وكل الإجراءات اللازمة لجباية الضرائب ينبغي أن يتولاها جنود من الأهالي ومن أجل هذا الغرض سخرناهم.[1]

لقد فرضت فرنسا على الجزائريين قانون التجنيد الإجباري، حيث نظم مرسوم 31 جانفي 1912م تجنيد الجزائريين المسلمين، وقد عُدّل بشرط الإنضمام الى الجيش الفرنسي، وقد أقر مرسوم 03 فيفري 1912 تجنيد الجزائريين، وأنشأوا عروض خاصة بالمنح، وكان المجندون يختارون عن طريق القرعة، وقد تمخضت عن هذه القرعة احتجاجات معروفة، فلقد كان الجزائريون مستائين من أنفسهم يعملون كمرتزقة، والخدمة لمدة ثلاث سنوات عوض اثنتين، وكانوا يعتبرون تطبيق التعويض غير ديمقراطي كما لم يفهموا لماذا كانت الرتب العليا ممنوعة عليهم، فالمجند من الأهالي غير متجنس لم يكن بوسعه تجاوز رتبة نقيب إذا كان يعمل ضمن الصباحين، ورتبة ملازم أول إذا كان يعمل ضمن كتيبة الرماة، ومنذ مرسوم 01 ماي 1912 أصبح بوسعه الحصول على رتبة نقيب إذا تجنس بالجنسية الفرنسية.[2]

فالمجند إذا كان يتلقى مرتب الجندي ذاته، فإنه ليس أقل خضوعا لذات المهمات إذ حتى بعد خروجه من الخدمة يبقى يعتبر جندياً احتياطياً، وعليه البقاء تحت تصرف وزارة الدفاع حسب هذا المرسوم، والزامية الخدمة كانت متوازنة عبر نقطتين الأولى تتعلق بامكانية الإستبدال والثانية تتعلق بنسبة المجندين

[1]– مصطفى الأشرف، **الجزائر: الأمة والمجتمع**، تر: حنفي بن عيسى، د.ط، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص322.

[2]– محفوظ قداش، **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1919–1939**، تر: أحمد عبد البار، ط1، دار الأمة، الجزائر، 2016، ص35.

التي لم تعمم بعد، هاتان النقطتان التي كانتا تسببان التخوفات من ردود الأفعال الجزائرية التي كانت تعي تماما استخدام الجنود الجزائريين كوقود مدافع.[1]

لكن هذا القانون لقي معارضة من قبل الأهالي الذين كانوا يرون فيه مساسا بشخصيتهم الإسلامية، واكتسبت هذه المقاومة أشكالا مختلفة كالهجرة الى البلدان الإسلامية مثل الحجاز وسوريا وتركيا وتنظيم المظاهرات وارسال الوفود الى فرنسا للإحتجاج ضد الحكومة الفرنسية والهجوم على الفرق العسكرية المكلفة بالتجنيد.[2]

ورغم أن هذه النخبة المثقفة من الجزائريين قد قبلت مبدأ الخدمة العسكرية إلاّ أنها اشترطت بالمقابل أن تمنح للجزائريين الحقوق السياسية والمدنية سواسية مع المعمرين الأوربيين وهذا ما رفضته فرنسا وتحول الى انتفاضة بني شقران بضواحي معسكر في سنة 1914، كتمرد سكانها على قانون التجنيد، وكادت أن تتحول الى ثورة كبيرة لولا تدخل الجيش الفرنسي في الوقت المناسب لإخمادها، وبعد سنتين من هذا التاريخ ثار الأوربيون في شهر نوفمبر 1916 بمعارضة التجنيد وامتدت ثوراتهم حتى الصحراء ودامت عدة أشهر، وتعتبر هذه الثورة آخر الثورات المتسلسلة، ولم يقضي عليها الإستعمار الا بعد الحرب العالمية الأولى 1914-1918، وبلغت حصيلتها في صفوف الجزائريين كما يلي 19،074 قتلى و72،035 و 8،779 مواطنين.[3]

---

[1]- كمال بوقصة، **مصادر الوطنية الجزائرية الى منابع الوطنية الجزائرية"الشعبوية"**، تر: ميشيل سطوف، د.ط، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2005، ص46.

[2]- عمار عمورة، **الجزائر بوابة التاريخ: الجزائر العامة ما قبل التاريخ الى 1962**، ج1، د.ط، دار المعرفة، الجزائر، 2009، ص299.

[3]- المرجع نفسه، ص299.

المبحث الأول: مفهوم الحركة الوطنية الجزائرية ونشأتها

المبحث الثاني: عوامل ظهور الحركة الوطنية الجزائرية

المبحث الثالث: التيارات السياسية للحركة الوطنية الجزائرية

المبحث الرابع: مظاهر الحركة الوطنية الجزائرية

المبحث الأول: مفهوم الحركة الوطنية الجزائرية ونشأتها

أ: مفهومها

يقصد بالوطنية الشعور والإحساس الجماعي المشترك للولاء والانصياع للوطن والدفاع عن سيادته والتضحية في سبيله مهما كانت الظروف والأحوال، لا سيما اذ تعلق الأمر بعدو خارجي ومحتل للأرض التي تمثل الكرامة والشرف والأنفة.[1]

أمّا الحركة الوطنية فهي التعبير السياسي للوطنية ولحب الوطن الذي تمارسه النخب السياسية والطبقة المثقفة في شكل جمعيات وأحزاب ونوادي ثقافية وغيرها.[2]

أمّا الحركة الوطنية الجزائرية هي مجموع المنظمات السياسية والإصلاحية التي ظهرت بعد الحرب العالمية الأولى وعملت على تربية وترقية الشعب والدفاع عن مصالحه، والنضال في سبيل افتكاك حقوقه السلبية.

وهناك من يعرفها على أنها مجموع الفعاليات السياسية والاجتماعية التي ناهضت الوجود الاستعماري وقامت بتوعية الشعب والدفاع عن حقوقه ومصالحه، وقد تطورت بشكل كبير بعد الحرب العالمية الأولى مجسدة في جمعيات وأحزاب سياسية حملت على عاتقها توعية الشعب الجزائري والدفاع عن حقوقه.[3]

---

[1]– عبد الوهاب بن خليف، **تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال الى الاستقلال**، ط1، دار دزاير أنفو، الجزائر، 2013، ص121.

[2]– سماعلي زوليخة المولودة علوش، **تاريخ الجزائر من فترة ما قبل التاريخ الى الاستقلال**، ط1، دار دزاير أنفو، الجزائر، 2013، ص405.

[3]– بشير بلاّح، رابح لونيسي وآخرون، **تاريخ الجزائر المعاصر 1830–1989**، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص161.

ب: نشأتها

يتفق المؤرخون على أن جذور الحركة الوطنية الجزائرية ظاهرة حديثة العهد نظراً للحكم الفرنسي الذي يتصف بالمجتمع الجزائري وهو الحكم الذي كان أطول لحضور استعماري في أي بلد من بلدان المغرب العربي، ورغم أن هناك ثورات دموية لطخت تاريخ الحكم الفرنسي، غير أنها كانت ثورات ذات طابع ديني وعبارة عن مقدمات فقط للحركة الوطنية، ومن المتفق عليه أن الوطنية الحقيقية اي ذات المعنى السياسي لحركة مكرسة لفكرة الاستقلال الجزائر، لم تظهر إلاّ حوالي خمسين سنة مضت وبعدها بقرب من القرن من الهيمنة الفرنسية.[1]

وقد ظهرت في شكل منظم على أيدي العمال المغتربين فاصطبغت بالصبغة العمالية، وأصبحت تمثل الطبقة العاملة المهاجرة، وتأثر بالجو العالمي الذي كان يسود أوروبا من أفكار تحررية وايديولوجية ثورية وترعرعت في باريس التي شهدت الثورات المتعددة، وكانت تجيش بعد الحرب العالمية الأولى بحركة عمالية ثورية اثر انتصار الثورة البلشفية في روسيا القيصرية.[2]

وبعد إعلان مبادئ ويلسون التحريرية التي تبخرت على مستوى الحكومات ولكنها أثمرت على مستوى الشعوب، كل هذه الأحداث قد تركت بصماتها على العامل الجزائري وصبغت الايديولوجية الجزائرية بالثورية وأمدتها بالروح الجديدة والنظم المسايرة للتطور التاريخي التي خلقت من العامل الأمي المغترب

---

[1]– أبو القاسم سعد الله، **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، ج3، ط1، دار الغرب الاسلامي، لبنان، 1990، ص26.

[2]– محمد قنانش، **الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحربين 1919-1939**، د.ط، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،1982، ص31.

عن وطنه مناضلا سياسيا، يفرض وجوده واحترامه على المستعمر في عقر داره ويساهم في معركة تحرير عالمية تتخطى الفوارق الجنسية واللّونية.[1]

لقد كان العمال المهاجرون غرباء غربة مضاعفة فهم فلاحون انتقلوا الى حياة المدينة، وهم مسلمون أصبحوا يعيشون في بيئة فرنسية فكان يفترض فيهم أنهم أكثر تقبلاً لأفكار جديدة مع ثقة مواطنيهم ومع ذلك فقد كان على هذه الأفكار أن تأثيرهم من الخارج عن الحزب الشيوعي الفرنسي، ومع ذلك فإنه حق وكثير التوثيق أيضا ذلك الادعاء بأن الجزائريين اعتنقوا فكرة الاستقلال تماماً، كما كان الحال في الفيتنام عن طريق الشيوعية، وهذه كانت هي أول قوة أوروبية سياسية تطرح فكرة التخلص من الاستعمار.[2]

فقد اعتنق الجزائريون الفكرة الوطنية من خلال جهود مقصودة بذلها الحزب الشيوعي الفرنسي، كما أنه من الحقيقة أيضا أن أول منظمة جزائرية وطنية نجم الشمال الافريقي كانت رسميا منخرطة في أيامها الأولى في الحركة الشيوعية وكانت تجد المساعدة منها، ومع ذلك فقد انفصلت عنها بسرعة كبيرة، بل بطريقة أكثر سرعة وأكثر حسماً مما كان سيحدث في الفيتنام وأصبحت مستقلة حاملة لراية فكرة الاستقلال الجزائري، ومن ثمة فإنها تمثل طريقا مثيراً في تاريخ العلاقات بين (الماركسية، اللينية والعالم الثالث) حيث زرعت الحركة الأولى أفضل مما كانت تعرف.[3]

[1]- محمد قنانش، المصدر السابق، ص31.

[2]- أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص27.

[3]- المرجع نفسه، ص27.

ان الكثير من المؤرخين الجزائريين كثيراً ما يعتبرون سنة 1919 كبداية لنشأة الحركة الوطنية الجزائرية أخذاً بعين الاعتبار نشاط الأمير خالد الذي يرى فيه محفوظ قداش تعبيراً أوليا ومحتشما في إطار الشرعية الفرنسية عن الوطنية الجزائرية.[1]

ويرى أبو القاسم سعد الله ان حركة الأمير خالد في مدينة الجزائر(1919-1922) وهو الذي وُصف أحيانا بوالد الحركة الوطنية الجزائرية، طالبا بأكثر من منح المسلمين الجزائريين كل الحقوق الانتخابية للبرلمان الفرنسي.[2]

ورغم هذا الجدل الكبير حول نشأة الحركة الوطنية الجزائرية باعتبارها شملت كل رفض أبداه الشعب الجزائري ضد الاستعمار، فقد شهدت الجزائر خلال القرن التاسع عشر فترة كفاح مسلح، اذ قاد الشعب المقاومة المسلحة التي استمرت حوالي سبعين عاما، هذا الى جانب محاولة " حمدان بن عثمان خوجة" الذي دعا جيش الاحتلال عن الكن على انتزاع الأراضي واعادة الأملاك، وحتى يكون لصوته قوة ضم اليه عدد من الاخوان وعرضوا مطالبهم التي تهدف الى انهاء الاحتلال وذلك بسفرهم الى فرنسا سنة 1833.[3]

كما أرجع بعض المؤرخين والساسة فكرة بروز الوطنية والشعور الوطني الى بداية نشأة الحركة الوطنية سنة 1919، في حين أن هناك من أرجع فكرة نشأتها الى الكفاح الجزائري او من خلال تأسيس نجم شمال افريقيا سنة 1926 متجاهلين الفترة السابقة لعدم شموليتها، وهذا الرأي يشكل خطورة كبيرة على

---

[1]- الأمين شريط، **التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية1919-1962**، د.ط، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، د.س، ص2.

[2]- أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص26.

[3]- رميسة قدوري، **الحركة الوطنية الجزائرية مصالي الحاج نموذجا 1898-1974**، إشراف: بوغديري كمال، مذكرة الماستر في تاريخ حديث ومعاصر، جامعة بسكرة، 2015، ص18.

الكفاح الجزائري رغم ظهور فكرة أن الأحزاب السياسية في الجزائر باستثناء النجم لم تظهر الاّ من خلال الثلاثينات، الا ان الأوربيين لاحظوا وجود هذه الأحزاب منذ 1919.[1]

وباختصار فإن الحركة الوطنية الجزائرية أحدثت تحولات كبيرة في المجتمع الجزائري، لأن الاطر القبلية القديمة قد ارتبكت واخذت تنهار ولم تعد قادرة على مواصلة المقاومة القديمة، فإن الخارجين عن القانون يمثلون شكلاً جديداً للمقاومة يتناسب مع وضعية جديدة ويتناسب مع مرحلة انتقالية بين مجتمع قديم يحتضر ومجتمع جديد يولد مرحلة انتقالية بين الكفاح المسلح الى النضال السياسي، وعلى الرغم من تراجع العمل المسلح بعد الحرب العالمية الأولى الاّ أنها ظلت متواصلة بعد ذلك الى غاية اندلاع حرب التحرير.[2]

---

[1]- الأمين شريط، المرجع السابق، ص3.

[2]- صالح عبّاد، **الجزائر بين فرنسا والمستوطنين 1830-1930**، د.ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص188.

المبحث الثاني: عوامل ظهور الحركة الوطنية الجزائرية

يمكن بلورة مجموعة من المتغيرات الداخلية التي كان لها الدور الفعّال والكبير في عملية التحول من العمل العسكري الى النضال السياسي في النقاط التالية:

أ- ظهور قوة اجتماعية نشطة تتكون من المثقفين الجزائريين ومجال نشاطها المدنية بإمكانهم فهم واستعاب الظاهرة الاستعمارية من استحداث طرق جديدة قادرة على مواجهة هذه الظاهرة مثل التمييز بين فرنسا كسلطة احتلال والشعب الفرنسي، وبالرغم من الاختلافات الايديولوجية بين المثقفين الجزائريين سواء هنا في الجزائر او بفرنسا، فإنهم يلتقون حول هدف واحد وهو ضرورة تحسين ظروف الجزائريين والارتقاء الى مستوى أحسن نذكر من هؤلاء مصالي الحاج، فرحات عباس...الخ.

ب- فشل المقاومة الشعبية في تحقيق استقلال الجزائر وتحسين ظروف الجزائريين الاقتصادية، السياسية والاجتماعية، جعل هذه النخبة تقتنع بعدم نجاعة الاستمرار في العمل المسلح.[1]

ت-اشتراك الجزائريين في الحرب واكتسابهم أفكاراً وخبرات جديدة وأحداث العالم الاسلامي كالحرب اللّيبية، الايطالية، وكفاح الحزب الوطني بزعامة مصطفى كامل في مصر، ثم ثورة 1919 المصرية.[2]

ث- بروز نهضة فكرية واعلامية بقيادة جماعة من المثقفين الجزائريين، وكان من نتائجها بداية تبلور الفكر الوطني والقومي لدى النخبة الوطنية أولا ثم امتدادها الى الجماهير ثانيا بفضل اسهامات المنابر الاعلامية والنوادي الثقافية، وهذه الظروف دفعت بهذه النخبة الى تبني خيار المقاومة

---

[1]- عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص124.

[2]- بشير بلاّح، المرجع السابق، ص162.

السياسية او النضال السلمي، سواء كان ذلك من خلال الصحافة المناضلة والمنابر والنوادي الثقافية.[1]

ج- وتعتبر سنة 1919 سنة بارزة في تاريخ الاستعمار في الجزائر ففي هذه السنة صدر قانون يمنح بعض الحقوق السياسية لبعض الجزائريين وهو القانون المعروف باسم قانون 4 فيفري 1919 والذي نص على جملة من النقاط من أبرزها منح حق الانتخاب والترشح لكل جزائري مستوفيا بعدد من الشروط، كما تضمن القانون منح الجنسية الفرنسية لبعض الجزائريين بشرط التخلي عن الأحوال الشخصية للمسلم.[2]

لقد كان لهذا الاصلاح نتائج من أبرزها الانتخابات البلدية التي جرت في العاصمة والتي تعتبر نقطة جديدة في الحركة الوطنية، فقد أدت من ناحية الى تقسيم النخبة الجزائرية الى اندماجيين ومعادين للاندماج.[3]

وهناك جملة من المتغيرات الخارجية التي واكبت الكفاح المسلح لا سيما في أواخر القرن التاسع وبداية القرن العشرين، ويمكن حصر هذه المتغيرات الخارجية في النقاط الأساسية التالية:

أ- وقد تبلورت كل تلك الجهود في ظهور حركة سياسية ناهضة ولكنها دون نظام حزبي، بالإضافة الى عدم الاستقرار المتواصل، والى ما يسمى "بحركة القومية الاسلامية" والى حركة الهجرة الجماعية، وكان هناك عوامل جديدة على مسرح الحوادث الجزائرية، وذلك بظهور حركة اجتماعية أكثر منها سياسية، وهي ما سميت "بحركة الجزائر الفتاة" وقد أصبحت حقيقة واضحة، وبدأت تلعب دوراً هاما في توجيه السياسة المحلية، وقد أظهرت نفسها نشيطة بفعالية كحركة نهضة في عدة ميادين:

---

[1]- عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص124.

[2]- رشيد ميّاد، **اسهامات جمعية طلبة شمال افريقيا المسلمين في الحركة الوطنية الجزائرية**، د.ط، دار شطايبي، الجزائر، 2013، ص22.

[3]- المرجع نفسه، ص23.

كالإنعاش الثقافي والهيجان السياسي، في مظهر من الاتجاهات الحديثة مرتكزاً على الاتجاه المحافظ في الطبقات الاجتماعية، غير أنه لم يبلغ درجة التنظيم الحزبي لأن الأحزاب السياسية بالمعنى المتعارف عليه لم تكن بعد موجودة في الجزائر.[1]

ب- نجاح الثورة البلشفية وما لها من تأثير كبير في إثارة النزعة الوطنية عند الشعوب المقهورة والمغلوبة على أمرها في الوقوف في وجه الاحتلال وكذلك انتصار القوميات في أوربا.[2]

ت- كان لتأسيس الجماعة الاسلامية وقع ايجابي على أغلبية الجزائريين من خلال الأفكار الاسلامية التي كان يدعو لها كوكبة من الاسلاميين وعلى رأسهم جمال الدين الأفغاني[3]، محمد عبده[4] في مجلة العروة الوثقى[5] التي كانت تصدر في فرنسا ومجلة المنار[6] لمحمد رشيد رضا[7]، كما كانت أفكار

---

[1]- عبد الرحمان بن ابراهيم بن العقون، **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر الفترة الأولى 1920-1936**، ج1، د.ط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص30.

[2]- بشير بلاّح، المرجع السابق، ص162.

[3]- جمال الدين الأفغاني: رائد من رواد نهضة العرب الحديثة ولا سيما في مصر، ولد في بيت عظيم ببلاد الأفغان، ذهب الى فرنسا وهناك أصدر صحيفة العروة الوثقى، توفي سنة 1897، ينظر، علي شلش، **جمال الدين الأفغاني بين دارسيه،** ط1، دار الشروق، القاهرة، 1987، ص10-18.

[4]- محمد عبده: ولد في قرية محلة نصر بمحافظة البحيرة في 1849، من أبرز أعماله الفكرية مقالات في الصحف وهي تقريظ جريدة العصرية، عمل مع الأفغاني في اخراج جريدة العروة الوثقى، ينظر، عبد الرحمان محمد بدوي، **الامام عبده والقضايا الاسلامية**، د.ط، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 2005، ص19 ، 20.

[5]- العروة الوثقى: هي أول صحيفة اسلامية سياسية ناضجة ، توزع في جميع أنحاء الشرق من مصر والشام والعراق، الجزيرة العربية، وأصدر الأفغاني رفقة محمد عبده الأعداد الأولى وكان الهدف منها الوحدة الاسلامية، ينظر، السيد هادي خسر وشاهي، **السيد جمال الدين الحسيني الأفغاني محمد عبده العروة الوثقى**، ط2، مراكز البحوث الاسلامية، طهران، 1221هـ، ص22-27.

[6]- مجلة المنار: وهي جريدة أسسها محمد رشيد رضا صدر العدد الأول في الثاني والعشرين من شهر نيسان 1998، ينظر، سمير أبو حمدان، **الشيخ رشيد رضا والخطاب الاسلامي**، د.ط، الشركة العلمية للكتاب، لبنان، 1992، ص35.

[7]- محمد رشيد رضا: ولد سنة 1865 في القلمون شمالي لبنان، التقى بمحمد عبده في مصر وكشف له عن غايته في اصدار جريدة المنار، توفي في 1935، ينظر، المرجع نفسه، ص35.

وأطروحات المفكر الاسلامي عبد الرحمان الكواكبي[1] الذي لعب دوراً بارزاً في محاربة الاحتلال لا سيما من خلال كتابه" طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد".[2]

ث- فقد تأثر الجزائريون كذلك بمسلك الزعماء السياسيين، وتابعوا مقالاتهم في جرائدهم التي كانت تعبر عن آلامهم وأمالهم[3]، كما نقلت بعض الأحزاب الجزائرية بعد تأسيسها الى الخارج كجمعية الشبان المسلمين الجزائريين، وقد تأثر هؤلاء الزعماء الذين مارسوا نشاطهم في القاهرة بالتيارات السياسية المشرقية سواء كانت سياسية واجتماعية، وكانت هذه التيارات من العوامل التي ساهمت في تثبت الشخصية الجزائرية وظهور الحركة الوطنية.[4]

أمّا العوامل العسكرية فيمكن حصرها كالتالي:

أ- الاحتلال العسكري الفرنسي للجزائر منذ 1830 وقضائه على السيادة الوطنية وحرب الابادة التي شنّها (احتل على الشعب الجزائري).

ب- البطش الاستعماري المستمر وسياسة التمييز العنصري التي وضعت الجزائريين تحت وطأة القوانين الاستثنائية الخانقة لحرياتهم.

ت- أنظمة الادارة الاستعمارية التي جعلت من المستوطنين طبقة من الدرجة الأولى.

---

[1]- عبد الرحمان الكواكبي: ولد في حلب سنة 1854، أصبح عضواً عاملاً في جمعية الكتاب خلال سفره الى مصر، ثم نشر كتابيه المشهورين: أم القرى وطبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، توفي سنة 1902، ينظر، نوربير تابييروا، **الكواكبي المفكر الثائر**، تر: علي سلامة، ط$_2$، منشورات دار الآداب، بيروت، 1981، ص7 ،8.

[2]- طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد: من أهم الكتب الثائرة ذات الأبعاد السياسية، ينظر، عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص126.

[3]- نبيل أحمد بلاسى، **الاتجاه العربي والاسلامي ودوره في تحرير الجزائر**، د.ط، الهيئة المصرية للكتاب، مصر، 1990، ص44.

[4]- المرجع نفسه، ص45.

ث- فشل المقاومة الشعبية في تحقيق الاستقلال او تحسن أوضاع الجزائريين، جعل من النخبة تقتنع بعدم نجاعة المقاومة المسلحة لعدم تكافئ في قوة العتاد العسكري.[1]

ج- قانون التجنيد الاجباري الذي فُرِض على الجزائريين فسيقوا بمقتضاه الى حروب استعمارية لهم من ورائها الى الموت، وبعض القوانين الاستثنائية.[2]

أمّا العوامل الثقافية والاقتصادية نذكرها في عنصرين أساسيين وهما:

أ- محاولة القضاء على أركان الثقافة الجزائرية في مقدمتها الدين الاسلامي بعقائده وشرائعه وأخلاقه واللغة العربية وآدابها.

ب- تدهور الوضع الاقتصادي فانخفضت المداخيل ومستويات المعيشة حتى غدت الادين في العالم باعتراف العديد من الجهات الموثوقة.[3]

---

[1]- سماعيلي زوليخة المولودة علوش، المرجع السابق، ص406.

[2]- بشير بلاّح، المرجع السابق، ص161.

[3]- المرجع نفسه، ص162.

المبحث الثالث: التيارات السياسية للحركة الوطنية الجزائرية

بعد نهاية الحرب العالمية الأولى بدأت بوادر تشكُل ثلاث تيارات سياسية رئيسية وهي:

1- التيار المعتدل

بدا بالمطالبة بتحقيق المساواة بين الأغلبية المسلمة والأقلية الأوربية المستعمرة ، وهي تجربة الأمير خالد ورفاقه في نهاية الحرب العالمية الأولى الى منتصف عقد العشرينات.

كما يرى الأمير خالد ضرورة فصل الجزائر عن فرنسا والاحتفاظ بها ككيان منفصل وخاصة في قضية الاحوال الشخصية مع تحقيق المساواة في الحقوق، وهناك من يطلق عليه بالحزب الوطني أو حزب الاصلاح.[1]

ثم تطور هذا التيار الى المطالبة بالتجنيس والادماج للجزائر وشعبها في فرنسا المسيحية الاوربية وقد تزعمه في البداية ابن التهامي الذي كان رأس الاندماجيين او ما يسمون بالليبيراليين، ثم تزعم هذا التيار فرحات عباس الذي اقتنع أنصاره بإمكانية التعايش الجزائري الفرنسي وتقبل الثقافة والحياة الفرنسية والأوربية والذي صرّح فرحات عباس بذلك خلال الثلاثينيات، ولكن تطور الأحداث وما نجع عن الحرب العالمية الثانية، جعله يراجع مواقفه ليصبح مطالبا بالمساواة والحقوق الجزائرية.

لمّا اندلعت الثورة التحريرية التحق بها وصار رئيسا للحكومة المؤقتة، وهذا يدل على انه تطور في تفكيره، وأن ممارسات الاستعمار وحقائق الزمن هي التي صقلته.[2]

---

[1]- يحي بوعزيز ، **سياسة التسلط الاستعماري في الحركة الوطنية الجزائرية من 1830-1954**، د.ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص73.

[2]- حميدي أبو بكر الصديق، **مراسلات وأعلام في الحركة الاصلاحية الجزائرية**، د.ط، دار المتعلم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص33.

وقد عبرت عنه الطرق الصوفية و وِدَادِية المسلمين المنتخبين الجزائريين والتي تمثل رهاما في خلط الأمور والاكثار من البدع وانحرافات لنا ادعو صفات الألوهية أمام العامة، وقد انحرفوا معظم خلفائها عن حدة الصواب وتحالفوا مع الاستعمار باحتفاظهم بامتيازاتهم المادية، ممّا أدى الى غضب العلماء عليهم، أمّا ودادية المسلمين المنتخبين فقد تنوعت ميول هذه الجماعة فمنهم من كانت ثقافته الفرنسية تحول دون معرفته اللغة العربية ومنهم المسلمون والاشتراكيون.[1]

2- التيار الاستقلالي

بدأ هذا التيار الكفاحي في فرنسا سنة 1925 بسبب وجود عدد كبير من العمال الجزائريين المهاجرين، ويرتبط هؤلاء بالحركة العاملة بفرنسا، ويؤمنون بأفكارهم الثورية، ولذلك نشأت في ظل الحزب الشيوعي الفرنسي حزب نجم شمال افريقيا وأسسه في 1925 الحاج علي عبد القادر للدفاع عن المصالح الأدبية والمادية والاجتماعية لمسلمي افريقيا.

ثم تولى زعامة الحزب مصالي الحاج واستقل بشؤونه وتنظيمه عن الحزب الشيوعي الفرنسي بيد ان مصالي الحاج ظلّ وثيق الصلة به متأثرا باتجاهاته الى مدى بعيد.[2]

وكان اتجاه هذا الحزب الاستقلالي ثوري، وبعد ان حُلّ سنة 1929 أصدر زعمائه سنة 1930 جريدة سمّوها الأمة ومديرها السياسي مصالي الحاج والمتحدث باسم النجم، وهذه الجريدة كانت تحمل صورة هلال، وبحكم ان معظم القائمين على الحزب من الجزائريين صار تقريبا حزباً جزئيا ظهرت تحت اسم

---

[1]– نبيل أحمد بلاسى، المرجع السابق، ص48، 49.

[2]– حمدي حافظ، محمود الشرقاوي، **الجزائر كفاح شعب ومستقبل أمة**، د.ط، الدار القومية للطباعة والنشر، د.م، د.س، ص45.

جديد هو حزب الشعب الجزائري 11 مارس 1937 ثم حركة انتصار الحريات الديمقراطية بعد الحرب العالمية الثانية.[1]

وقد تعرض هذا التيار الاستقلالي لعدة أزمات داخلية حادة، ومؤثرة تخطاها بصعوبة وعناء وشقاء، أبرزها ثلاث:

أولا: أزمة الأمين العام للحزب الحكيم الأمين دباغين[2] الذي روي عنه أنه قال:" كوّنت حركة أحباب البيان فاختطفها مني فرحات عباس[3]، وكونت حركة الانتصار للحريات الديمقراطية فأخذها مني أحمد مزغنة" وقد انتهى الأمر باستقالته من رئاسة الحزب ومن منصبه النيابي في المجلس الجزائري كمندوب وممثل للحزب.

ثانيا: أزمة النزعة البربرية التي ظهرت في جامعة فرنسا وانتقلت الى الجزائر بدعم وتأييد وتشجيع من الدوائر الاستعمارية.[4]

ثالثا: المؤامرة المدبرة والمزعومة في أفريل 1950، إثر حادث بسيط في مدينة تبسة، وكان من آثارها قيام السلطات الاستعمارية باعتقال حوالي ألف مناضل في طول الجزائر وعرضها من مغنية الى القالة ومحاكمة الكثير منهم، وفرار واختفاء البعض، وعندما عزل نيجلان في نهاية أفريل 1951، وعوض بروجي ليونار على رأس الولاية العامة، استأنف هذا التيار نشاطه ودخل في مفاوضات مع الاتحاد

---

[1]- صالح بلحاج، **تاريخ الثورة الجزائرية**، د.ط، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2008، ص28.

[2]- الأمين دباغين: مناضل في حزب الشعب الجزائري وعضو في قيادته من 1939 الى 1949، عضو المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1956، ينظر، صالح بلحاج، المرجع السابق، ص335.

[3]- فرحات عباس: من دعاة الاندماج في الفترة الأولى من مشواره، محرر بيان الشعب 1943، ثم رئيس حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ابتداءً من 1945، ثم عضو في المجلس الوطني للثورة، ينظر، المرجع نفسه، ص335.

[4]- يحي بوعزيز، **مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية**، د.ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص412.

الديمقراطي والعلماء والشيوعيين لتأليف جبهة مشتركة، وتم ذلك بعد انتخابات 17 جوان 1951 وتألفت الجبهة المشتركة للدفاع عن الحرية واحترامها خلال شهر أوت ولم تعمّر أكثر من ستة شهور لاختلاف ايديولوجيات الأحزاب التي تألفت منها.[1]

3- التيار الاصلاحي

بدأ في شكل نادي الترقي أوائل العشرينات وتطور الى جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في مطلع عقد الثلاثينات وركز جهوده على دفاع عن شخصية الجزائر وعروبتها واسلامها في اطار الشعار الخالد" الاسلام ديننا، والعربية لغتنا، والجزائر وطننا".[2]

كما كانت تصدر صحف التي لعبت دورا فعال في هذا التيار منها المنتقد والشهاب، ويزعم هذا الاتجاه ابن باديس رائد النهضة الجزائرية ونخبة من أهل العلم والاصلاح أمثال الابراهيمي والعقبي والتنيسي وأحمد توفيق المدني وغيرهم.[3]

كما سعى هذا التيار من أجل اصلاح النظام الاستعماري دون ان يطالب على القضاء عليه، فقد عبّرت عنه جمعية علماء السلمين ثلاث اتجاهات:

أ- الاتجاه الديني: ينادي بالإسلام الذي اختاره الله لتسعد به البشرية لأنه يدعو الى الأخوة والمساواة والعدل والاحسان وتحريم الظلم.

ب- الاتجاه الاجتماعي: اتخذه العلماء من القرآن والكتاب ومن السنة المحمدية ومن الصحابة والتابعين مثلا أعلى للتعامل في الحياة أما غير ذلك حرموه وحاربوا البدع كالطرق الصوفية.

---

[1]- يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص413.

[2]- العايب سليم، **الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الافريقي**، إشراف: بن عنتر عبد النور، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، ، باتنة، 2011، ص56.

[3]- حميدي أبو بكر الصديق، المرجع السابق، ص22.

ج- الاتجاه السياسي: أيد العلماء الفكرة القائلة بأن الجزائريين يجب ان يكونوا ممثلين بكفاية في كامل المجالس بما في ذلك المجلس الوطني الفرنسي.[1]

رغم أن حوادث 8 ماي 1945 قلصت من نفوذ التيار الاصلاحي الاّ ان السياسة الفرنسية شجعت هذا التيار في مواجهة حركة الانتصار والحريات الديمقراطية التي بدأت تنتقم من أنصار فرحات عباس والشيوعيين انغماسهم في لعبة الاصلاحات وانخرط الأهل في وحدة الحركة الوطنية امام تبادل التهم واختلاف الايديولوجيات والمواقف، ففي حين ظلّ مناضلو حركة الانتصار حريات الديمقراطية يؤكدون على مبدأ استقلال الجزائر، عارض الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري والحزب الشيوعي الجزائري كان متمسكا بأطروحة الأمة في طور التكوين، كما واصلت جمعية العلماء المسلمين حظها المرسوم معتمدة على تربية النشئ وتوعية المجتمع، وكانت مواقفها السياسية تميل في الغالب الى التوجه الاصلاحي لفرحات عباس، وعليه يمكن القول ان التوجه الاصلاحي لم يجاري تطورات المرحلة التي كانت تمر بها الحركة الوطنية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية.[2]

وقد ازداد الصراع السياسي بين الاتجاهين الثوري والاصلاحي في الفترة ما بين سنتي 1945-1954 وكان على حركة الانتصار الحريات الديمقراطية ان تواجه في نفس الوقت الادارة الفرنسية والاصلاحيين الوطنيين.

وفي ذروة النقاش الايديولوجي كانت قوائم حركة انتصار الحريات الديمقراطية وحزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري تتبارى بحثا عن أصوات المنتخبين، أمّا الادارة الفرنسية فكانت تجتهد في حبك المناورات المنافية لمبادئ حق المواطنين في التعبير عن أفكارهم عن طريق تزوير الانتخابات، وكانت خطة الوالي

---

[1]- نبيل أحمد بلاسى، المرجع السابق، ص56.

[2]- عبد الله مقلاتي، **في جذور الثورة الجزائرية مقاومة المستعمر المستمرة من الاحتلال الى فاتح نوفمبر 1954**، ج1، د.ط، شمس الزيبان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 252، 253.

نايجلان هي منع المترشحين الوطنيين من الوصول الى المجالس المنتخبة، وخاصة المتطرفين منهم، وايصال مرشحي الادارة لهذه المناصب عن طريق تزوير الانتخابات.[1]

وصل العلماء هذا الاتجاه بأنهم أنصار نهضة الاصلاح الاجتماعي والسياسي دون ان تصل دعوتهم الى مستوى الحركة الوطنية المنظمة القائمة على الوعي السياسي.[2]

وكذلك قسم الدكتور أبو القاسم سعد الله الاتجاهات السياسية حسب رأيه انه اتجاهات فرعية تتمثل في:

1- الاتجاه الليبيرالي: الذي كان تمثله النخبة الجزائرية.[3]

2- الاتجاه الأممي والعالمي: الذي نادى به الشيوعيون والاشتراكيون الجزائريين الذي أنشأوا في أحضان الحزبين الشيوعي والاشتراكي الفرنسيين.[4]

---

[1]- عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص254.

[2]- صلاح العقاد، **المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر الجزائر، تونس، المغرب الأقصى**، ط6، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 1993، ص287.

[3]- النخبة الجزائرية: يتكون هذا الفريق من بضع مئات من الطبقة الوسطى، غالباً ما يشتغلون بالطب والمحاماة، ينظر، عبد النور خيثر، **تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية 1954-1962**، إشراف: حباشي شاوش، مذكرة دكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص15.

[4]- يوسف مناصرية، **الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين العالميتين 1919-1939**، د.ط، دار هومة، الجزائر، 2014، ص11.

المبحث الرابع: مظاهر الحركة الوطنية الجزائرية

ومن المظاهر الهامة للحركة الوطنية الجزائرية في القرن التاسع عشر هو أن الجزائريين لم يقبلوا أبداً بالهزيمة، فالفرنسيون كانوا يعلمون أنهم قد انتصروا على الجزائريين بقوة السلاح، وليس بعد اتفاق أو استسلام ارادي، وبينما كان الجزائريون يعرفون بأنهم كانوا منهزمين فانهم قد استمروا في مقاومتهم بكل الوسائل التي يملكونها، وعلى الجميع مستويات مجتمعهم، فثورات الفلاحين ونظم الجمعيات الدينية السرية والأدب الشعبي لم تكن إلاّ بعض مظاهر المقاومة المتواصلة ضد الحكم المفروض.[1]

وقد عبرت الحركة الوطنية عن نفسها بمظاهر متعددة تبعاً لمنطلقاتها النظرية وأساليبها العملية ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

1- المقاومة المسلحة

وهي نوع من المقاومة التي ميزت المرحلة الممتدة من 1830 حتى الحرب العالمية الأولى، والملاحظ على هذه المقاومة أنها كانت متقطعة مكانيا وزمنياً، وتفتقر الى التنسيق الوطني وعدم الشمولية الوطنية، وهذا ما ساعد الاستعمار للقضاء عليها، ولكن يمكن رصد معالم ايجابية هامة لهذه المقاومة:

أولا: أنها لم تتوقف طيلة القرن العشرين، فإن جذورها بقيت مفيدة وحركت العواطف وروح الجهاد لدى الشعب الجزائري، وبالتالي عدم الاستكانة الى روح الانهزام.

---

[1]- أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930**، ج2، ط4، دار الغرب الاسلامي، لبنان، 1992، ص74.

ثانيا: شكلت هذه المقاومة الشعبية طويلة الامد حرب استنزاف للعدو وحرب نفسية متواصلة لم تسمح له بمواصلة تقدمه لاحتلال كامل البلاد الا في مطلع القرن العشرين، وهذا ورث ظاهرة المقاومة وروح الجهاد جيلاً بعد جيل وعدم الذوبان في المشروع الفرنسي.[1]

ثالثا: إن هذه المقاومة كانت ذات استجابات واسعة تقودها قيادات دينية في الغالب والتجاوب العفوي الواسع مع المقاومة، نظراً لما أبداه الفرنسيين من تعصب ديني اتجاه الدين الاسلامي.

رابعا: إن زعماء هذه المقاومة في معظمهم زعماء للطرق الصوفية او المشايخ عِلم، وبالتالي استطاعوا تعبئة أبنائهم في هذه المعارك لما يتمتع به من مصداقية ونفوذ في أوساط المجتمع، وهذه الثقة المتينة وراية الجهاد التي رفعها هؤلاء شكلت روابط وشبكة مقاومة قوية صعّب على فرنسا تفكيكها.[2]

وعموما تمثلت المقاومة المسلحة في ثورات منظمة وحركات المقاومة الشعبية، ويمكن أن نظيف اليها حرب العصابات الوطنية خلال الحرب العالمية الأولى، وكان معظم رجالها من الجنود الذين فروا من الجيش الفرنسي والتحقوا بالجبال مع كامل أسلحتهم للقيام بهذه العمليات.[3]

---

[1]- حميدي أبو بكر، المرجع السابق، ص32، 33.

[2]- بوعلام بن حمودة، **الثورة الجزائرية أول نوفمبر 1954 معالمها الأساسية**، د.ط، دار النعمان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص130.

[3]- سماعيلي زوليخة المولودة علوش، المرجع السابق، ص108، 109.

2- المقاومة السياسية

ومن الزعماء الذين مزجوا بين الفكر والسياسة وأدركوا الواقع في مقاومتهم أمثال: حمدان بن عثمان خوجة[1]، أحمد بوضربة[2]، الأمير عبد القادر[3]، إن إدراك هؤلاء لواقعهم ووصفوا تراثهم وبذلوا جهوداً لمقاومة المحتل منهم من استخدم العرائض والمراسلة ومنهم من قاد المقاومة المسلحة والتفاوض في عدة محطات ومنهم من استخدم طرق النضال، وهذا كله يصب في فضح السياسة الفرنسية وعرقلة تقدم مشاريعها في الجزائر.

كما اعتمدت النخبة الجزائرية على وسائل جديدة لمقاومة الاستعمار وتوعية الشعب الجزائري، وتمثلت في النوادي ،الجمعيات، الصحافة والأحزاب السياسية.[4]

أ: تأسيس النوادي والجمعيات الثقافية

يعود ظهور النوادي والجمعيات الثقافية في الجزائر الى منتصف القرن التاسع عشر حيث اشتدت وطأة الاستعمار الثقافية الرامية الى فرنسة المجتمع الجزائري، وقد عرفت هذه الفضاءات ازدهاراً في مطلع القرن

---

[1]- حمدان بن عثمان خوجة: أحد رواد الاصلاح السياسي والاجتماعي في العالم الاسلامي خلال القرن 19م، اضافة الى كونه مناضلاً ومن الذين وقفوا في وجه الاستعمار الفرنسي للجزائر، له عدة مؤلفات منها اتحاف المنصفين، والمرآة، ينظر، مصطفى هشماوي، **جذور نوفمبر 1954 في الجزائر**، د.ط، دار هومة، الجزائر، 2010، ص28.

[2]- أحمد بوضربة: ينحدر من عائلة برجوازية مرموقة، ينظر، عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص58.

[3]- الأمير عبد القادر: ولد سنة 1807 في قرية القيطنة في اقليم وهران، عرف بنضاله ضد الاستعمار الفرنسي من 1830-1842 والقيام بعدة ثورات، ينظر شارل هنري، **حياة الأمير عبد القادر**، تر: أبو القاسم سعد الله، د.ط، الدار التونسية للنشر، تونس، 1947، ص39- 99.

[4]- عميراوي حميدة، **دراسات في تاريخ الجزائر الحديث**، ط2، دار الهدى، الجزائر، 2004، ص372.

العشرين وانتشرت في معظم مناطق الوطن مستقطبة كل فئات الشعب ومن أهم النوادي والجمعيات التي نشطت قبل الحرب العالمية الأولى نذكر منها[1]:

– الجمعية الراشدية: تأسست سنة 1902 بالجزائر العاصمة على يد مجموعة من الشباب الجزائري المتخرج من المدارس الفرنسية، تمثلت نشاطاتها في مساعدة تلاميذ المدارس الفرنسية عن طريق تنظيم الدروس واقامة المكتبات والمحاضرات حول تاريخ الطب العربي والتضامن بين المسلمين، وكانت الجمعية تصدر" نشرة" بالعربية وبالفرنسية وتساعد على نشر التعليم والأخوة.[2]

– الجمعية التوفيقية: تأسست سنة 1908 بالجزائر العاصمة، ثم أعادت النخبة تنظيمها سنة 1911، ترأسها ابن التهامي وتمثلت نشاطاتها في القاء المحاضرات التاريخية والثقافية والسياسية والدينية وكانت ترمي الى تكوين وتثقيف المسلمين والارتقاء بالمجتمع الجزائري.[3]

– نادي صالح باي: اسسه بعض المثقفين الجزائريين سنة 1908 في مدينة قسنطينة وقد تمثلت نشاطاته في:

1: تثقيف وتوعية الشباب الجزائري بماضيه وثقافته وحضارته ودينه.

2: نشر التعليم وتنظيم دروس في التعليم العام والمهني لمحاربة الجهل.

3: بعث الصناعة التقليدية

4: إلقاء محاضرات علمية وأدبية

[1]– بوعلام بن حمودة، المرجع السابق، ص104.

[2]– ابراهيم مياسي، **المقاومة الشعبية**، د.ط، دار مدني للنشر والطباعة، الجزائر، 2008، ص196.

[3]– عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص127.

بالإضافة الى هذا النادي هناك نوادي أخرى ومن بينها نادي الاتحاد ودادية العلوم وجمعية الهلال وغيرهم، وقد ساهموا جميعاً في يقظة الجزائر في ذلك العهد، وبالتركيز على التعليم والتقدم والتحرر، وقد حاولوا أن يطوروا المجتمع الجزائري، وان يجعلوا منه مجتمعا حديث ومتطور بدلا من مجتمع قديم، واحياء وبعث التراث الفكري الحضاري للشعب الجزائري عن طريق نشر كتب تراث الجزائر القديم، وكانت هناك كثير من الكتب للمؤلفين العرب في التاريخ والجغرافيا والرحلات وسير المؤلفين والعلماء...الخ.[1]

– نادي الترقي: تأسس سنة 1927 من طرف مجموعة من العلماء المصلحين، وقد تنوعت نشاطاته، ففي المجال التعليمي دعم نشر التعليم العربي الحروفي، وفي المجال الثقافي القاء المحاضرات العلمية باللغة العربية وكما كان مركز للدروس الاجتماعية والدينية، ومن الشخصيات التي ساهمت في نشاطاته العلاّمة عبد الحميد بن باديس[2]، محمد البشير الابراهيمي[3]...الخ.

وقد كان المنتدى الفكري لطبقة المثقفين الجزائريين المتشبعين بروح الحضارة الاسلامية.[4]

– جمعية العلماء المسلمين الجزائريين: تأسست في 5 ماي 1931، وقد اتخذت نادي الترقي مقر لها في بداية تكوينها حيث كانت تعقد فيه اجتماعاتها وتقيم مؤتمراتها السنوية، وتمارس منه نشاطها العام، وتولّى رئاستها منذ البداية الشيخ عبد الحميد ابن باديس، وينوبه الشيخ البشير الابراهيمي، وقد كانت الجمعية

---

[1]– ابراهيم مياسي، المرجع السابق، ص197.

[2]– عبد الحميد ابن باديس: ولد سنة 1889 في مدينة قسنطينة، تخرج من جامع الزيتونة وعمره 23 سنة، من اعماله انشاء جريدة المنتقد والشهاب في مصر، ينظر، عبد الرشيد زروقة، **جهاد ابن باديس ضد الإستعمار الفرنسي في الجزائر(1913–1940)**، ط1، دار الشهاب، لبنان، 1999، ص78، 96، 100.

[3]– محمد البشير الابراهيمي: ولد سنة 1889 بسطيف، ساهم مع ابن باديس في تأسيس جمعية العلماء المسلمين سنة 1931، توفي سنة 1965، ينظر، أحمد طالب الابراهيمي، **آثار الامام محمد البشير الابراهيمي**، ج1، ط1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1997، ص5.

[4]– بوعلام بن حمودة، المرجع السابق، ص105.

ممثلة في الجزائريين المتأثرين بالثقافة العربية، وقد آمن رجال الجمعية باعتبارها النضال ضد الاستعمار أي جزء لا يتجزأ من العقيدة الاسلامية.[1]

– المدارس والمعاهد الاسلامية: كان بعضها يتخذ من المساجد مركزاً كالجامع الأخضر وجامع سيدي قموش والبعض الآخر اعتمد على التدريس في معاهد خاصة مثل مدرسة التربية والتعليم في قسنطينة، دار الحديث في تلمسان، معهد باديس في قسنطينة.

– الجمعيات الاصلاحية: وقد بدأت بتأسيس فروعها في قرى وادي ميزاب منذ عام 1925، ويتضح من نشاطات هذه الجمعيات التيار الذي تمثله للحفاظ على الثقافة الاسلامية ومن نشاطات هذه الجمعيات هو انشاء المعاهد الخاصة بتدريس الشريعة الاسلامية والأدب العربي مثل: معهد الحياة والمعهد الجابري في بني يزقن، انشاء الجمعيات الأدبية واصدار الصحف باللغة الوطنية.[2]

– الصحافة الوطنية المناضلة: ساهمت الصحافة الوطنية المناضلة في تكريس الوعي السياسي من خلال كشف الممارسات الانسانية للإدارة الاستعمارية في حق الجزائريين وحثهم على المطالبة بتحسين أوضاعهم الاجتماعية والمعيشية، وكانت هذه الصحف تصدر باللغتين العربية والفرنسية وكان لها الفضل في بلورة الوعي والنضال السياسي، ولتأريخ لمرحلة جديدة تعتمد على الوسائل السلمية بعدما جرّب الجزائريون مرحلة المقاومة الشعبية المسلحة، ومن أهم العناوين والمنابر الاعلامية نذكر[3]:

- المنتخب: أسبوعية صدرت باللغة الفرنسة بمدينة قسنطينة في 1882 وأشرف عليها أحمد بن بريهمات.

---

[1]– أحمد طالب الابراهيمي، المصدر السابق، ص71.

[2]– سماعيلي زوليخة المولودة علوش، المرجع السابق، ص410.

[3]– عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص128.

- النصيح: أسبوعية أصدرت باللغتين العربية والعامية بين 1899 و1900، وهي موالية للولاية العامة بالجزائر مقرها الجزائر العاصمة.
- كوكب افريقيا: هي أول صحيفة التي صدرت باللغة العربية وطاقمها الصحفي كله جزائري، وظهرت في بداية القرن العشرين.
- صحيفة الحق: صدرت بوهران باللغة الفرنسية ثم توقفت لتعود ما بين 1911-1912.
- المصباح: أسبوعية صدرت باللغتين العربية والفرنسية بوهران ما بين 1904-1905.
- الجزائر: وقد أصدرها في العاصمة باللغة العربية الفنان الجزائري عمر راسم[1]، وكانت تهدف الى نشر الوعي الثقافي بين الجزائريين سنة 1908.[2]
- صحيفة الاسلام: صدرت في عنابة 1909-1911، ثم في الجزائر بين 1911-1914.
- صحيفة المسلم: صدرت في قسنطينة في 1909.
- جريدة المهاجر: صدرت سنة 1912 ثم توقفت بعد ثلاث سنوات من الصدور، وكان لها دور رائد في حقلي الفكر والوطنية، وكات السباقة في طرح مشكلة الهجرة والتشرد في الغربة.
- المغرب: 1903-1913 احدى الصحف التي أصدرتها في جنيف لجنة الاستقلال الجزائر وتونس.
- المنتقد: 1921 أصدرها الامام عبد الحميد بن باديس وبعد صنها صارت تحمل اسم مجلة الشهاب.[3]
- الاقدام: وصدرت باللغتين العربية والفرنسية الأمير خالد الجزائري.
- الأمة: صدرت في سنة 1930 وهي الصحيفة التي كانت ناطقة بلسان حزب نجم شمال افريقيا.

---

[1]- عمر راسم: رائد الصحافة العربية في الجزائر، هاجم الاستعمار وأساليبه مستعيرا اسم ابن منصور الصنهاجي، حيث أصدر عام 1913 جريدة ذو الفقار، ينظر، ابراهيم مياسي، المرجع السابق، ص198.

[2]- عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص129، 130.

[3]- عبد الملك مرتاض، **دليل مصطلحات ثورة التحرير الجزائرية**، د.ط، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، الجزائر، د.س، ص91.

- البصائر: ساهم في اصدارها كل من عبد الحميد ابن باديس ومحمد البشير الابراهيمي، وبعد تعطلها مدة طويلة أعاد هذا الأخير اصدارها عام 1947، وهي احدى الجرائد التي كانت ناطقة بلسان جمعية العلماء المسلمين.
- المساواة: صدرت في سنة 1944 وهي مجلة أصدرتها جماعة أحباب البيان والحرية.[1]

إن الكتابة الصحفية واكبت الحركة الوطنية الجزائرية منذ بدايتها الى قيام ثورة أول نوفمبر 1954، وكانت تنقل الى الشعب برامج الأحزاب ومواقف الساسة الجزائريين من الاستعمار وما يقوم به، والقضايا الراهنة التي لها صلة بمستقبل الشعب الجزائري ووطنه، فشكلت هذه الكتابات الصحفية وثيقة تاريخية يعتمد بها في كتابة تاريخ الجزائر وشاهداً للأجيال اللاحقة على قساوة ومرارة الاستعمار، فدافعت عن حقوق الشعب الجزائري وكانت مبررا للسياسيين والمصلحين والأدباء.[2]

---

[1]- عبد الملك مرتاض، المرجع السابق، ص92.

[2]- حملات عبد القادر، **أثر الحركة الوطنية في شعر مبارك جلواح،** اشراف: عبد الملك مرتاض، مذكرة ماجستير، تخصص: اللغة العربية وآدابها، وهران، 2010، ص15.

المبحث الأول: حركة الأمير خالد

المبحث الثاني: نجم شمال إفريقيا

المبحث الثالث: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين

المبحث الرابع: الحزب الشيوعي الجزائري

المبحث الخامس: حزب الشعب الجزائري

المبحث السادس: بيان الشعب وأحباب البيان والحرية

المبحث الأول: حركة الأمير خالد

بدأت هذه الحركة السياسية في أواخر سنة 1919، ولقد طالب وأنصاره بتطبيق سياسة الإدماج مع الاحتفاظ بالأحوال الشخصية الإسلامية، وتعتبر جريدة الاقدام التي تأسست في 10 سبتمبر 1920 لسان حال لشبان الجزائريين والمعبرة عن آراء الأمير خالد، وكانت تصدر باللغتين.[1]

لذلك أطلق عليه مؤرخو الحركة الوطنية الجزائرية عدة أسماء منهم من قال أنه كان ذا اتجاه وطني إسلامي، ومنهم من قال اتجاه وطني اشتراكي وفيهم من قال أنها حركة إصلاحية، وكانت مطالب الأمير خالد[2] لا تخرج عن المساواة، كل هذا جعل فرنسا تشدد الخناق عليه بسبب جرأته وشجاعته وتعبيره عن آمال الشعب الجزائري.[3]

كان الأمير خالد يسعى كذلك لرص صفوف الشعب الجزائري، حيث دعا إلى الوحدة الوطنية ونبذ العرقية العنصرية، وقد أحس الاستعمار بخطر تأثير هذا الرجل على الرأي العام الجزائري.

كما تصاعد قلق فرنسا من نشاطات الأمير خالد رغم مطالبته صراحة بالانفصال، فبدأت تقل حركاته بل صارت المتعة في أغلب الأحيان حيث خيّره المحتل بين أمرين إمّا التمتع بتقاعد ذهبي أو التعرض لعقوبة قاسية، فأبدى الأمير خالد إزاء ذلك برغبته في إبلاغ الشعب حقيقة الأمر.[4]

---

[1]- صالح فركوس، **المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين الى خروج الفرنسيين 814 ق.م-1962**، د.ط، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص230.

[2]- يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص68.

[3]- الأمير خالد: هو حفيد الأمير عبد القادر ولد سنة 1875، شغل العديد من المناصب منها منصب برتبة قبطان، تألق في عالم السياسة وبرز فيها، ينظر، عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص163.

[4]- صالح فركوس، المرجع السابق، ص332.

فقد استمر الأمير خالد يدافع عن الحضارة الإسلامية في الجزائر وعن حقوق الجزائريين في التمثيل النيابي وتحسين وضعهم الاقتصادي والاجتماعي، وقد امتلأت القوى الحكومية والقوى الاستعمارية التابعة للاستعمار ضد الحركة التي قادها الأمير خالد ومعه جماهير الشعب التي رفعته إلى مقام الزعامة الحقيقية، واستعدت للسير معه.[1]

وفي شهر أفريل 1922 كان رئيس جمهورية فرنسا ألكسندر ميلران يقوم بجولته التقليدية في جهات القطر الجزائري، وكان الأمير يريد أن يعبر عن آلام ومصائب الجزائريين بصفته ممثلا للشعب الجزائري بإلقائه خطاب فأخذت الحكومة وأنصار الاستعمار يضيقون النطاق حول الأمير خالد وأنصاره، فانفض من حوله كل الذين كان يعتمد عليهم وغداة أغلب من كان ولاه ووجد نفسه وحيداً أمام أمة منقادة.[2]

وكانت الحكومة تجهز يومئذ قوتها للقضاء عليه، وهيأت عدتها لتنفيذ ذلك، وقد قامت السلطات الفرنسية العملية بمبدأ تمسكه بأهداب الشرف، ولم تشك في رفضه لما عرضها، لهذا كان كل شيء مجهز لترحيله، ولدى مغادرته مكتب الشيخ أرسل تحت حراسة إلى منزله الذي كان رجال الشرطة قد طوقوه وكل أنصار مع أصدقائه وبالطبع مع الشعب الجزائري كان ممنوعا.[3]

لكن قبل ذلك أجرى الأمير خالد الانتخابات التي يريد فيها تشكيل عدد من الجزائريين من البرلمان، لكن الإدارة الاستعمارية لجأت إلى تزوير الانتخابات واتهمت الأمير خالد بأنه يثير الحرب الأهلية على انفصال الجزائريين عن فرنسا، وأورد النائب العام مورينيو ما كان قد كتبه الأمير خالد في صحيفته محذراً الأوربيين بقوله" إنكم تدفعون بالجزائريين المسلمين إلى مهاوي اليأس، وتثيرون فيهم مشاعر الغضب، عندما تبرهنون بأنهم لم يحققوا شيئا من المكاسب عن طريقكم وعندئذ لا يجدون أمامهم سوى اللجوء إلى

---

[1]- يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص69.

[2]- موسى السّعدي، **صفحات مختارة من طي النسيان**، ط1، دار الخلدونية، الجزائر، 2011، ص31.

[3]- المصدر نفسه، ص32.

السلاح، وهم لا يخافون ان يخسروا شيئا بعدما فقدوه منذ وقت طويل بفضل أعمالكم..فسيقولون لكم لماذا أتيتم إلى... وما تفعلون هنا عودوا إلى بلادكم".[1]

ثم تابع النائب مورينو هجومه على الأمير خالد مشيرا إلى تلك النداءات التي كان يوجهها إلى مواطنيه والى الكتلة الوطنية وكانت هذه الرسالة الأخيرة التي قدمها الأمير خالد قبل أن تقوم فرنسا بإلقاء القبض وترحيله.[2]

فعلا قامت السلطات الفرنسية في عشية اليوم التالي، حيث أخذ مجبورا إلى مرفأ مدينة الجزائر مع زوجته وابنته وولديه، وحاول الأمير خالد الهروب من الرقابة باستخدام جواز سفر وأوراق ثبوتية زائفة لمغادرة مصر عبر ذلك، غير أن أمره اكتشف فأحيل إلى محكمة قنصلية في الإسكندرية واعتقل، وأصدرت المحكمة حكما في شهر أوت 1925 بالسجن لمدة خمسة أشهر.[3]

وإذا اتبعنا خطوات الأمير خالد بعد سنة 1925 فإننا نجد أن الحكومة الفرنسية قد سلطت عليه كل غضبها ووجهت له عدة إجراءات، فقد نسبت له تأييد ثورة عبد الكريم خطّاب في الريف المغربي والمساهمة في إرسال بعثة التي زارت الجزائر سنة 1924 والتي ربط الفرنسيون اتجاهها بالتيار الشيوعي.

كما ترددت شائعات كبيرة عن إشراكه في الثورة السورية سنة 1925.[4]

توفي الأمير خالد في سوريا في جانفي 1936 بعد منعه من العودة إلى الجزائر، وهكذا بعد وفاته انقسم أنصاره إلى قسمين، قسم قليل منهم عاد إلى ممارسة العمل السياسي مع ابن التهامي، وقسم آخر اختار

---

[1]- بسّام العسلي، **الأمير خالد الهاشمي الجزائري**، ط.خ، دار النفائس، الجزائر، 2010، ص155.

[2]-المرجع نفسه، ص156.

[3]- يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص70.

[4]- بسّام العسلي، المرجع السابق، ص166.

طريق النضال الثوري التي كانت قاعدته قيام نجم شمال افريقيا.[1]

وعلى أية حال فإن الأمير كانت له مواقف وأفكار انفصالية استقلالية أخذها عنه حزب نجم شمال افريقيا الذي تأسس سنة 1926.[2]

[1]- صالح فركوس، المرجع السابق، ص323.

[2]- موسى السعدي، المصدر السابق، ص33.

المبحث الثاني: نجم شمال افريقيا

صحيح ان الحقبة الفاصلة بين نهاية القرن التاسع عشر وتاريخ تأسيس نجم شمال إفريقيا، قد شهدت ميلاد حركات اتخذت من أهدافها الدعوة إلى التشهي والكشف عن مضاعفاتها على الدول والشعوب المحتلة، التي اعتمدت بعض العواصم الأوربية مركزاً لحملاتها وصحيح أن الأستانة قد مثلت بالنسبة إلى المغرب العربي، وهناك من يرجع تأسيس نجم الشمال الإفريقي إلى 1924 أو بتقدير سنة 1926.[1]

(ينظر ملحق رقم 01، ص145)

تأسس هذا الحزب في مارس سنة 1926 في باريس، وقد ألفها أتباع الأمير خالد الذين طوروا برنامجها فيما بعد، وكانت أغلب أعضاء هذا الحزب من العمال والجنود الذين سرحوا الخدمة العسكرية وطلبة شمال افريقيا، والتونسيين والمراكشيين، وقد تركز معظم نشاط هذا الحزب بين صفوف العمال الذين يعملون في منطقة باريس، ونال هذا الحزب عطف وتأييد اليسار الفرنسي وكذلك المنظمات المناهضة للاستعمار رغم أنها كانت تهدف إلى استقلال شمال إفريقيا كله.[2]

وقد عالج حزب نجم شمال إفريقيا أمورها السياسية، بطريقة الثورة والمباشرة معتمدة في هذا على الصحافة همزة الوصل بينها وبين الجماهير الجزائرية سواء كانت في الجزائر أم في فرنسا، فأعادت إصدار صحيفة الاقدام التي أنشأها الأمير خالد سنة 1919 تحت عنوان جديد هو الاقدام الباريسي، وأضاف إليه الحزب عنوان جديد باللغة العربية من أجل الدفاع عن مسلمي شمال إفريقيا.[3]

---

[1]– أحمد مالكي، **الحركات الوطنية والإستعمارية في المغرب العربي**، ط2، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994، ص282، 283.

[2]– نبيل أحمد بلاسي، المرجع السابق، ص51.

[3]– المرجع نفسه، ص52.

لقد جلبت قرارات نجم شمال افريقيا على فكرته السياسية الوطنية له سياط الشرطة الخاصة بشارع لوكونت، وأمام تنامي الحركة لم تجد سياسة الحكومة في قاموسها إلا العمل البوليسي، وهي زيادة الرقابة على أوساط مهاجري شمال افريقيا وعلى العناصر النقابية والطلبة وعلى أماكن عملهم ومفاهيمهم وبدأت المضايقات ضد التجار والعمال والطلبة على الخصوص، ولمّا وجد النجم صعوبة في إيجاد أماكن اجتماعات عمومية، فاضطر إلى العمل السري.[1]

وقد كانت سنة 1927 حافلة بالأحداث بالنسبة للنجم، حيث شهدت مشاركته في مؤتمر بروكسل بين 10 فيفري إلى 15 سنة 1927 وكان أكبر حدث سياسي على الصعيد العالمي، فلم يسبق في تاريخ الإنسانية أن اجتمع الضعفاء ليندد بالأقوياء، فلقد كان المؤتمر يمثل ثمانية ملايين من العمال المشتركين في النقابات المختلفة.

وقد كتب السيد فرانسوا مارشال رئيس الوزارة السابق في صحيفة العالم الجديد المؤرخ ب 15 مارس 1927 حول المؤتمر لقد تكلمت الفرنسية قليلا على مؤتمر بروكسل ضد الاستعمار وهذا غلط لأن السياسة الناعمة لا تعطي إلا الفاكهة المُرة، يجب على الخصوص فحص الخطر.[2]

وتحديد المناورات الإعداد ومعرفة الخبايا وتجاهله الغلط من الضروري معرفة حقيقة المؤامرة التي يحكوها معارضي الاستعمار الأوربي في اجتماع بروكسل، وقد اغتنم نجم شمال إفريقيا هذه الفرصة وأوفدت إلى مؤتمر الكاتب العام مصالي الحاج وأقام نجم الشمال الإفريقي تجمعا شعبيا كبيراً عرض فيه(ينظر ملحق رقم 02 ص146) ممثلوا الجمعية ما قاموا به من نشاط في مؤتمر بروكسل، وبعد قراءة

---

[1]- محفوظ قداش، المصدر السابق، ص301.

[2]- Mahfoud Kaddache, Mohamed Guenaneche ,**L'etoile Nord- Africaine 1926-1937 documents et témoignages pour servir à létude du Nationalisme Algérien office des publications universitaires**, Alger, 1984, p46.

التقرير ترجم إلى اللغة العربية ثم بين أهميته المؤتمر الدور الذي مثله نجم الشمال الإفريقي، وعقب بأن الجمعية ستستعمل جميع الوسائل للوصول إلى تحقيق غايتها.[1]

وهو المؤتمر الذي طالب فيه مصالي الحاج باسم الشعب الجزائري، وفي سنة 1928، كشف النجم نشاطاته لمواجهة السياسة الاستعمارية لتوزيع المناشير لتوعية القاعدة الشعبية، وعليه بدأت تشكل هذه النشاطات مضايقة وخطر كبيرين على فرنسا من طرف شخصيات بارزة، وعلى رأسها مصالي الحاج.[2]

وكان من أسباب عودته إلى العمل السري أن فرنسا أعلنت سنة 1929، غير أن حله لم يتسبب مباشرة في وقف عمله، لكن واصل عمله بشكل سري رغم القمع، فقد كان الوقوف في وجه القمع والسلوك النضالي المستمرين يشكل أسلوب جديدا في الساحة السياسية بالجزائر والواقع أن مناضلي نجم شمال إفريقيا نظراً للقمع المسلط لم يكن يستهدف غير تدمير التيار الذي انبرى لمكافحة الاستعمار بأكبر قدر من النجاعة والعمل من أجل تهيئة الشروط الضرورية للقضاء عليه، ولا يمكن تحقيق ذلك بدون العمل المنظم للشعب والحصول على استقلال حقيقي.[3]

وبالإضافة إلى ذلك كانت صحيفته سرية في أغلب الأحيان، وهي أول جريدة أسسها النجم هي جريدة الأمة التي صدرت باللغة الفرنسية في أكتوبر، وكان مديرها أحمد مصالي الحاج[4]، واستمرت هذه الجريدة

---

[1]- Mahfoud Kaddache, Mohamed Guenaneche op-cit, p49.

[2]-حمزة كمال، **النجم الشمال الإفريقي ومسألة البرلمان**، د.ط، دار هومة، الجزائر، 2009، ص367.

[3]- أحمد مهساس، **الحركة الثورية في الجزائر 1914-1954**، ط.خ، دار المعرفة، الجزائر، د.س، ص130.

[4]- مصالي الحاج: ولد في 16 ماي 1898 بولاية تلمسان، ويعد أبو الحركة الوطنية، فهو مؤسس أول حزب سياسي في الجزائر وهو نجم شمال افريقيا، ينظر، عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص417.

في الهجوم على أعمال الاستعمار الفرنسي، وتطلب من المسلمين الجزائريين ان يتخلصوا من الاستعمار، وقد زادت هذه المواقف على اضطهاد النجم.[1]

بدأ القمع يتسلط على الجزائريين بعد حوادث قسنطينة الدامية في أوت سنة 1934، وقد نشر نجم شمال إفريقيا في مقالاته في جريدة الأمة، فالمقالة تتحدث عن حوادث قسنطينة، والثانية عن السياسة الاستعمارية.

ان جريدة الأمة تبين بوضوح الجانب السياسي لحوادث قسنطينة خلافا للجرائد الأخرى لم ترى فيها الاّ حادثة عنصرية بين المسلمين واليهود، وقد أخذت موقفا صريحا وتضامنت مع المسلمين الذين كانوا ضحية المؤامرة.[2]

لقد عانى حزب نجم شمال افريقيا منذ تأسيسه من ملاحقات الاستعمار له، ففي سنة 1931 أمرت الحكومة الفرنسية بحل النجم، ولكنه ضلّ يواصل نشاطه السر، ثم ظهر مرة أخرى عام 1935.[3]

ففي سنة 1934 اتهمت الحكومة الفرنسية مصالي الحاج بالتحريض العسكريين الجزائريين على الثورة ضد فرنسا، واعتقلت قادة النجم مع عدد كبير من أقطاب الحركة وحكمت عليهم بالسجن والغرامات المالية بدعوى إعادة تنظيم حزب تمّ حلّه من طرف السلطات الفرنسية، وفي أفريل 1934 جرت محاكمة مصالي الحاج هو ورفقائه عميش وراجيف.[4]

---

[1]- أبو القاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج5، ط1، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1998، ص208.

[2] -Mahfoud Kaddache, Mohamed Guenaneche , op-cit,p 58.

[3]- ادريس خيضر، **بحث في تاريخ الجزائر الحديث 1830-1954**، ج1، د.ط، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، د.س، ص331.

[4]- عمّار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية الى غاية 1962**، د.ط، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1997، ص271.

ولقد اتخذت فرنسا هذه الإجراءات بعد أن عقد المؤتمر تابع للنجم لاختيار ألوان، فكان اللون الأخضر والأبيض والأحمر أي الجزائر، المغرب، تونس وترمز إلى اتحاد شمال إفريقيا في الوقت الذي كان يجري فيه انتخابات، وقد أثار وزير الداخلية انتباه الحاكم إلى هدف الحزب الوطني، فقد وضع نجم شمال إفريقيا برنامجا محددا، ألا وهو طرد الفرنسيين من شمال إفريقيا وتشكيل دولة عربية مستقلة عن فرنسا.[1]

ويقول مصالي الحاج عن متابعات فرنسا لأعضاء النجم" كانت الشرطة تتبع أقل تنقلاتنا في الجزائر العاصمة، فقد وضعت حولنا مخبرين، ولكن في باريس لم تكن الأمور على ما يرام ان تجمع 2 أوت 1936 فقد أخذت في العاصمة الفرنسية أفراحا لدى الجالية الجزائرية، ولكن الوقت كان عارما في الأوساط الاستعمارية، فطلب إيقاف مصالي الحاج وحل حركته حيث ذهبت الشرطة الى مقرنا الاجتماعي لحجز بعض الوثائق بحثا عن قرائن أو آثار تتعلق باغتيال المفتي كحول".[2]

وبعد القبض مسؤولي الحركة الوطنية مصالي الحاج وعميش عمار وراجف بلقاسم فحكمت مصلحة الجنح على مصالي الحاج سنة سجنا، وعميش تسعة أشهر سجنا وعلى راجيف ستة أشهر سجنا، فقد نددت جريدة الأمة بالتآمر على نجم شمال إفريقيا العنيد قصد حله، وبالسياسة الاستعمارية وتطلب من مسلمي شمال إفريقيا أن يتحدوا وليكافحوا الحركات التقديمية أمام المحاكمات والتهديدات لحل نجم مرة ثانية.

---

[1]- محفوظ قداش، المصدر السابق، ص465.

[2]- مصالي الحاج، **مذكرات مصالي الحاج 1938-1998**، تص: عبد العزيز بوتفليقة، تر: محمد المعراجي، منتدى سور الأزبكية، الجزائر، د.س، ص206.

كان من الضروري على الوطنيين ان يعيدوا دائما بديلا لاستمرار الكفاح فاحتجزت أوراقها ومنعتها من الصدور سنة 1939.[1]

وبعد إطلاق سراح مصالي الحاج واصل الى ما كان يهدف إليه إلى أن سجن مرة أخرى سنة 1937 وحل حزب نجم شمال إفريقيا نهائيا.

لكن قادة هذا الحزب ومناضليه عملوا على مواصلة نشاطه، واستمرت باسم جمعية أحباب الأمة التي كانت قد أسسها من قبل وكانت تعمل دائما بجانب الحزب.[2]

وبالرغم من موجة الاعتقالات والمتابعات التي تعرض لها النجم خلال هذا الطور، فقد فرض نفسه على أنه الممثل الوحيد للعمال وأن هدفه هو التحرير المادي والمعنوي لشمال افريقيا ودليل على ذلك هو الوقوف في وجه السلطات الاستعمارية، فقد كان منذ تأسيسه في الغربة بباريس.[3]

---

[1]- MahfoudKaddache, Mohamed Guenaneche , op-cit,p 59.

[2]- ادريس خيضر، المرجع السابق، ص353.

[3]- عبد الحميذزوزو، **الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين 1919-1939**، د.ط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص68.

المبحث الثالث: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين

أ: جمعية علماء المسلمين

في بداية تأسيس الجمعية 1931 اتخذت الإدارة الفرنسية في الجزائر موقفا معتدلا، ولم تظهر أية عداوة لتأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، ولكن بعد سنة واحدة من تأسيسها استقطبت نسبة كبيرة من الشبان والمنكرين، حيث غيرت الإدارة الفرنسية موقفها من جمعية العلماء واعتبرتها جمعية خطيرة نظراً لموقفها الوطني وكراهيتها للأجانب، وأن الجمعية في بداية تأسيسها كانت تسعى لتقوية العلاقات بين جميع المسلمين في الجزائر، لكنها تحولت فيما بعد إلى قوة سياسية تقوم بدعاية مفرطة في صفوف الشباب وتحريضهم على معاداة فرنسا.[1]

إذا كانت الإدارة الفرنسية قد أوقفت جريدة المنتقد وإذا كان الحاكم العام موريس فيوليت[2] قد منع ابن باديس من إلقاء الخطبة بمسجد تلمسان، فان الإدارة الاستعمارية نفسها لم تعترض على إنشاء الجمعية سنة 1931 ولا على اختيار ابن باديس رئيسا لها.

وكان الكاتب ديرنون هو أول من نادى باتخاذ موقف سياسي ضد حركة جمعية العلماء التي كان يعتبرها خطيرة نظرا لوطنيتها وحماسها المتدفق وكراهيتها للأجانب، فان ديرنون اقترح سنة 1932 استعمال قانون 18 أكتوبر 1892.[3]

1- عمّار بوحوش، المرجع السابق، ص253.

2- موريس فيوليت: سياسي فرنسي اشتراكي، تولى ولاية الجزائر خلال العشرينات وكان عارفا بشؤونها، وعبّر في رغبته في منح بعض الجزائريين الحقوق السياسية، ينظر، مقلاتي عبد الله، المرجع السابق، ص203.

3- عبد الكريم بوصفصاف، **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وعلاقاتها بالحركات الجزائرية الأخرى 1931-1954**، د.ط، منشورات المتحف الوطني، الجزائر، 1996، ص156.

وكان يهدف هذا القانون منع جمعية علماء المسلمين من فتح أية مدرسة حرة، إلا بموافقة السلطات الفرنسية في الجزائر، وفي تلك السنة قام الحاكم العام للجزائر السيد كاردCARD بمحاولة تمزيق وحدة الصف في جمعية العلماء وتشجيع بعض العناصر الموالية للإدارة الفرنسية على إنشاء جمعية أخرى مضادة أطلق عليها اسم جمعية علماء السنة الجزائريين، وعندما فشلت هذه الجمعية في مهمتها تم حلها في نوفمبر 1935.[1]

لقد جلب لها نشاطها كذلك القمع الإداري خاصة المراسيم الشهيرة لميشال بين 16 و18 فيفري 1933، المتمثلة في منع جمعية العلماء من ممارسة الدعوة في المساجد الرسمية ونشر الصحف باللغة العربية والتي نصت أيضا على إقفال المدارس الحرة، وأثارت هذه الإجراءات تظاهرة احتجاجية كبرى بالجزائر العاصمة، ففي 24 فيفري 1933 بعد صلاة الجمعة اندلعت أيضا مسيرات شعبية في عدة مدن استهدفت اللجنة المكلفة باتخاذ الإجراءات ضد الصحافة واللغة العربية من أجل المطالبة بفصل الدين عن الدولة عن طريق تطبيق مرسوم 1907 على الدين الإسلامي.[2]

حيث أن هذا القانون في إبعاد كلتا الطرفين عن المنظومة التربوية ، كذا عزل الجمعية عزلاً كاملاً عن التعامل معها في المؤسسات الإدارية، الاجتماعية ، التكوينية ، القضائية، المالية والتجارية وهكذا.

---

[1]- عمّار بوحوش، المرجع السابق، ص253.

[2]- Ammar Ben Toumi, **Crime et Infamie la çalanisation vécue par un Algérien 1923-1962**, çasbaheditions, Alger, 2013, p182.

أخذ الاستعمار يلاحق لغة الأمة بل لغة الدين والملّة ويطاردها في كل مكان ويلاحقها في كل مؤسسة بقصد التضييق عليها، حتى خنقها نهائيا وتفقد حيويتها، وتتحول إلى هياكل عظيمة لا تختلف في وجودها عن الجمادات الأخرى التي تحيط بها.[1]

وفي سنة 1935 أصدر مارسيل رنيه، وزير الداخلية الفرنسي قرارا يقضي بتضييق الخناق على جمعية العلماء وكل زعماء الحركة الوطنية، وفي سنة 1936 سجن من غير جرم أو مبرر الشيخ ناصر المدرسة الحرة ببلدية قرقور بمنطقة سطيف وأدخل كذلك الشيخ الطيب العقبي سجن بربروس وقضى أسبوعا كاملاً، كما أغلقت الإدارة مدارس تابعة للجمعيات في قسنطينة ووهران.[2]

بدعوى أن هذه المدارس تقوم بتقديم تعليم مضاد للفرنسيين في الجزائر، كما قامت السلطات الاستعمارية بمنع جريدة الشريعة المطهّرة من الصدور، كما منعت جريدة الصراط هي الأخرى من الصدور، وكان هذا القرار ينطبق على منع الجمعية من إصدار أي مجلة باللغة العربية بدون موافقة السلطات الفرنسية.[3]

لكنها واجهت امتحانا عسيرا في سنتي 1934-1935، حيث تزعم الأمين العام حملة لا نظام الأحزاب السياسية، ولكن ابتداءً من شهر جويلية 1936 بدأت جمعية العلماء تعاني من المشاكل التي نتجت عن تزعمها للمؤتمر الإسلامي والأحزاب السياسية الأخرى بقصد الحصول على التمثيل النيابي في البرلمان الفرنسي في 18 جويلية 1936، تمكن الحاكم العام للجزائر أن يضغط على مفتي الجزائر العاصمة اسمه

[1]- سليمان بشنونا، **الجذور الشعبية في الحركة الإصلاحية**، د.ط، دار هومة، الجزائر، 2012، ص66.

[2]- مقلاتي عبد الله، المرجع السابق، ص216.

[3]- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص260.

كحّول لكنه في شهر أوت لقي المفتي حتفه من طرف شخص مجهول، لكن السلطات اتهمت الشيخ الطيب العقبي[1] وبادرت الى القاء القبض عليه بدون وجود أية أدلة ملموسة.[2]

وفي سنة 1937 أهين عمر دردور في مسجد قنزات، ومنع من التعليم المشايخ بلقاسم بن ورّاق ويحي بن العوادة وكذلك هددوا كل أفراد الجمعية، وفي سنة 1938 أغلقت السلطات دار الحديث بتلمسان وهي من أهم المراكز الإصلاحية، كما صدرت في نفس السنة قرار يقتضي دائرة التعليم الحر ومنع العلماء من التدريس إلا برخصة من الإدارة الاستعمارية في الجزائر، وهي الرخصة التي تمانع السلطات الفرنسية منحها للمعلمين التابعين لجمعية العلماء المسلمين.[3]

كما تقلص نفوذها وتعرضت في هذه السنة إلى أزمات داخلية ومواجهات عديدة مع الإدارة الاستعمارية في الجزائر منذ 1938 وقررت الإدارة فرض رقابة مشددة على نوادي الجمعيات.[4]

وتلاها مرسوم بتاريخ 27 أوت 1939 يقضي بمصادرة جميع الجرائد بعد وفاة عبد الحميد ابن باديس، واصل الشيخ البشير الإبراهيمي الذي كان منفيا في أفلو وذلك منذ بداية الحرب العالمية الثانية، لكن تم إطلاق سراحه بعد استيلاء الحلفاء على الجزائر وتحريرها من جماعة فيشي، لكن بعد أحداث 8 ماي 1945 بادرت السلطات الفرنسية بإلقاء القبض واتهمه بالمشاركة في انتفاضة 8 ماي 1945، لكنه اطلق سراحه.[5]

---

[1]- الطيب العقبي: ولد 15 جانفي 1890 ببسكرة، أمضى طفولته الأولى في باريس، ومن بين أعماله ترأس جريدة الإصلاح وعين مدير لجريدة البصائر، توفي في 21 ماي 1960، ينظر، عمار عمورة، **الجزائر بوابة التاريخ، الجزائر خاصة ما قبل التاريخ الى 1962**، ج2، د.ط، دار المعرفة، الجزائر، د.س، ص285.

[2]- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص261.

[3]- عبد الكريم بوصفصاف، المرجع السابق، 165.

[4]- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص263.

[5]- المرجع نفسه، ص264- 266.

ويمكن إجمال ما قامت به السلطات الفرنسية من الإجراءات القمعية ضد التعليم العربي والقائمين عليه من رجال وأولى هذه الاعتداءات إغلاق مدرسة دار الحديث التي كانت تابعة لجمعية العلماء المسلمين وتعد من أكبر انجازاتها، فلم يمر على افتتاحها ثلاث أشهر حتى صدر قرار منعها وغلقها، أمّا الاعتداءات الأخرى فهي كالتالي[1]:

- الحكم بالسجن على الكاتب العام لأحد شعب الجمعية بدع أنه شتم قائد بناحيته.

_ وجه الاتهام إلى نائب رئيس جمعية العلماء الشيخ البشير الإبراهيمي بالتحريض على إقامة مظاهرة بدون اذن.

- منعت بعض السلطات الفرنسية بعض العلماء من التدريس، كما انتهك رجال الشرطة حرمة مسجد أثناء قيام أحد رجالها بإلقاء دروس، كما أرسل الحاكم العام منشوراً إلى المسؤولين في المناطق الجنوبية من الجزائر والتي كانت لاتزال تخضع للحكم الفرنسي في شهر ربيع الأول 1358هـ-1937 م بطلب مهم إلقاء القبض على كل من ينتسب لجمعية العلماء.

- ضرب الحصار على وادي السوف لمدة ثلاثة أسابيع واعتقل عدد كبير من المعلمين ومؤيدي الإصلاح، ففي 18 صفر 1358 الموافق ل17 أفريل 1938 حصرت مدينة قسنطينة بقوة عسكرية قدر عددها بخمسمائة جني مسلح ورافقتهم ثلاث طائرات روعت الأهالي بطياراتها المنخفض.[2]

- لم يكن سهل على جمعية العلماء المسلمين ان تخوض في القضايا السياسية، وهي مجرد جمعية دينية اجتهدت في خدمة أهدافها ومبادئها الإصلاحية، وبعد تركيز نشاطها وتوسيع تمثيلها وبدأت تصادم الإدارة

[1]- مازن صلاح حامد مطبقاتي، **جمعية علماء المسلمين ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية 1931-1939**، تق: أبو القاسم سعد الله، د.ط، وزارة الثقافة، الجزائر، د.س، ص224.

[2]- المرجع نفسه، ص225.

الفرنسية وتحتج على سياساتها، وأصبحت توالي الأنصار وتخوض في القضايا السياسية، ولأن خصومها كانوا كُثَر، فإن نشاطها السياسي اتسم بالسرية والمراوغة والتكيف بحسب الظروف[1]، فقد قامت الجمعية بإرسال عريضة إلى المدير للشؤون الأهلية العام "ميو" للنظر في حقوق الجمعية ومطالبها، وكان محتوى هذه العريضة يشتمل على "فأوْصَتكم بواسطة وفدها في حقوقها التي كانت مهضومة، وشرحت لكم النقط التي يشهد الحق أنها كانت ومازالت فيها مظلومة، وتقدمت إليكم بمطالب هي أصول لفروع وكليات الجزئيات، وقد سمع الوفد من جنابكم تصريحا بأحقية مطالبها وعدا بإنصافها ورفع الظلم عنها".[2]

لكن السلطات الفرنسية لم تهتم وفي نفس الوقت تستعرض أعمال الجمعية إلى الملاحقات ويتساءل ان كان الاستعمار بعد هذه الأعمال السياسية؟ ويقول البشير الإبراهيمي فنحن سياسيون في العلانية لا في السر، وان الأثر الطيب الذي تركته الجمعية وجهود رجالها في المجتمع الجزائري وفي الساحة السياسية من خلال مواقفها ودورها في التقريب بين التيارات الممثلة للحركة الوطنية جعلها مستهدفة من طرف السلطات الاستعمارية منذ الأيام الأولى لبداية نشاطها، ويعبر الإبراهيمي عن موقف السلطات الاستعمارية من الجمعية بقوله" تعتقد فرنسا أن أعدى عدواً لها في الشرق كله هو جمعية العلماء المسلمين الجزائريين لأنها كشفت مكائده الخفية، وناقضت كل عامل لها بضده، فهي تهدم جمعية العلماء وتبني وهي تجهل والجمعية تعلم، وهي تنوم والجمعية توقظ...ويمنعنا الخجل أن نذكر ما لقيته الجمعية من فرنسا في سبيل الله".[3]

---

[1]- مقلاتي عبد الله، المرجع السابق، ص214.

[2]- محمد البشير الابراهيمي، **رجال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين**، جريدة البصائر ،ع1-50، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2005، ص170.

[3]- محمد بن ساعو، **العلاّمة محمد البشير الإبراهيمي والثورة التحريرية**، مجلة حروف للدراسات التاريخية، ع 1، أوت 2014، ص96-104.

ب: المؤتمر الإسلامي

كان أول من فكر في عقده ودعا إليه في الجرائد الوطنية الشيخ عبد الحميد بن باديس صاحب مجلة الشهاب ورئيس جمعية العلماء المسلمين، وقد كان ابن باديس من المؤمنين بأن المرجع في الشؤون الأمة هو الأمة نفسها والواسطة لذلك هو المؤتمرات، وكان الغرض من الدعوة إليه هو محاولة جمع ضفوف قادة الأمة على اختلاف مشاربهم السياسية من أجل الاتفاق على الحد الأدنى من المطالب السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية التي يمكن لمختلف الاتجاهات في البلاد الاتفاق عليها.[1]

ومع بداية المؤتمر الإسلامي الذي جمع العلماء والمنتخبين والحزب الشيوعي الجزائري، وكان هذا التجمع الذي أنشأ في جو الفرح الذي أشاعه انتصار الجبهة الشعبية[2] في فرنسا، وتقدم في ميثاق مطالبه ببرنامج معتدل نسبيا يستعيد جزئيا مشروع القانون الذي قدم منذ عام 1935 من قبل موريس فيوليت وتبنته رسميا حكومة الجبهة الشعبية ولذا يعرف إلا باسم مشروع بلوم فيوليت وسيحظى بدعم المؤتمر الإسلامي.[3]

---

[1]- تركي رابح، **التعليم القومي والشخصية الجزائرية 1931-1956: دراسة تربوية للشخصية الجزائرية**، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص68.

[2]- الجبهة الشعبية: هي تحالف كونه أحزاب اليسار الاشتراكيون والشيوعيون والراديكاليون في سنة 1936، حيث أصبح التحالف ممكنا حينما غيّر الحزب الشيوعي سياسته وكون في جويلية 1934 جبهة مع الاشتراكيين للوقوف في وجه الفاشية، ينظر، عبد الماجد يوسف أبو سبيب، **دراسات في تاريخ أوروبا المعاصر 1918-1945**، د.ط، مركز البحوث والدراسات، الإمارات العربية المتحدة، 2005، ص114.

[3]- سليمان الشيخ، **الجزائر تحمل السلاح: دراسة في الحركة الوطنية والثورة المسلحة**، تر: محمد حافظ الجمالي، د.ط، منشورات الذكرى الأربعين لإستقلال الجزائر، 2002، ص55.

وفي 17 ماي 1936 تم تأسيس لجنة مكلفة بتنظيم مؤتمر إسلامي جزائري وكان يهدف هذا المؤتمر إلى تطلع آمال الشعب الجزائري في كل المستويات الاقتصادي والاجتماعي، ولقد واجه المؤتمر صعوبات كثيرة.[1]

ان صعود الجبهة الشعبية للسلطة او ما يعرف بتشكل أحزاب اليسار في ماي 1936 برئاسة ليون بلوم[2] دفع بجمعيات سياسية للعمل على توحيد الجهود وتشكيل التحالف الجزائري لتحقيق الأهداف السياسية، وقد ضم هذا التحالف الذي تجسد في شكل مؤتمر إسلامي الذي عقد بقاعة المجاستيك بالجزائر[3]، وقد حضره أنصار ممثلي فدرالية المنتخبين المسلمين والحزب الشيوعي الجزائري بالخصوص ومندوب عن الجبهة الشعبية الفرنسية بالإضافة إلى جمعية العلماء المسلمين، ونادت هذه الأخيرة بضرورة إدراج المطالب الدينية في برنامج المؤتمر، وهو السبب الرئيسي الذي كان بمثابة العامل المحفز للجمعية للمشاركة في المؤتمر، امّا حزب نجم شمال افريقيا لم يشارك بحجة مشروع بلوم فيوليت لأنه متناقض مع مطالبه.[4]

لم يعرف الميثاق المطلبي أية متابعة من قبل الحكومة الفرنسية التي اكتفت بتعيين لجان لدراسة مختلف المشاكل التي تتعلق بالجزائر وخاصة مشاركة المسلمين بالبرلمان، وقد طرحت هذه المسألة منذ بداية 1910 من طرف الفتيان الجزائريين وتطرق إليها الأمير خالد والمنتخبون في العديد من المرات،

---

[1]- محفوظ قداش، المصدر السابق، ص250.

[2]- ليون بلوم: زعيم الجبهة الشعبية الفرنسية الممثلة للتكتل اليساري والذي وصل الى السلطة في فرنسا عام 1936، ينظر، عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص173.

[3]- المرجع نفسه، ص173.

[4]- عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص174.

تمثل آخر نص مقدم في مشروع بلوم فيوليت الحاكم العام للجزائر سابقا الذي أعلن عنه في 15 أكتوبر 1935، ولكن لم يتم تقديمه لغرفة النواب، إلاّ في 30 ديسمبر 1936 تحت عنوان مشروع بلوم فيوليت.[1]

وفي سنة 1937 ترأس المشروع اليهودي ليون بلوم وانتهج انتصار الجزائريين كما يذكر فرحات عبّاس وعلقوا عليها الآمال وأعلنوا ثقتهم بما كتب الشيخ محمد البشير الإبراهيمي في مجلة الشهاب، وأرادت أن تعبر عن عطفها المزعوم على الشعب الجزائري فأعلنت عزمها على إحياء وتبني المشروع على مجلس الوزراء، وظهر في الجريدة الفرنسية الرسمية مستقلا على ثمانية فصول وخمسين مادة تتمحور حول إدماج الجزائر بفرنسا.[2]

تنص المادة1 بكل وضوح وتقر بالحق في ممارسة الحقوق السياسية للمواطنين الفرنسيين دون أن ينجم عن ذلك تغيير في وضعهم الشخصي او حقوقهم المدنية، وتنص المادة 5 على التمثيل النقابي لغرفة النواب مضمون بمعدل نائب واحد لكل 20,000 ناخب.[3]

لقد واجه المؤتمر بصفة عامة صعوبات كثيرة، فقد أثرت الاضطرابات واحتجاج المصانع كما يحدث في فرنسا على العديد من الشركات في مختلف مدن الجزائر بين 11 و13 جويلية ثم إخلاء مصنع بالقوة في جيجل وسقط 50 قتيلا بين المضربين جراء إطلاق النار عليهم، كما انتشر الذعر بين أوساط المستوطنين بسبب اضطرابات الزراعية في نواحي العاصمة وانتشار الاحتجاجات الزراعية في نواحي العاصمة والاستيلاء على الأراضي وتعرضهم لعمليات إيقاف، مما استدعى تدخل الجيش من أجل القمع والتهريب مع تدخل الطائرات الميليشيا.

---

[1]- Ammar Ben toumi, op- cit, p260.

[2]- بشير بلاّح، المرجع السابق، ص379.

[3]- Ammar Ben toumi, op- cit, p261.

وإضافة إلى النزاعات الاجتماعية والحوادث الخطيرة تم تسجيل أحداث أخرى مثل مقاطعة المزابيين بسبب معارضتهم للإدماج في 27 جويلية 1936 وأحداث أخرى أكثر بشاعة كاغتيال عاملا خلال المظاهرة بحسين داي، وذبح يهودي على يد عاملة مسلمة بعد أن قتل هذا اليهودي أفراد عائلتها.[1]

بالإضافة إلى هذا حدث في معسكر صراعات عنيفة باستعمال المسدسات ضد أنصار الأب لومبار رئيس بلدية وهران وحدوث عمليات النهب وأعمال العنف بمناسبة الاحتفال بانتصار الجبهة الشعبية بالعاصمة، ومظاهرة عنيفة بوهران وقسنطينة ومستغانم للحد من هذه المشاكل الاجتماعية التي تباينت بتنظيم الجبهة الشعبية في السلطة، حاولت هذه الأخيرة بمشاركة المؤتمر الإسلامي والشيوعيين لتهدئة المضربين، خاصة من أبناء الريف وإعادة إحلال النظام ومن جهتها إشراف الإدارة الاستعمارية بإجراءات صارمة وأدانت المضربين العاطلين عن العمل.[2]

أمّا الحواضر الصامتة الذي مارسه ابن باديس مع نفسه ومع جمعيته وأعز رفقائه فيها، وذلك بواسطة اليد للترجيح مبدئي إثارة رفيقه الشيخ الطيب العقبي وهو ضرورة إرسال برقية تأييد لفرنسا في حربها ضد ألمانيا وحلفائها، وقد رفض أعضاء المكتب الإداري للجمعية الفكرة ورجّح الشيخ ابن باديس رأيه بتصويته على الأغلبية المعارضة، وذلك عام 1930-1940، وكان ذلك سببا في مغادرة العقبي لجنة العلماء وتأسيسه جريدة خاصة له.[3]

حاولت الصحافة الفرنسية والدعاية أن تنشر بلبلة وسط التيار المؤيد للمؤتمر الإسلامي وتسريب دعايات كاذبة الغرض منها نشر الفتنة بين اليهود والمسلمين خاصة في وهران وحاول المستوطنين عن طريق الصحافة والإشاعات الشفهية والمكتوبة، وتحويل اهتمام المسلمين من المؤتمر الإسلامي وتوجيههم

1- محفوظ قداش، المصدر السابق، ص251.

2- المصدر نفسه، ص251.

3- يحي بوعزيز، **موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب**، ج2، د.ط، دار الهدى، الجزائر، 2009، ص30.

إلى حملة معادية إلى اليهود وأهداف أخرى، وكانوا يقومون بإفشاء أخبار خاطئة و ينفيها في كل مرة المنتخبون و المسؤولون عن المؤتمر في نواحي معينة بالأمر ونداءاتهم التي جاءت قبل "أيها المسلمون لا تنسوا ان اليهود هم أعدائكم الأزليون، أعداء دينكم وسبب مآسيكم...".[1]

لم يكن لها أي صدى إلى حد أنهم وصلوا إلى توزيع منشور يدعو إلى ارتكاب مجزرة ضد اليهود ورد مصالي الحاج على هذه الهجومات بكلمات موجهة الى اليهود" لصداقتكم وصراحتكم التحذيرية المعادية السامية تحيا الوحدة بين اليهود والعرب، وتحيا الأخوة بين الشعوب" فضلا عن ذلك نشرت صحيفة الأمة نداء موجها للمنظمة الإنسانية المناصرة لليهودLICA من جهته حذّر المؤتمر المسلمين، وتم تأسيس لجنة يهودية عربية لمواجهة ابن باديس والمسؤولين اليهود الذين دعوا الى اجتماعات المؤتمر.[2]

وفي 2 أوت 1936 في الوقت الذي كان يجري فيه لقاء وفد المؤتمر بملعب البلدية تم اغتيال بن دالي مفتي الجزائر العاصمة الذي بعث برقية إلى الحكومة يحتج فيها عن أحقية وفد المؤتمر في التحدث باسم المسلمين، وسرعان ما لقي على منفذ الاغتيال المزعوم عْكاكشة المسبوق قضائيا والذي اتهم في تصريحاته أمام الشرطة الشيخ الطيب العقبي، وطلب من الجمعية كذلك أن ترسل برقية تأييد لفرنسا في حربها ضد ألمانيا بإيحاء منها كذلك، وبقي العقبي على موقفه حتى توفي عام 1961.[3]

وهكذا فإن المؤامرة المفتعلة ضد جمعية العلماء عن طريق شخص قد باءت بالفشل، أمّا هو فبعد أن لعب دوراً كبيراً في عودة عدد معتبر من أبناء العاصمة إلى طريق القويم، فقد تشوهت سمعته على الرغم من خصاله الكثيرة في الخطابة والوعظ، ولقد حدثت في المؤامرة عدة أحداث كما قال الدكتور ابن جلول خاصة بعد اجتماع 2 أوت واغتيال الفقيه خشي الدكتور ابن جلول على نفسه باعتباره رئيس للمؤتمر

[1]- محفوظ قداش، المصدر السابق، ص254.

[2]- المصدر نفسه، ص255.

[3]- يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا، ج2، المرجع السابق، ص30.

الإسلامي الجزائري وزعيم المنتخبين بناحية قسنطينة، دون مشاورة القادة الآخرين باللجنة التنفيذية، أولى التصريحات معادية للشيوعيين لصحيفة مارساي ماتان ولم يتردد في إفشال التعاضد الذي أحدثه المؤتمر الإسلامي الجزائري بمهاجمة الشيوعيين بكل قسوة أعداء فرنسا ودعموا الماركسية التي تتعارض مبادئها مع الدين الإسلامي.[1]

انعقد المؤتمر الإسلامي الثاني من 9 إلى 11 جويلية1937 بمقر نادي الترقي، وبدا ابن جلول وفرحات عباس غير متحمسين لانعقاده، بالمقابل بقيت جمعية العلماء المسلمين والحزب الشيوعي متمسكة بالمبادرة السياسية للحصول على وثيقة تخدم المصالح الجزائرية، وإن الغاية من عقد المؤتمر الإسلامي الثاني 11 جويلية 1937 هو الضغط على الأطراف المشاركة، وكان الهدف هو إجهاض هذا المشروع والحيلولة دون تجسيده.[2]

أمّا مشروع بلوم فيوليت فقد نتج عنه هو الآخر فمع مرور الوقت بدأ القلق ينتاب أنصار المشروع، وبعد انتظار مطول وغير مجد طرأت حادثتان أبرزت عجز حكومة الجبهة الشعبية عن تحقيق وعودها ومن بينها مشروع بلوم فيوليت الذي كان أقل من الإصلاحات التي تضمّنها دفتر المطالب منها مؤامرة علماء الدين في 15 أفريل 1937 الذي صرّح فيه شيوخ الزوايا وزعماء الطرق الصوفية التي تتحكم فيهم إدارة شؤون الأهالي بالحكومة العامة بأنهم يتحدثون باسم ثلاثة ملايين الذين يحتجون على ربط ولاء المسلمين بتطبيق بعض المطالب.[3]

أمّا تصريحات التهديدات لراوول أليون كاتب الدولة بحكومة الجبهة الشعبية حيث أرسل هذا المسؤول في مهمة على الجزائر تبنى فيها بشكل عام سياسة السلطة التي كانت تهدف الى الحفاظ على الجزائر

---

[1]- محفوظ قداش، المصدر السابق، ص257.

[2]- عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص75.

[3]- Ammar Ben toumi, op- cit p262.

عن طريق اتخاذ إجراءات استثنائية لردع كل أنواع الإثارة، وستتجسد هذه التهديدات على أرض الواقع بقرارات زيادة عدد قوات الحرس المستقل في الجزائر لتسهيل عملية التحكم في الإضرابات والمظاهرات التي يقوم بها الأهالي، فالضغط الهائل الذي مارسه لوبي الكولون الذي حاول دون عرض مشروع بلوم فيوليت على المناقشة أمام غرفة النواب، وامتنع ليون بلوم عن خوض معركة محسومة مسبقا لأنه كان متيقنا بأن المشروع سيرفض من قبل أغلبية النواب المؤيدون لموقف المستوطنين، وخضع أمام قوة الحملة المتسمة بقدر معاداة التي قادها الكولون وأنصارهم ضده وخاصة ضد مشروعه والجبهة الشعبية بصفة عامة.[1]

وأرغم عن التنازل عن منصبه وخلفه بعدها في جوان 1937 الراديكالي الاشتراكي شيوتون على رأس الحكومة، وهكذا انتهى مصير مشروع بلوم فيوليت، وانتشرت خيبة الأمل مريرة في صفوف المؤتمر الإسلامي ومثلما تنبّأت الأطراف الأخرى وقرر قادة المؤتمر الحاضرين الاجتماع و محاولة تحليل الوضع لأن فشلهم سيؤدي لا محالة الى افقادهم المصداقية.[2]

وقد تباينت المواقف من المشروع أشد التباين فتحمس له الاندماجيين ورأو فرصة بخلاص الجزائر من الحالة الأهلية(الأندجينا) ورفضه نجم شمال افريقيا كلياً لأنه يعطي حق الإنتخاب 25000 برجوازي ويترك الجهل للستة ملايين فلاّح، وتحفّظ العلماء ولم يرفضوه صراحة مفضلين كتم عواطفهم وذلك قبل أن يظهر الموقف النهائي الرافض عامي 1937-1938، أمّا الكولون فقد اعتبروه مؤامرة على الجزائر ورفضوه لأنه يهدد في تصورهم السيادة الفرنسية على الجزائر وامتيازاتهم الكبيرة فيها، وشنوا حملة شرسة

---

[1]- Ammar Ben toumi, op- cit, p263.

[2]- op- loc, p263.

على المشروع تمثلت أهميتها في اجتماع شيوخ البلديات إقليم وهران 5 جانفي 1937 وإعلامهم رفض المشروع.[1]

وظلّ المشروع بين مد وجزر والتصويت عليه يتأجل مرة بعد مرة إلى أن قبر في نهاية المطاف من قبل البرلمان الفرنسي تحت ضغط المستوطنين في عام 1939.[2]

[1]- بشير بلاّح، المرجع السابق، ص380.

[2]- سليمان الشيخ، المرجع السابق، ص 56، 57.

المبحث الرابع: الحزب الشيوعي الجزائري

يذكر بعض المؤرخين أنه تواجد في الجزائر في عام 1920، وأنه كان يتكون في الأصل من الأوربيين فقط، ولكن منذ أواخر عام 1920انضم إليه الجزائريون وتحول بالتدريج إلى تنظيم نشط يوجد بين القوى العاملة في جميع أنحاء البلاد، وكانت هناك علاقة وثيقة بين الحزب الشيوعي الفرنسي ونجم شمال إفريقيا، ومن المعروف أن الحزب الشيوعي الفرنسي كون له فرعاً مستقلاً بالجزائر فيما بعد، وقد نشأ الحزب الشيوعي الفرنسي في أعقاب الحرب العالمية الأولى وكان موقفه من الحركة الوطنية الجزائرية هو الإنكار، ولكن هذا الموقف تغير في عام 1922، حينما رأى قادة الحزب الشيوعي أنه لابد من تكوين جبهة ثورية مع العرب تكافح من أجل الإستقلال، وتوحد بين الأقلية الأوربية والأغلبية المسلمة، وتضع حدّاً للنزاع الذي يستفيد منه الإستعمار، ومن ثمّ قرر الحزب إنشاء حزب جزائري مستقل.[1]

ولكي نتفهم نشأة الحزب الشيوعي الجزائري ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية لابد أن نتعرض لكلاّ من الحزب الشيوعي الفرنسي والشيوعية العالمية وآثارها على نشأة حزب جزائري مستقل، وبالرغم من أن الحزب الشيوعي الجزائري سنة 1936 أقدم الحركات السياسية في الجزائر، حيث أنّ جذوره الأولى تعود إلى الإشتراكيين الفرنسيين الذين طردهم نابليون الثالث الى الجزائر بعد انقلاب 2 ديسمبر 1871، ولكن بالرغم من الجهد والتضحيات المادية والمعنوية العديدة التي قدّمها الكثيرون من مناضليه للحركة الوطنية، لأنه رفض العمل المسلح ضد المستعمر.[2]

أمّا الحزب الشيوعي الفرنسي فقد نبع من انتصار الجناح الشيوعي في مؤتمر الحزب الاشتراكي الذي عقد في فرنسا عام 1920، وذلك بعد انقسام الذي حدث بين المعتدلين الذين كانوا يؤيدون النظام

[1]- ناهد ابراهيم دسوقي، **دراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر: الحركة الوطنية الجزائرية في فترة ما بين الحربين 1918-1939**، د.ط، منشأة المعارف، الاسكندرية، 2001، ص143،142.

[2]- البخاري حمانة، **فلسفة الثورة الجزائرية**، د.ط، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص74.

البرلماني ومبادئ مؤتمر فرساي للسلام وبين الغالبية المتطرفة التي طالبت بالديكتاتورية القائمة على أكتاف البورجوازية، وقد نجح هذا الجناح في تكوين تنظيم تابع لموسكو، وضعفت تابعا لتلك الإشتراكية الفرنسية، وتم تأسيس الحزب الشيوعي بصفة رسمية في عام 1920م.[1]

وبشأن تكوين حزب شيوعي جزائري رأينا الأهمية الشيوعية كانت منذ عام 1929، خاصة تحت الحزب الشيوعي الفرنسي على التعريب فرحة الجزائريين بتجنيد المناضلين من الأهالي وتشجيعهم على تولي المسؤوليات الحزبية من أجل تكوين حزب شيوعي جزائري مستقل عن الحزب الفرنسي عن تطبيق هذا التوجه وخاصة بعد تجربة النجم الذي خرج من وصايته وانفرد باستقلاله، ولم يعد للحزب الفرنسي قدرة على توجيهه ولا كلمة في اتخاذ قراره، إلاّ أن هذا الحزب تكوّن سنة 1934 بعد عقد العديد من المؤتمرات.[2]

واتخذت صحيفة umanite لسان له، وقد أيد الجزائريون هذا الحزب ثم حاول انشاء فرع لع في الجزائر وكان هدف الحزب من ذلك هو التعاطف مع الوطنية من أجل مقاومة الخطر الفاشي الذي كان يهدد فرنسا ومستعمراتها، وكان هذا هو الهدف الأول للحزب الشيوعي الفرنسي، وقد اتضح ذلك من قول أحد أعضائه<< إنّ الحركة الجزائرية المناهضة للاستعمار كانت في أغلبيتها الساحقة تعيش فترة تعثر، فقد كانت هناك مجموعة من المثقفين المشبعين بالروح الفرنسية تدافع عن مواقف إصلاحية ليست لها أفاقا وطنية، وكانت هناك عناصر أخرى تجمعت في حركات سياسية أو دينية تساند مفاهيم وطنية ضيقة

---

[1]- ناهد ابراهيم دسوقي، المرجع السابق، ص75.

[2]- صالح بلحاج، **الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين 1910- 1939**، د.ط، دار بن مرابط، الجزائر، 2015، ص333.

الأفق وغير متفهمة للخطر الفاشي الذي كان يهدد الجزائر وتونس والمغرب، كما كان يهدد فرنسا وبقية العالم.[1]

وفي أوائل 1939 خرج موريس طوريز الأمين العام للحزب الشيوعي الفرنسي بمقولة جديدة أول نتيجة مباشرة لها إبعاد مطالب الاستقلال الى أجل غير مسمى، وفي ذلك الوقت كان النقاش بداخل الحزب الشيوعي الجزائري لايزال مستمرّا حول تقريب الحزب وكان الخلاف بشأنه شديداً بين الجزائريين والأوربيين من مناضليه، فكان الأولون مؤيدين للتعريب والآخرون يعارضونه واصفين التعريب بأنه سياسة مغامرة وطنية خطيرة، وبلغ الضجر عند الشيوعيين حدّا جعل الحزب الفرنسي يرسل وفداً الى الجزائر لإزالة القلق وطمأنة القلوب الشيوعية.[2]

أواخر الحرب العالمية الثانية دفع بالشيوعيين الى اظهار حقيقة أمرهم في المسألة الوطنية فأسفروا عن وجوههم تماما ونزعوا القناع عن أنفسهم فاعتزموا الى المشاركة في الحكومة الرأسمالية وأصبحوا يسلكون سلوك المدافع عن الإمبراطورية الاستعمارية، ووضع الحزب الشيوعي الجزائري محاربة هتلر زعيم النازية في المقدمة من أجل التصدي لمطلب الإستقلال ووقف مؤيدا للأوامر، مارس الاندماجية الانتقالية مع أنها أثارت استياء جميع أطراف الحركة الوطنية هذا الموقف المعادي للوطنية أكدته مواقفهم الإجرامية أثناء مجازر 8 ماي 1945 بهذا الخصوص جريدة الثورة الاشتراكية في عددها السابع ظنت أنه باستطاعتها أن تغسل وجه الحزب الشيوعي الجزائري وتبرئ ذمته لجعل عمّار أوزقان الأمين العام وتحميله الموقف الإجرامي.[3]

---

[1]- ناهد ابراهيم دسوقي، المرجع السابق، ص144.

[2]- صالح بلحاج، الحركة الوطنية الجزائرية، المرجع السابق، ص334.

[3]- المرجع نفسه، ص339 ،340.

لم يستطع الحزب الشيوعي الجزائري أن يلعب دوراً يستحق الذكر رغم وقوعه في حالة غير قانونية ورغم الدعاية الصاخبة التي أضفتها عليه الصحافة الاستعمارية لتبرير اشتراكه المزعوم في الثورة الجزائرية، ولقد كان خضوع الحزب الشيوعي الجزائري للحزب الفرنسي خضوع <<بني وي وي>> نظراً للصمت الذي لزمته بعد موافقة البرلمان الفرنسي على النفوذ للحكومة، فإن الشيوعيين الجزائريين لم تكن لهم الشجاعة الكافية لاستنكار هذا الموقف الانتهازي، وليس هذا فقط بل أنهم لم يقولوا ولا كلمة على ما تقرر في فرنسا من الكف عن المساعي النشيطة المحسوسة ضد حرب الجزائر، كما لمظاهرات ضد إرسال النجدات العسكرية والإضراب في وسائل النقل وفي البحرية التجارية وفي الموانئ بالخصوص العتاد الحربي.[1]

فقد تمزق هذا الحزب بين قاعدته الأوربية وبين الواقع الجزائري، هي التي كانت وراء تأييده لا مشروط لمشروع بلوم فيوليت 1936 ووراء إدانته ومثل ما فعل الحزب الشيوعي الفرنسي لمظاهرات الشعب الجزائري في ماي 1945، لكن ذلك لم ينجح الحزب الشيوعي الجزائري مثل غيره من الأحزاب الشيوعية الأخرى في العالم العربي والإسلامي، وفي العالم الثالث أندونيسيا، السودان، مصر، وفي استقطاب الجماهير إليه، لا فقط بسبب مواقفه من الدين كما يزعم البعض.[2]

بل سبب ذلك الخلط بين قضايا تقرير الشعوب المستمرة، إذ هذه الأخطاء وغيرها التي لم يعترف لها ورثة هذا الحزب، إلاّ أن بعد مضي أربعة عقود من الزمن على حلّه 1965 هي التي أفقدت دوما هذا الحزب ثقة الغالبية الساحقة من الشعب الجزائري، وبالتالي باعتباره حركة سياسية بين العديد من الحركات

---

[1]- أحمد توفيق المدني، **حياة كفاح: مذكرات**، ج3، د.ط، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص368، 369.

[2]- البخاري حمانة، المرجع السابق، ص74، 75.

السياسية الأخرى الوطنية والاستعمارية التي عرفتها الجزائر أيام الاحتلال الفرنسي وليس حركة وطنية، كما فعلنا بالنسبة لحزب الشعب والبيان وجمعية العلماء.[1]

وإزاء الانتقادات العنيفة والاتهامات التي وجهت إلى الحزب الشيوعي الفرنسي في سنتي 1923، 1924 من قبل العديد من الشخصيات، اضطر الحزب الشيوعي الفرنسي إلى تفنيد الاتهامات التي وجهت ضده.[2]

والفكرة العامة التي ارتسمت في أذهان الناس عن الحزب الشيوعي الجزائري، ومن ورائه الشيوعي الفرنسي، أنهما لا يمتلكان برنامج سياسيا واضحا وأنهما لا يثقان في مقدرة الشعب الجزائري على القيام بثورة تحرير نفسه من قيود الاحتلال الفرنسي، وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية حاول قادة الحزب الشيوعي الجزائري إدخال عدة عناصر مسلمة فيه، وبدأ بطبع دورية باللغة العربية عنوانه<< الجزائر الجديدة>>، ونجح في رفع عدد المنخرطين فيه 9,000 عضو عام 1945 إلى حوالي 15,000 في سنة 1944، وقد حافظ الحزب على هذا العدد.[3]

لقد اضمحل الحزب الشيوعي الجزائري بصفته منظمة جدية، وذلك على الخصوص لكثرة ما فيه من الأوروبيين الذين تضعضعت عقائدهم القومية الجزائرية فأظهرت ما فيهم من تناقض أمام المقاومة المسلحة والأصل في انعدام الإنسجام وهذا في السياسة المضطربة الناشئة منه هو بلبلة، والاعتقاد أن

---

[1]- البخاري حمانة، المرجع السابق، ص76.

[2]- نبيل أحمد بلاسى، المرجع السابق، ص52.

[3]- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص284.

التحرير الوطني الجزائري مستحيل الوقوع قبل انتصار ثورة طبقة العمال في فرنسا، وهذه النظرية التي تذكر الحقيقة هي من أثار نظريات الاشتراكية التي تدعوا الى سياسة الاندماج السلبي والانتهازي.[1]

فهي تنكر الصفة الثورة لطبقة الفلاّحين الجزائريين على الخصوص وتدعي أنها تحمي طبقة العمال الجزائريين من خطر قريب الوقوع تحت سيطرة البورجوازية العربية، كأن الاستقلال الوطني الجزائري سيسلك حتما طريق الثورات بل يتقهقر إلى نظام إقطاعي، فالجهود الذي عمّ حركة العمّال المنتظمة واثقة أن هذا تزعزع وتضعف ما لقي من الإمبراطوريات الاستعمارية الفرنسية المتدهورة وحكومات باريس المتتالية كلها تجد نفسها عرضة لأزمة سياسية لم يسبق لها نظير، فبعد أن أرغمت على التخلي عن مستعمرات آسيا اعتقدت أنها تستطيع أن تحتفظ بمستعمراتها إفريقيا، ولما أحست بأنها لا تقوى على مجابهة فساد الحالة في إفريقيا الشمالية أطلقت العنان لتونس والمغرب عساها أن تسلك بالجزائر.[2]

ونستخلص ما تقدم أن الحزب الشيوعي الجزائري لم يشكل في أي يوم من الأيام قوة معبرة في الجزائر ولم يؤثر في مجرى الأمور سوى قبيل قيام ثورة التحرير في سنة 1954 أو بعدها، وبسبب هذه المواقف من القضية الوطنية بقي الحزب الشيوعي من دون شعبية ولا نفوذ يذكر في الأوساط الجزائرية، ولم يحقق ما أراده من التوسع وجذب الجزائريين إليه لأن مواقفه وشعاراته كانت بعيدة عن طموحهم إلى الاستقلال، وعلى مستوى التنظيمات الوطنية كان من نتائج الحزب الشيوعي حدوث القطيعة بينه وبين النجم، هذا التنظيم الذين كانوا إحدى النقابات أو الجمعيات الدائرة[3]، في خلله انتهى بهم الأمر إلى أن صاروا خصوما له وأعداء، وكان هو البادئ بسوء العلاقة معهم لأنه أراد بقائهم تحت وصايته السياسية وعارض سعيهم إلى الاستقلال ولم يقدر لهيب الشعور الوطني المفتقد في نفوسهم حق قدره وظهر بعد المسافة بين

[1]- أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص369.

[2]- المصدر نفسه، ص370.

[3]- صالح بلحاج، الحركة الوطنية الجزائرية، المرجع السابق، ص340.

الشعارات الشيوعية وانشغالات الجماهير الجزائرية في إعراض هذه الجماهير عن تلك الشعارات وعدم التفافهم إلى المنادين بها، فلم يبق من الجزائريون سوى القليل جداً كان ينصت إلى الحزب الشيوعي وهو يقول مثلا: الأولوية لمكافحة الفاشية والنازية على مكافحة الاستعمار.

لم يسلم الحزب الشيوعي بدوره من قرار المنع من النشاط ويعود ذلك القرار حسب رأي المؤرخ أبو القاسم سعد الله إلى أن حكومة فيشي لم تكن على علاقة طيبة مع روسيا ولذلك اضطهدت الشيوعيين في الجزائر واتهمتهم بالعمل المضاد لها، فقد حل الحزب الشيوعي رسميا، لذلك كان نشاط أنصاره ضعيفا خلال 1940، 1942، ولجأ الشيوعيين إلى العمل السري، ويرجع أبو القاسم سعد الله الحرمان الذي تعرض له الحزب الشيوعي الجزائري من النشاط لتوتر العلاقات الفرنسية الروسية، فإن طغيان الحل بما يلي حل الحزب الشيوعي الجزائري بعد مساندته اللّامتناهية لسياسة الجبهة الشعبية ومحاولة النضال ضد سياسة فيشي.[1]

لقد كان السبب الرئيسي كذلك في حل هذا الحزب أنه كان يؤيد فكرة بقاء السيادة الفرنسية وسياسة الدمج في الفترة الأولى التي سبقت الحرب العالمية الثانية، لكن بعدها قدر مبالغته لكل الأحزاب سواء الثورة ليست أكثر من حركة ضعيفة، قام بها قطّاع الطرق، وقد أعلن الحزب الشيوعي الوقوف ضدها بقوله:<< أن الحزب لا يوافق على دعم الحركات الفردية المشبوهة والتي تحاول تهيئة الدور السيء في الحركة الاستعمارية، وعندها تبين له رسوخ قدم الثورة.[2]

---

[1]- عامر رخيلة، **8 ماي 1945: المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية الجزائرية**، د.ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.س، ص33.

[2]- بسام العسلي، **جهاد الشعب الجزائري المقاومة والتحرير**، ج2، ط.خ، دار العزة والكرامة للكتاب، لبنان، 2009، ص88-90.

المبحث الخامس: حزب الشعب الجزائري

تأسس هذا الحزب في 11 مارس 1937 على يد قادة النجم المنحل وعلى رأسهم مصالي الحاج، ونشرت جريدة الأمة بيانا عرّفت فيه بالحزب الجديد وشرحت برنامجه وأهدافه السياسية التي يطمح إلى تحقيقها، ولخصت الجريدة اتجاه الحزب في ثلاث نقط رئيسية وهي: لا لاندماج، لا لانفصال، نعم للاستقلال، فقد نال هذا على شعبية كبيرة في نفوس المسلمين الجزائريين ولكن الحكومة الفرنسية لم تكن لتترك الحبل على القارب أمام هذا الخطر الذي يهددها من الداخل، فسارعت إلى اعتقال خمسة من زعمائه[1] وعلى رأسهم مصالي الحاج، واتهمتهم بإعادة العمل بمنظمة منحلة والمس بالقانون والأمن العام وسيادة الدولة الفرنسية، فإن هذا المسلك الذي سلكته الإدارة الفرنسية مع رجال حزب الشعب الجزائري، فبعد إلقائها القبض على مصالي والشاعر مفدي زكريا وأعوانه في العمل، كما أوجبت هذه الأعمال القاسية الشديدة المندفعة وراء أغراض حربية إنما هي دور من أدوار النزاع والنضال بين أحزاب اليمين وأحزاب اليسار.[2]

وكان هذا في 27 أوت 1937 حيث اعتقل مصالي الحاج ورفقائه، وكان يجمع الأموال خليفة بن عمر أستاذ عربية حرا وأمين سر جمعية أحباب الأمة، كان قد نشر منشور احتج فيه عن حل حزب نجم شمال افريقيا حسين لحول والأمين عام، كان عمرو 20 سنة وكان محرر جريدة الأمة والأمين العام للفرع المركزي لحزب الشعب الجزائري وكان قد دخل العديد من قادة لكن لم يقضي على رئاسته.[3]

لقد حكمت محكمة الجنح للجزائر في 4 نوفمبر 1937 على مصالي الحاج ومفدي زكريا وخليفة عمر ولحول بعامين سجنا وغرافة عام سجن أما مصالي الحاج قضى سنتين سجنا، قضى جزء منها في سجن

---

[1]- يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص108،109.

[2]- عبد الحميد ابن باديس، جريدة الشهاب، **اضطهاد حزب الشعب**، السنة الثالثة عشر 1937-1938، مج13، ط1، ار الغرب، بيروت، 2001، ص376.

[3]- محفوظ قداش، المصدر السابق، ص714.

بربروس والآخر في سجن الحرّاش، أمّا موساوي وبن لمين(اللذان كانا في حالة فرار لقد حكمت عليهم على التوالي بعامين، وقد جردتهم جميعا من حقوقهم المدنية والوطنية.[1]

ولعلّ من الأسباب التي جعلت الحكومة الفرنسية توجه هذه الاتهامات لقادة حزب الشعب الجزائري تلك المظاهرات التي قام بها في 14 جويلية 1937 والتي جاء فيها الإستعمار الفرنسي وميز نفسه عن شعارات الجبهة الشعبية بحمله العلم الجزائري، وبالرغم من الحكم على مصالي الحاج لمدة سنتين واصل الحزب نشاطه، فقد نقل مركزه من باريس الى الجزائر.[2]

وفي 25 فيفري 1938 تمّ توقيف أربعة مسؤولين كحال أرزقي الذي التحق بالجزائر بعد اعتقال مصالي الحاج وعبد الله فيلالي وقنانش محمد بن عبد الرحمان أمين حزب الشعب الجزائري في تلمسان، ولخضر بن صدوق نائب رئيس فرع قسنطينة، حيث كانوا مجتمعين في مدينة الجزائر.[3]

وفي يوم 31 مارس 1938 قبض على مناضلين آخرين اعتقل معظمهم بتهمة توزيع المناشير وجدت العديد من أعمال المداهمة والتفتيش في قسنطينة، وفي 15 أفريل 1938 هجمت الشرطة للتفتيش في منازل المناضلين في قسنطينة وجرت مراسلات منتظمة مع الدستور الجديد.[4]

وقد مثل المدانون بتاريخ 30 جانفي 1939 أمام محكمة الجنح لمدينة الجزائر التي حكمت على عشرة منهم لعام سجنا وواحد لعام سجنا غير نافذ وعلى اثنين لعشرة أشهر وعشرة آخرين ستة أشهر، ومع وقف التنفيذ وهكذا فقدَ كل المدنيين حقوقهم المدنية والسياسة، وتمّ توقيف سي جيلالي في باريس 16 جوان

---

[1]- أحمد مهساس، المصدر السابق، ص150.

[2]- يوسف مناصرية، المرجع السابق، ص 115.

[3]- محفوظ قداش، المصدر السابق، ص715.

[4]- صالح بلحاج، الحركة الوطنية الجزائرية، المرجع السابق، ص528.

1939، ثم تحويله إلى الجزائر حيث حكم عليه شهر سجنا فخلفه في المنصب بن شعبان علي وكان حينئذ أمين المكتب السياسي للحزب.[1]

حيث تم في جوان 1939 فتح تحقيق أولي في باريس ضد جريدة الأمة بتهمة المساس بوحدة التراب الوطني والسلطة فرنسا، وتم توقيف أمين المكتب السياسي بن شعبان علي وتم تعويضه بمحمد لعروبي، وأعطيت الأوامر بالقيام بعمليات مداهمة وتفتيش عند أبرز قادة الحزب في باريس وقامت المحكمة بتأجيل الجلسة الى تاريخ لاحق.[2]

وعلى إثر حوادث 14 جويلية 1939 التي كانت آخر مسيرة لحزب الشعب قبل الحرب، انطلقت من ساحة أول ماي إلى ساحة السلطة أو الشهداء اليوم، وكان في مقدمة المواكب السيدة ايميلي بوسكا زوجة مصالي والمنتخب في المجلس العام محمد دوار ومحمد خيضر[3] مع نحو 1700 شخص في تقارير الشرطة و4000 في قول جريدة لادبيش ألجيريان كتب فيها<< أطلقوا سراح مصالي الحاج وبورقيبة والفاسي ضد قانون الأهالي من أجل الحريات الديمقراطية>>، الأرض للفلاحين، احترام ممارسة الدين الإسلامي، احترام اتفاقية 5 جويلية 1830، وتدخلت الشرطة للتفريق المسيرة فأوقفت ثلاثة مناضلين من حاملي اللّافتات وقبضت على السيدة مصالي ودوار خيضر بتهمة إعادة تكوين رابطة محظورة والمشاركة

---

[1]- بوعلام بن حمودة، المرجع السابق، ص130.

[2]- محفوظ قداش، المصدر السابق، ص717.

[3]- محمد خيضر: مناضل في نجم شمال افريقيا وعضو في قيادة حزب الشعب الجزائري وحركة الانتصار والحريات الديمقراطية 1947-1951، ورئيس الوفد الخارجي لهذه الحركة، ينظر، صالح بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص335.

في مظاهر ممنوعة، واندلعت المواجهة بين الشرطة والسائرين في المظاهرة لتكون النتيجة عشرات الجرحى.[1]

كما قامت السلطات الإستعمارية بعدة مداهمات في عدة فروع خلال شهر أوت وخاصة يوم أول سبتمبر عند أبرز المناضلين في مدينة الجزائر وعدة مراكز في المقاطعة البليدة، بوفاريك، لقد منع النظام السياسي عن القادة الوطنيين، فقد نجم عن التعليمات التي وجهها وزير العدل إلى نائب العام للجزائر وشن المعتقلون إضراب عن الطعام، وقام رئيس المجلس بعد إجباره من قبل المحامين بتأكيد التعليمات السابقة يجب وضع مصالي الحاج وأصدقائه في النظام السياسي، ولكن رغم كل المساعدة في ظل المعتقلون تحت نظام القانون العام، وبعد ذلك استفاد معتقلو حزب الشعب الجزائري من النظام السياسي وفي نهاية أوت من عام 1939 تمّ منع المظاهرات الوطنية واضطر حينها قادة الحزب إلى التخلي عن كل نشاط عمومي ولجأوا من جديد إلى السرية.[2]

عقب المظاهرات والمسيرات التي قام بها حزب الشعب بلغ العداء بينه وبين اللّجنة الجبهة الشعبية بالعاصمة وتبادل الطرفان أقبح ما وجدوا من ألوان الدم والسب، لجنة الجبهة الشعبية الفرنسية استنكرت ما سمته الاستفزاز الواضح الذي مثله تجمع حزب الشعب ضد الجبهة الشعبية وسيره خلف احتفال التجمع الشعبي، ورد حزب الشعب بتأكيد رغبته في مظاهرة سلمية واستنكار الخبث وأكدت جريدة الأمة أن الشرطة فعلت فعلتها ونفذت عدوانها بتحضير سابق ونية في القمع، فكتبت جريدة الأمة<<...لا فائدة من

[1]- صالح بلحاج، الحركة الوطنية الجزائرية، المرجع السابق، ص527.

[2]- محفوظ قداش، المصدر السابق، ص716.

العودة إلى تاريخ هذا العدوان الوحشي...هذه المقتلة أرقامها 50 جريحا من بينهم 3 في حالة خطيرة و17 طفلاً و3 نساء...يا شعب فرنسا بهذه الطريقة تحكمون>>.[1]

وفي 1940 تمّ القبض على مسيّرها الأخير محمد لعروبي وحكم عليه بتهمة الدعاية ضد حرمة التراب الوطني في أعقاب الحوادث التي كانت يوم 14 جويلية 1939، وقبض على عدد من القادة وشنت حملة تفتيش في عدد من الشعب أثناء شهري أوت وسبتمبر.[2]

وفي بداية الحرب العالمية الثانية حلّ رئيس الجمهورية الفرنسية ألبرون حزب الشعب الجزائري وأصدر قرار من الولاية العامة يقضي بمنع جريدتي الأمة والبرلمان الجزائري من الصدور وتبعه في 26 سبتمبر المرسوم المتعلق بحل الحزب، وبعد حل الحزب انطلقت في أكتوبر ونوفمبر موجة من الإعتقالات شملت 41 من مناضلي الحزب بما فيهم مصالي الحاج الذي كان قد خرج من السجن في 27 أوت 1939، واستمرت الإعتقالات والمحاكمات من أكتوبر 1939 إلى جوان 1940.[3]

وسلاح القمع الذي اختارته السلطة الإستعمارية كلف حزب الشعب تضحيات جسيمة، فكثير من مناضليه لقوا سوء المعاملة والتعذيب والأشغال الشاقة، منهم من دخل السجن ولم يرجع أبداً إلى أهله مثل كحال أرزقي وغيره كثير من الذين ذهبوا إلى مأواهم الأخير الأبدي تحت التعذيب، ومنهم من خرج من السجن سقيما ليموت بعد مدة من خروجه بسبب أمراض أصابته لطول الإقامة فيها، تضحيات كبيرة ولكن هذا اقمع خيب السلطة الإستعمارية في ظنها أن القوة قادرة على ايقاف التيار الإستقلالي، وأصبح القمع الإستعماري ضريبة لحزب الشعب الجزائري[4] لأنه الحزب الوحيد الذي كان يسعى لقطع جذور الإستعمار،

[1]- صالح بلحاج، الحركة الوطنية الجزائرية، المرجع السابق، ص527.

[2]- المرجع نفسه، ص529.

[3]- عمار عمورة، **موجز في تاريخ الجزائر**، ط1، دار ريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002، ص180.

[4]- صالح بلحاج، الحركة الوطنية الجزائرية، المرجع السابق، ص530.

كما أضحى السجن مدرسة النضال والشهادة وطنية، وضحايا حزب الشعب الجزائري أصبحوا يعدون بالعشرات وأصبحوا مثالاً للنضال الوطني ومثل الشبيبة الصاعدة والمناضل أرزقي كحال من أوائل شهداء الوطنية.[1]

فكانت صور مسلسل القمع دائما مستمرة واحدة يكون فيها التفتيش والإعتقال وتدخل الشرطة فتكن المواجهة والجرحى والإيقاف، وكذلك قررت أن تتابع كل من يظهر نشاطا حزبيا، وهكذا بدأت الإعتقالات في شهر فيفري 1937 في العاصمة وامتدت الى قالمة وعنابة وقسنطينة وتلمسان وفرنسا.[2]

وفي الأخير كملخص لما سبق في هذا المبحث أن الحزب أسس على يد مصالي الحاج عام 1937 لتحله فرنسا بعد سنتين وتمنع جرائده من الصدور وحكمت على مصالي الحاج ب 16 سنة سجنا، لكن هذا الحكم استبدل بالإقامة الجبرية بعد نزول الحلفاء في الجزائر.[3]

كل حملات القمع كانت الأقوى والأكثر نشاطا في عمل الحزب وأنها أيضا أظهرت فيها زيادة الإقبال عليه، هذه العلاقة بين تزايد القمع وزيادة نفوذ الحزب لاحظها وأشار إليها الكثير من المهتمين بتطورات الساحة الوطنية عندئذ حتى أن واحد منهم هو الأديب ألبير كامو كتب يقول بكل بساطة إن زيادة شعبية لحزب الشعب من صنع كبار الموظفين في الجزائر.

---

[1]- محمد قنانش، محفوظ قداش، **حزب الشعب الجزائري 1937-1939: وثائق وشهادات لدراسات تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية**، د.ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص189.

[2]- المصدر نفسه، ص197.

[3]-جريدة الأخبار، **حزب الشعب**، ع1522، أيلول2011، ص13.

كلما ضرب حزب الشعب زادت سمعته، فالخطوة العظيمة العالية التي يتمتع بها الحزب اليوم عند الجماهير كلها من صنع الموظفين السامين في هذه البلاد... والطريقة الوحيدة لإيقاف الوطنية الجزائرية هي الغاء الظلم الذي أنجبها.[1]

ولوحظ أن حزب الشعب كان يركز في أنشطته التعبوية و الدعاوية على القمع أكثر من البرنامج لأنه من غير شك لاحظ أن شعارات التنديد بالتعسف واستنكار الجو وغيرها من مظاهر القهر المادي الجسدي المرئي إلى المحسوس، لها في نفوس وقع كبير وأثر شديد وقدرة تعبوية زائدة على إشعارات الداخلة في المضمون.[2]

[1]- صالح بلحاج، الحركة الوطنية الجزائرية، المرجع السابق، ص530.

[2]- المرجع نفسه، ص530.

المبحث الخامس: بيان الشعب وأحباب البيان والحرية

أ- بيان الشعب

في ظرف متميز من مجريات الحرب العالمية الثانية تمثل في وجود قوات الحلفاء في الجزائر وحرص السلطة الإستعمارية الجديدة أي اللجنة الفرنسية للتحرير الوطني على تثبيت وجودها في المستعمرة، فقد تشاور وتحرك وبادر الجزائريون بتقديم وثيقة مطالب بيان الشعب الجزائري، بعنوان الجزائر أمام الأزمة الدولية يوم 10 فيفري 1943 سلم إلى الحاكم العام الفرنسي بيروتون يوم 11 فيفري 1943.[1]

إن ظهور البيان الشعب تعود الى نزول الحلفاء الأمريكان والإنجليز في الجزائر وشمال إفريقيا في يوم 8 نوفمبر 1942 دون أن يستأذنوا من أصحاب البلاد الشرعيين الوطنيين وكأنها بلاد شاغرة لا صاحب لها، فقد وجهوا نداء للجزائريين ليتحدوا في الحرب معهم في الوقت الذي كان 80٪ من المعمرين الأوربيين يتعاونوا مع النازية، وظهرت اشاعات قوية تؤكد على العزم على تقسيم الجزائر إلى ثلاثة أقسام القسم الشرقي القسنطيني يمنح مع تونس للايطاليين بعد خروجها من محور ألمانيا، والقسم الغربي الوهراني مع إقليم الريف يمنح لاسبانيا والوسط تحتفظ به فرنسا.[2]

إن وجود قيادة قوات الحلفاء في الجزائر واجتماع بعض الشخصيات الوطنية بها رغم تحفظها وتنصّل الأمريكيين جعل السلطة الإستعمارية في مأزق حرج من هذه الاتصالات، خاصة عندما أخضع بعض الجزائريين لها...وعلنا بوجودها، بل وعود وضمانات أعطيت لهم، حيث توعدت السلطة الاستعمارية بأن

---

[1]-محمد علي داهش،**دراسات في الحركة الوطنية والإتجاهات الوحدوية في المغرب العربي**، د.ط، اتحاد الكتاب العربي، دمشق، 2004، ص17.

[2]- يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا، ج2، المرجع السابق، ص37.

يكون البيان قاعدة لمشروع إصلاحي وقد كان إعادة تمشيط سياستها المقطوعة منذ 1939 وإعادة سلطتها بالجزائر ومجاملتها للجزائريين.[1]

وبات الأمر خطيرا فوجه النواب الماليون رسالة إلى السلطات الفرنسية رفضت نصها الأول بتاريخ 1942/12/20، ولمّا تولى النص الثاني اي اعتبار بتاريخ 1942/12/22، ولذلك اجتمع عدد من المعنيين في الحركة الوطنية والنيابات المالية والمستشارين في مكتب المحامي أحمد بومنجل بمدينة الجزائر، ليتداولو الأمر وينظروا في عواقبه، وكان من الحاضرين فرحات عباس والنواب الماليون منهم ابن جلول ومحمد الأمين دباغين[2]، والعربي التبسي، ويداولوا الوضع فيما بينهم، وكانت أهم مطالب البيان إدانة الإستعمار والقضاء عليه والحرية والمساواة.[3]

وفي يوم 10 فيفري 1943 سلمت نسخة منه إلى الولاية العامة وقيادة الحلفاء يوم 31 مارس 1941 ودعا هذا البيان لأول مرة لتكوين جمهورية جزائرية، وقد تظاهر الوالي العام مارسيل بيرطون بقبول البيان ومطالبه، وأعلن للوفد الذي سلّمه له بأنه سيعتبره أساسا لدستور مقبل للجزائر، وألّف ما سماه لجنة البحث الإقتصادي والاجتماعي والإسلامي الذي اجتمعت مرتين الأولى في أفريل والثانية في ماي بحضور مدير الشؤون الأهلية بالولاية العامة.[4]

---

[1]– عبد القادر جيلالي بلوفة، **الحركة الإستقلالية خلال الحرب العالمية الثانية 1939-1945**، ط1، دار الألمعية، الجزائر، 2011، ص89.

[2]– الأمين دباغين: مناضل في حزب الشعب الجزائري وعضو في قيادته من 1939 الى 1949، نائب رئيس في الجمعية الوطنية الفرنسية 1936، 1951، عضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية 1956، ينظر، صالح بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية، المرجع السابق، ص335.

[3]– بسام العسلي، جهاد الشعب الجزائري المقاومة والتحرير، المرجع السابق، ص80.

[4]–المرجع نفسه، ص81.

وبسبب تعنت ديغول ومساعديه وعلى رأسهم كاترو ورفضهم لمطالب البيان وإصدارهم قرار 7 مارس 1944 الذي يقضي بمنح الجنسية الفردية لعدد من الجزائريين المحظوظين.[1]

عموما تميز الموقف الفرنسي بالتهرب والتأويل لمغزى هذه المطالب، أمّا بالنسبة للجزائريين فإنهم أدركوا استعمال الظروف المناسبة للمطالبة بفساد الجو من التقارب والاتحاد بينهم.[2]

فقد وقفت السلطة الإستعمارية أمام هذه المطالب موقفا سلبيا، فقام الجنرال كاترو بتوقيف فرحات عباس مخطط البيان وسايح عبد القادر مدير الخلية العربية في اللجان المالية في يوم 23 سبتمبر، ممّا خلق تدمرا وغضباً شعبيا خاصة في الأوساط المدعمة للبيان، واتهمت الإدارة الإستعمارية بلا عدالة رغم الأمال المعلقة على كاترو بفعل وعوده، أدى الضغط الإستعماري على النواب والأوساط الشعبية المؤيدة للبيان الى غضب وتلاحم شعبي، فبعد ما كانت العناصر المناضلة والمساندة لحزب الشعب الجزائري وحدها محل المتابعة وصعب على السلطة الإستعمارية المراقبة نظراً للإنخراط الكثير من المناضلي الحزب في جمعيات ونوادي عديدة وتداخل الميول والإنتماء السياسي داخل العائلة الواحدة.[3]

والى جانب مناضلي الحزب أصبح مؤيدو البيان وخاصة بعدما أقدمت السلطة الفرنسية يوم 14 أكتوبر 1943 على سحب رخصة التنقل للنواب المحليين في المجالس المالية، محل مراقبة الإدارة الإستعمارية وتعسفها فزاد هذا العمل التعسفي من الاستياء العامة منها.[4]

إلاّ أن البيان الذي صممه فرحات عباس فقد اتهمه القاضي المتقاعد أوقستان بيرك بكونه أسيراً في حزب الشعب الجزائري، وانصاع لأفكارهم وآرائهم، كما اتهمه بكونه عميلا لمورفي قنصل أمريكا في

---

[1]- يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا، ج2، المرجع السابق، ص377.

[2]- عبد القادر جيلالي بلوفة، المرجع السابق، ص90.

[3]-المرجع نفسه، ص92.

[4]- بسام العسلي، جهاد الشعب الجزائري المقاومة والتحرير، المرجع السابق، ص82.

الجزائر، فحاول أن يثبت عمالته للأمريكان، ولكنه اعترف بأن مناضلي حزب الشعب لهم تأثير على هيئة أحباب البيان والحرية التي جاء كرد فعل على قانون 4 مارس 1944.[1]

ب- أحباب البيان والحرية

تأسست هذه الحركة في 14 مارس 1944 بعد تسريح فرحات عباس من معقله في سبتمبر 1943، وبسبب الخلاف مع الوالي العام كاترو وانضمام كل من العلماء وحزب الشعب الجزائري إليها عرفت الحركة الجديدة والعاملة على نشر فكرة الأمة الجزائرية.

وتعود الفكرة إلى إنشاء هذه الحركة إلى أحداث أواخر 1943 وأوائل 1944 وضرورة القيام بعمل موحد للتصدي لمحاولات الاسترجاع الإستعمارية، إذ أن الحكومة التي كانت منشغلة بعظمة الإمبراطورية الفرنسية.[2]

كان أحباب البيان والحرية يؤمنون فعلا بفكرة الثورة بالقانون ولكن الأمر المؤكد هو أن ذلك لن يتسنّى إلاّ بتعبئة الشعب وتنظيم جميع فئاته، ولم يحدث أن واجه الإستعمار حركة وطنية واسعة وشاملة بهذا الحجم، لذلك عمدا على أسلوب الإستقرار والمناورة بغية القمع و التخويف وبث الشقاق وحاول أيضا تفكيك صفوف أحباب البيان والحرية، كان الإستعمار يعتقد أن هذه الوسائل تمكنه من عزل الشعب الجزائري وهو القوة المحركة في هذا التجمع.[3]

فكان هذا أسلوبه الثاني بعدما فشل الأسلوب الأول هو سعيه إلى ربح الوقت والتأويل للمطالب، فبادر الى تشكيل لجنات إصلاحات اقتصادية واجتماعية الأولى يوم 23 أفريل 1943، بلغت بتحضير برنامج

---

[1]- يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا، ج2، المرجع السابق، ص39.

[2]- أني راي غولدر زيغر، **جذور حرب الجزائر 1940-1945 من المرسى الكبير إلى مجازر الشمال القسنطيني**، تر: وردة لبنان، مرا: حاج مسعود مسعود، ط1، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2005، ص281.

[3]- أحمد مهساس، المصدر السابق، ص233.

إصلاحي مستعجل تكونت من النواب جزائريين معنيين مثلوا مختلف العمالات، إلاّ أنهم لم يلقوا تأييد من الأهالي بل اتهموهم بالولاء واقترحوا أسماء جديدة بدلهم، رغم هذا واصلت اللجنة عملها لتقدمه الى الحاكم الفرنسي يوم 26 جوان 1943 أمام اللجنة الثانية للدراسات الإقتصادية و الإجتماعية الإسلامية تكونت في 19 سبتمبر 1943 واستمعت الى مقترحات شخصيات وطنية ممثلة لعدة تيارات.[1]

ومن بينهم عمّار أوزقان[2] من الحزب الشيوعي الجزائري يوم 21 ديسمبر 1943 وفرحات عباس من النواب وقدّم تصريحا وتقرير الشيخ الإبراهيمي رئيس جمعية العلماء الجزائريين، ولقد لقي هذا الموقف ارتياحا كبيراً في الأوساط الشعبية، كانت حركة أحباب البيان والحرية بمثابة تجمع وطني يهدف إلى التعريف بالبيان الجزائري والدفاع عنه أمام الرأي العام الجزائري والفرنسي بواسطة الكلمة والكتابة والوقوف ضد كل أشكال الإستعمار الوحشية، ومن أجل بلوغ هذه الأهداف زودت الحركة بقانون أساسي ضم 8 مواد و تهيكلت من القاعدة إلى القمة بلجان محلية وإقليمية ولجنة مركزية مقرها الرئيسي بالجزائر.[3]

ولعبت جريدتها المساواة الصادرة منذ 15 سبتمبر 1944 دوراً خاصاً في التعريف بأهداف حركة أحباب البيان والحرية وتوعية الرأي العام بها، ولقيت رواجاً كبيراً حيث ارتفع معدل نسخها من 15 ألف خلال الشهرين الأولين إلى 30 ألف نسخة بعد سنة من صدورها، فكانت من الفئة الأولى للانتخابات حسب 7 مارس 1944 ونقل الأخبار.[4]

وعلى إثر ذلك تعرض فرحات عباس شخصيا للتخويف من طرف الحاكم العام، وقد روى الحادثة كالتالي حاول موظف الإدارة لفت انتباهي إلى نوع التشكيلة فروع أحباب البيان والحرية المكلفة بنشر

[1]- عبد القادر جيلالي بلوفة، المرجع السابق، ص93.

[2]- عمار أوزقان: من أحد مؤسسي الحزب الشيوعي الجزائري 1936، انتقل فيما بعد الى قيادة جبهة التحرير الوطني وكان أحد محرري وثيقة الصومام التاريخية 1956، ينظر، عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص185.

[3]- عبد القادر جيلالي بلوفة، المرجع السابق، ص96.

[4]- أني راي غولدر زيغر، المصدر السابق، ص233.

جريدة المساواة فقال لي:<< إن في مكاتب تلك الفروع عناصر غير معروفة بإنتمائها لحزب الشعب إنكم تعملون لصالح مصالي الحاج، علّق فرحات عباس على ذلك بقوله<< إن من حق جميع الجزائريين الانضمام إلى أحباب البيان والحرية>>.[1]

كان مصالي الحاج هو المستهدف من كل الإجراءات القمعية التي تسلطها الإدارة الفرنسية على الجزائريين، ففي 18 أفريل 1945 بينما كان مصالي الحاج تحت الإقامة الجبرية في مدينة قصر البخاري، دبّر والي ولاية الجزائر العاصمة عملية استفزازية باسم عملية perillier وهي عملية عسكرية ضد قبائل البدو العشابة[2]، متخذا إياها محكا لامتحان سلطته، أدت تلك الإجراءات التعسفية إلى قيام مظاهرات وطنية انتهت باعتقال زعماء أحباب البيان والحرية في المنطقة العشابة حملت السلطات الإستعمارية مصالي الحاج مسؤوليته ما وقع وقررت نفيه الى أقصى الجنوب الجزائري في مدينة القليعة، كانت الأزمة السياسية على أشدها وزادتها الإجراءات ضراوة.[3]

ومن أهم الخطط القمعية التي اعتمدت عليها السلطات الفرنسية لقمع حركة أحباب البيان والحرية هي مخطط شاتينيو وكان شاتينيو من أكثر الناس اطلاعا على مسار الحركة الوطنية الجزائرية وأفكارها وأهدافها ومتناقضاتها المعلنة وغير المعلنة، ولذلك عمل خلال هذه الفترة على تحقيق برنامج سياسي مُحكم نسج خيوطه بيده وهدفه من ورائه خلق رأي العام حول فكرته المنددة بنشاط أنصار حزب الشعب

---

[1]– أحمد مهساس، المصدر السابق، ص234.

[2]– البدو العشابة: عادة ما ينتقلون بحثا عن المراعي لماشيتهم فيصطدمون بالإدارة الإستعمارية، ينظر، المصدر نفسه، ص256.

[3]– المصدر نفسه، ص234.

وجمعية العلماء المسلمين حول حركة أحباب البيان والحرية وتحضيرهم ليصبحوا كبش فداء عندما تدق ساعة الخطر وعمل على عزل النخبة بجميع تياراتها لتكون لفرنسا غطاء سياسياً جزائريا في المستقبل.[1]

وتنفيذا لذلك ركز شاتينيو على ضرورة استغلال المتناقضات الموجودة داخل حركة أحباب البيان والحرية من أجل مناصرة الموالين لفرنسا من أنصار النخبة والشيوعيين ورجال الرأي العام وشرع في الترويج لأفكار الفرنسية المنددة بالعمل المتطرف بهدف إعطاء الموالين لفرنسا ثقة بأنفسهم.[2]

وفعلاً ظهرت حركة أحباب الديمقراطية التي كانت جزءاً من الحزب الشيوعي، وقد ضم هذا التجمع العناصر الفرانكوفونية ذات الأفكار التقديمية مثل المعلمين الذين كانوا في اغلبهم اشتراكيين في قناعتهم ومضادين لأطروحات المعمرين، وقد ضم المسلمين الجزائريين المتغربين المخلصين لفرنسا ولكنهم غير منتمين الى الحزب الشيوعي، والى جانب حركة أحباب الديمقراطية كان الحزب الشيوعي يكثف نشاطه، وقد قاده على رأسهم الأمين العام للشباب والسيد روجي إبسلاس من جريدة الحرية الأسبوعية والذي كان أكثر وضوحا في تدخله حيث قال سياسة الإستقلال التي كان يطالب بها أنصار حزب الشعب وجمعية العلماء المسلمين في حركة أحباب البيان والحرية تعتبر خطراً على الجزائر.

وقد نتج عن نشاط الحزب الشيوعي المذكور ضد حركة أحباب البيان شرخ في صفوفه، حيث قام بإبعاد عدد كبير من المسلمين من صفوفه، هكذا فرّقت مخططات بين الجزائريين أنصار حزب الشعب وجمعية العلماء المنظمين تحت لواء حركة أحباب البيان والحرية.[3]

---

[1]- يوسف مناصرية، **دراسات وأبحاث في المقاومة والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954**، د.ط، دار هومة، الجزائر، 2014، ص258.

[2]- المرجع نفسه، ص259.

[3]- المرجع نفسه، ص260.

فإن هذه الحركة التي نشأت في بداية 1944 وقد أصبحت تكوّن جبهة وطنية حقيقية تضم المثقفين وجماعة النخبة وحزب الشعب الجزائري وجمعية العلماء وغيرها من المنظمات الأخرى، ولكن هذه الحركة لم تعش طويلا فقد وقع حلّها من طرف إدارة الإحتلال بعد حوادث 8 ماي 1945 ولم تمض بضعة أشهر على تكوينها حتى ظهر حزبان جديدان هما حزب الإتحاد الديمقراطي للبيان سنة 1946 بزعامة فرحات عبّاس وحركة انتصار الحريات الديمقراطية 1946 بزعامة أحمد مصالي الحاج[1]، ومن بين الإتهامات التي وجهت إليها بعد حلّها أنها كانت وراء انتفاضة 8 ماي 1945 رغم أن بيانها الصادر على المكتب المركزي في 18 ماي والمندد بالمجازر، والتي تبرأت فيه من أي علاقة لها من هذه الأحداث وأكدت في المقابل على نواياها السلمية وفق المبادئ الجمهورية والديمقراطية.[2]

---

[1]– تركي رابح، المرجع السابق، ص70.

[2]– عبد القادر جيلالي بلوفة، المرجع السابق، ص129.

المبحث الأول: مجازر 8 ماي 1945 وأثرها على الحركة الوطنية الجزائرية

المبحث الثاني: الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري

المبحث الثالث: حركة انتصار الحريات الديمقراطية

المبحث الرابع: الجبهة المشتركة للدفاع عن الحرية واحترامها

المبحث الخامس: المنظمة الخاصة

المبحث السادس: اللجنة الثورية للوحدة والعمل

المبحث الأول: مجازر 08 ماي 1945 وأثرها على الحركة الوطنية الجزائرية

اشتعلت الحرب العالمية الثانية ولم تمض شهور قليلة حتى انهارت فرنسا أمام المانيا وبدا للشعوب المستعمرة أن قوة فرنسا لم تكن إلاّ عليهم فقط، وأن هيبتها لم تكن إلاّ في هذه القلوب المستضعفة، وأدى ذلك إلى تعاون كثير من المستوطنين الموجودين في الجزائر مع حكومة فيشي الموالية للألمان في فرنسا، وظهرت أصوات المستوطنين الفرنسيين تعلو بأن فرنسا ارتكبت أخطاء وأن عليها أن تدفع الثمن وحدها، أمّا الجزائريون فذهب كثير منهم إلى حرب للدفاع عن فرنسا فدمر الإنتاج في الجزائر وزادت صعوبات الحياة، لذلك قدموا بيان إلى السلطات الفرنسية يطالبون فيه بحق تقرير المصير، وتقدم به فرحات عباس زعيم حزب اتحاد الشعب الجزائري، ورفضت فرنسا قبول البيان كأساس للمحادثات، فأحدث ذلك رد فعل عنيفاً عند الجزائريين الذين أصروا على تمسكهم بالبيان والتزامهم به، ففرض الجنرال كاترو الحاكم العام في الجزائر الإقامة الجبرية على فرحات عباس وغيره من الجزائريين[1]، وبمناسبة الإحتفال باستسلام ألمانيا النازية الى قوات الحلفاء بتاريخ 8 ماي 1945 خرج الشعب الجزائري بمالها وأبنائها في تحقيق انتصارها، وقد حدث مالم يقع في الحسبان فارتكبت مجازر بشعة في كل من سطيف، قالمة وخراطة والتي أطلق عليها مصالي الحاج " نصف الشهر الدموي".[2]

---

[1]– بخوش عبد المجيد، **معارك ثورة التحرير المظفرة**، ج2، د.ط، مؤسسة رحال نسيم رياض للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص27.

[2]– فاضلي ادريس، **حزب جبهة التحرير الوطني FLN: عنوان ثورة ودليل دولة نوفمبر 1954–2004**، د.ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص48.

أ- أسباب حوادث 08 ماي 1945

إن المتتبع لجريدة النهضة التونسية[1] خلال سنة 1945 والمتصفح لأعدادها من يوم 17 ماي إلى يوم 31 ديسمبر يستنتج أن الأسباب التي أدت إلى انفجار الوضع في الجزائر غداة انتصار الحلفاء على النازية تعود إلى:

- قيام أعضاء الشعب الجزائري بأعمال مسلحة عامة مما حدا بهم للإعتداء على السكان المحتفلين باستسلام ألمانيا يوم 8 ماي بناحيتي سطيف، قالمة، كما أوردت الصحيفة في يوم 18 ماي على صفحتها الأولى في مربع صغير بعنوان" حول قلاقل الجزائر" خبر اجتماع مجلس الوزراء نهار أمس وتدخل وزير الأخبار والإقتصاد الوطني مؤكداً على أن التدابير المتخذة حول التموين داخلة في طور الإنجاز وأوردت الصحيفة في نفس اليوم تعليقاً في جريدة تونس الإشتراكية في ركن أقوال الصحف بعنوان" الجوع بئس النصوح" جاء فيه أن تلك الحوادث كانت نتيجة الدعاية التي قام بها أنصار الحزب الشعبي الجزائري الذي تشبه وسائل عمله وسائل الحزب الشعبي الفرنسي المنحل.[2]
- وهناك العديد من الكتاب ممن عزا المجزرة إلى أسباب اقتصادية، حيث وصفت 08 ماي ب" ثورة الطعام".[3]
- ونفس الوصف أطلقته الحكومة الفرنسية، وقالت بأن الأسباب تعود إلى نقص وسائل التغذية وأن الحكومة العامة عازمة إلى إرسال الغذاء إلى الجزائر، كما أكد مجموعة من الكتاب الفرنسيين فيما بعد

---

[1]- جريدة النهضة التونسية: ظهرت في نهاية الربع الأول من القرن العشرين بالتحديد في سنة 1923، مؤسسها الطاهر بن الحاج مبروك، عهد بأمر إدارتها الى السيد الشاذلي القسطلي، توقفت في صائفة 1954 وهي تعتبر صحيفة إصلاحية باللغة العربية التي عمرت طويلاً حوالي ثلاثين سنة، ينظر، مسعود كواتي، **تاريخ الجزائر المعاصر: وقائع ورؤى**، د.ط، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص42.

[2]-المرجع نفسه، ص44، 45.

[3]- علي تابليت، **8 ماي 1945**، ط3، دار ثالة، الجزائر، 2009، ص23.

الى نقص الطعام والمجاعة، لكن أيجهل هؤلاء أن منطقة سطيف وشرق الجزائر من أغنى المناطق حبوب وأجودها في الجزائر حتى قبل الإحتلال بإعتراف البريطانيين عند كرائهم الأراضي الفلاحية بالقالة وعنابة عام 1808م، ثم إن الجزائريين الثائرين لم يهاجموا إطلاقاً مخازن الحبوب وبإعتراف الفرنسيين أنفسهم.[1]

- ثم إننا لم نجد من الكتاب ولا حتى الرسميين الفرنسيين من ذكر أن اللّافتات والشعارات التي حملها الثائرون تشير إلى المجاعة، بل كانت كلها سياسية، وفي اعتقادنا أن أسباب انتفاضة 8 ماي 1945 تعود أساساً إلى جمود السياسة الفرنسية وتصلبها في الإصلاح وعدم الإعتراف بحقوق ومساواة الجزائريين في بلدهم أمام المستوطنين الأوربيين القادمين إلى الجزائر منذ بداية الإحتلال، وكذا إلى الوعود الزائفة وضعف فرنسا سياسيا وعسكرياً في كل مواجهة تخوضها في أوربا خاصة في الحرب العالمية الثانية، والى الوعي السياسي لدى الجزائريين.[2]

ب) سير الأحداث

خرج الشعب الجزائري في مدن متعددة تضمنه مظاهرات شعبية للمشاركة في الإحتفال مع تذكير الواعدين بوعدهم وقد حان وقت انجازها، فلم يكن يعلم أن وراء جدران الثكنات العسكرية قوى من غلاة الإستعماريين الفرنسيين تتأهب لإقامة مجزرة بشرية مهولة من أولئك الذين ناصروهم على أعدائهم بالأمس.[3]

---

[1]– علي تابليت، المرجع السابق، ص23.

[2]– المرجع نفسه، ص24.

[3]– محمد الصالح الصديق، **كيف ننسى وهذه جرائمهم**، د.ط، دار هومة، الجزائر، 2009، ص78.

ويقول فرحات عباس<< في شهر أفريل 1945 "CarbonelLestrade" الذي كان حاكما ببلدية مختلطة الى درجة عامل العمالة، وقد باح إلى دكتور سعدان<< بأن حوادث ستقع وأن حزباً كبيراً سيحل، كما أن النائب الإستعماري الكبير أبو Abbo كان يردد أمام الناس أن تشويشات ستفجر ويتحتم على الجنرال ديغول[1] التراجع عن قرار 7 مارس 1944 ، وكان هذا المستعمر من أكبر المسؤولين الذين ضد هذا القرار، كما كانت الأوساط الإستعمارية تتكلم عن مظاهرات هامة يوم 8 ماي 1945 وكانت هذه المظاهرة هي الفخ.[2]

خرج المؤتمرون وهم حزب الشعب وجمعية العلماء المسلمين بمطالب تتضمن تأسيس حكومة جزائرية ودستور جزائري وبرلمان منتخب وجنسية جزائرية وعلم جزائري، وأنشأ جريدة المساواة ولقي هذا التجمع ترحيباً كبيراً لدى المجتمع الجزائري.[3]

وفي جو مضطرب ومتوتر شهدت معظم مدن العمالة تنظيم مظاهرات عبرت عن مواقف سياسية وعرفت رداً استعماريا عنيفاً فكان ماي 1945 شهر المتغيرات لما حملته أحداث من نتائج وانعكاسات على مصير الجزائريين.[4]

---

[1]- ديغول: هو رجل دولة فرنسي ومن أبرز رجالات فرنسا في القرن العشرين، ولد في مدينة ليل بالشمال الفرنسي سنة 1890، وفي سنة 1908 اتجه للعمل في الجيش، شارك في الحرب العالمية الأولى، أرسل الى لبنان 1929، استطاع أن يفرض نفسه كرئيس لفرنسا الحرة بدعم من تشارشل، استنجد به الفرنسيون لإنقاض الوضع في الجزائر واستقال بعد فشله 1969، ينظر، عبد القادر خليفي، **سياسة ديغول الجزائرية من خلال مذكراته**، تر: سموحي فوق العادة، أحمد عويدات، ط$_1$، منشورات عويدات، بيروت، 1971، ص219، 220.

[2]- عمار عمورة، الموجز في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص181.

[3]- عبد القادر جيلالي بلوفة، المرجع السابق، ص123.

[4]- المرجع نفسه، ص123.

وسعت أقطاب الحركة الوطنية الجزائرية عامة وحزب الشعب الجزائري خاصة الى استغلال أجواء نهاية الحرب لتبليغ مطالبه، حيث جعل من احتفالات عيد العمال 1 ماي 1945 فرصة لمطالبه السياسية، فبعد أن قررت القيادة السرية للحزب يوم 31 أفريل 1945 مبدأ المشاركة ساهمت القاعدة النضالية في التظاهرات وتجمعات ومسيرات ومظاهرات وتجمعات لإحياء الذكرى، وكان أهمها في مدينة وهران وكانت تدور حول تاريخ نشأة الحركة الوطنية.[1]

وكان من مطالبهم إطلاق سراح مصالي الحاج، الجزائر حرة وسال أمامهم مناضلوا من الحزب وشبان رفعوا الراية الوطنية، وبمناسبة احتفال الحلفاء بنهاية الحرب العالمية الثانية يوم 7 ماي 1945 اعتقد الجزائريون أن جزائهم من تضحيات الحرب العالمية الثانية إلى جانب فرنسا والحلفاء سيكون الحرية والمساواة، فخرج الشعب الجزائري إلى الشوارع يوم 8 ماي 1945 في مسيرات سلمية عبر التراب الوطني محتفلا بالنصر مع الحلفاء بطريقة خاصة.[2]

حيث ظهرت مناشير تنادي الجزائريين بالاتحاد لتحقيق الدفاع، وكانت السلطات الفرنسية هي التي أدلت الجزائريين بتنظيم المظاهرات لهذه المناسبة والمشاركة في أفراح انتصار الحلفاء الذي يرمز إلى مبادئ

---

[1]– Jacques Jurquet, **La révolution nationale Algérienne et le parti communiste français**, tome 3, édition sedia, Algérie, 2010, p219.

[2]– عميراوي احميدة، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث**، ط2، دار الهدى، الجزائر، 2004، ص148.

الميثاق الأطلسي[1]، وقد حدث في مختلف مدن الجزائر وليس خاصا بسطيف.[2]

فانطلقت النيران تحصد المتظاهرين وحلقت الطائرات المحملة بالقنابل والدمار يصيب المدن والقرى.[3]

ج) أهم المدن التي تضررت من هذه الأحداث

1- سطيف: إن اليوم ال8 من ماي الإثنين الذي صادف في سطيف يوم السوق فقد تميز بأحداث عنف بدأت في سطيف خاصة ثم انتشرت منها الى مدن أخرى مجاورة وبعيدة، وفي المظاهرات التي نظمت هناك والتي ابتدأت بالقرب من الجامع الكبير اشترك فيها ما بين 7 و8 آلاف شخص وكانت الكشافة تتقدم بالمظاهرات والهتافات تتعالى بحياة الجزائر الحرة المستقلة، كان أحد أطفال الكشافة يحمل العلم الوطني والذي كان اسمه بوزيد سعّال، وفجأة أطلقت رصاصة أصابت الطفل حامل العلم، فأردته قتيلاً في الحين، فتقدم آخر وحمل العلم ولكن المظاهرة اعتراها شيء من الإضطراب فانقسمت إلى مجموعتين واحدة واصلت المسير الى هدفها والثانية انتشر أفرادها في شوارع المدينة واشتبكوا مع من قابلهم من الفرنسيين، وقد مات نتيجة ذلك عدد من الطرفين[4]، ولكن السؤال الذي لم يجد جواب بعد هو من أطلق الرصاص أولاً؟ وهناك عدد من الروايات التي يناقض بعضها بعض: فالسيد فرحات عباس يروي أن شرطيا تقدم من حامل العلم وأراد انتزاعه منه لكن رفض وقاوم فما كان من الشرطي إلاّ أطلق الرصاص

---

[1]- الميثاق الأطلسي: هو منظمة ذات طابع سياسي عسكري تكونت على أساس معاهدة عرفت بهذا الإسم، عقدت في 14 أفريل 1939 بمدينة واشنطن، واشتركت في توقيعها 12 دولة من الدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية الواقعة على شواطئ المحيط الأطلسي الشمالي للوقوف في وجه الإتحاد السوفياتي سابقاً، ينظر، يحي محمد نبهان، **معجم مصطلحات التاريخ**، ط1، دار يافا للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص127.

[2]- Aboul-Kassem-Saadalaah , **LemouvemementnatoinalAlgerien 1930-1945**,tome 3, dar algharbali , slami, 1992,p238.

[3]- محمد الصالح الصديق، المرجع السابق، ص78.

[4]-Aboul Kassem- Saadallaah, op- cite, p235.

وقتل حامل العلم تبرا لذلك يذكر فرحات عباس أن والي قسنطينة كان قد أذن بالمظاهرة بشرط أن لا يرفع فيها العلم الجزائري، فإذا رفع فإن على الشرطة أن تطلق النار، وعلى كل حال فإن فرحات عباس يعتبر إطلاق النار وقتل حامل العلم وجرح آخرين بداية الحادثة التي تحولت الى مجزرة.[1](ينظر ملحق رقم03 ص147)

2- قالمة

في 8 ماي في حدود الساعة الثانية بعد الزوال اتصل عبده إسماعيل، يدي حميدة، مبروك وبن شيخة مبارك في منزل هذا الأخير وأخبرهم بحوار وقع بينه وبين نائب العمالة ورفضه للمسيرة المقررة لهذا اليوم بسبب حمل العلم الوطني وبعد حوار بين جماعة تقرر تنظيم مسيرة سلمية يرفع فيها العلم الجزائري مع أعلام الحلفاء وفرنسا وأنها تنطلق من الكرمات، على الساعة الرابعة بدأ المناضلون وأعضاء اللجنة أحباب البيان والحرية يصلون إلى مكان المسيرة أي الكرمات ابتداءً من الساعة الثالثة والنصف وفي الساعة الرابعة والنصف أصبح حشداً كبيراً من المناضلين لأنه كان يوم السوق الأسبوعي.[2]

ونظراً للعدد الضخم قرر المسؤولون انطلاقة المسيرة وطلبوا من الحضور عدم حمل أي شيء حتى السلاح، حتى تعرف السلطات الإستعمارية بأنها مسيرة سلمية، انطلقت المسيرة من المكان المسمى بالكرمات نهج عنونة عندما أخبر أتياسATIAS يهودي موظف بالدائرة نائب عام لعمالة أشير بمرور المسيرة، فسارع هذا الأخير في اتجاه المسيرة قصد توقيفها، ولما وصل إلى نهج ماي 1945 حاليا بالقرب من وكالة البنك الفلاحي للتنمية الريفية حاليا وجدها أوقفت من قبل رجال الدرك ومحافظ الشرطة، فسأل

---

[1]- Aboul Kassem- Saadallaah, op- cite, p236.

[2]- اسماعيل مخانشة، **حوادث 8 ماي 1945 في قالمة وضواحيها**، جمعية الثقافة والتاريخ للمعارك الكبرى للثورة التحريرية لولاية قالمة، الجزائر، 2004، ص26.

من منكم المسؤول عن هذه المسيرة فأجابه ورطسي احمد بعد دار حوار بينهما فحاول فك العلم الجزائري من أيدي عبدة علي فلما لم يستطع واشتد غضبه فأخرج مسدسه وأطلق النار في الجو وأمر رجال الدرك بإطلاق النار في الجو ويفرق المسيرة، عندئذ أطلق الشرطي كتفي صالح النار على بومعزة أحمد ففر هذا الأخير وسقط أمام مقر سونلغاز سابقا بالقرب من المسرح الروماني فحمله ابن أخيه إلى المستشفى وتوفي عند ووصوله.[1]

بعد تفريق المسيرة ذهب المعمورون إلى قائد الثكنة للجيش الفرنسي فمدهم بالأسلحة العسكرية وبدأت تتكون الميليشيات من رجال الأمن ومواطنين فرنسيين من مختلف الطبقات، وفي مساء 8 ماي بدأ رجال الأمن باقتحام منازل الجزائريين والقاء القبض على مسؤولي لجنة أحباب البيان والحرية والمواطنين المشبوهين والزج بهم في سجون الشرطة، وابتداءً من يوم 9 ماي رجال الأمن بمختلف فروعهم والدرك والميليشيات أخذوا فوجا تلو الآخر من المواطنين الى السجون وقتلهم في العديد من الأماكن في قالمة وضواحيها.[2]

البلدية	مجموع القتلى	البلدية	مجموع القتلى
قالمة	81	الفجوج	08
هيليو بوليس	43	حمام النبايل	11
بومهرة أحمد	15	عين العربي	25
بني مزلين	12	الركنية	3
بلخير	37	واد الشحم	7

[1]– رضوان عيناد ثابت، **8 أيار/ ماي 1945 والإبادة الجماعية في الجزائر**، ط1، دار الفرابي، لبنان، 2005، ص78.
[2]– اسماعيل مخانشة، المرجع السابق، ص28.

لخزارة	15	واد الزناتي	1
المجموع	203	المجموع	55

جدول رقم 1: يوضح عدد القتلى بولاية قالمة.[1]

والى جانب كل هذا القمع مارس الأوربيين الذين تشكلوا في ميليشيات أعمال القتل علنا وخفية بالتزامن مع أعمال القمع التي مارستها الشرطة والجيش وغالباً ما كانت متصلة مع الجيش كما حدث في هيليوبوليس.[2](ينظر ملحق رقم04 ص148)

ج- بعض المدن الأخرى

اتخذت بعض هذه المظاهرات شكلاً عنيفاً في عدد من المدن كمدينة الجزائر، بجاية وبسكرة، وادعى الفرنسيون انهم اكتشفوا مشروع ثورة في بجاية وقتل في مدينة الجزائر شرطيان وجرح 23 كما جرح 02 في بجاية، ولا شك أن عدد من المتظاهرين زجوا إلى السجن وجرح آخرون منهم، وكانت المظاهرات في الجزائر أقل حدة بفعل القمع الذي مارسته القوات الفرنسية ونفس الجو عرفته وهران.[3]

كما شهدت تلمسان تجمعاً كبيراً من تنظيم الكونفدرالية العامة للتشغيل، حيث اعتقلت فرنسا المتسببون في المظاهرات ليحاكموا يوم 11 سبتمبر، وتم سجنهم في معقل الضاية، خلقت هذه الأحداث والمظاهرات وتوسيع المناشير والبيانات اعتقالات واسعة في الأوساط الشعبية.[4]

[1]- اسماعيل مخانشة، المرجع السابق، ص30.

[2]- رضوان عيناد ثابت، المصدر السابق، ص36.

[3]- Aboul Kassem- Saadallaah op- cit, 243.

[4]-عبد القادر جيلالي بلوفة، المرجع السابق، ص126.

فكان القمع الفرنسي قوياً بأمر من وحدات الجيوش والمغاربية والفرنسية، وكان القمع أيضا بتوسيع رقعة القتل والنهب لتدعيم من قوات البحرية والطيران وبمؤازرة الميليشيات الإستطانية، ولم يكن الإكتفاء بالقتل بل كان تنكيل بالجثث وكان للمحاكم أيضاً دور في التعسف، فكانت العشرات الآلاف من القتلى مثل ما كانت الآلاف من المحاكمات، وتميز الجو بالتوتر والقلق الى غاية نهاية أحداث 08 ماي.[1]

د- شهادات حية حول مجازر 08 ماي 1945

هذه الشهادات التي نسجلها تكشف لنا إلى أي حد كان المحتل الفرنسي ينتهك حقوق الإنسان ويدوس على كل العهود والمواثيق الدولية.

1- شهادة محافظ الشرطة بمدينة قالمة بتاريخ 1945/03/19: تقرير مرسل إلى رئيس دائرة قالمة" أشياري" (ACHIARY)، هذا التقرير يشير إلى بداية انطلاقة أحداث 8 ماي 1945، حيث يكشف عن تململ السكان وتحركهم نحو التظاهر ضد المستعمر، وقد سبق تلك الأحداث شهرين تقريبا.

موضوع التقرير: مظاهرة في الطريق العمومي

جاء في تقرير ما يلي: سيدي لي الشرف أن أرفع إليكم تقريري هذا، في هذا اليوم وقع على الساعة التاسعة والنصف صباحاً تجمع من الشباب والأهالي حوالي ثلاثين شاباً ومائة من الأطفال الذين خرجوا يجوبون شوارع المدينة وينادون تحيا مصالي الحاج تحيا الجزائر، ولم يحدث أي شيء خطير سوى صياح

---

[1]- عميراوي احميدة، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، المرجع السابق، ص149.

ونداءات أمّا محركو هذه التظاهرة فهم: لوصيف عمار، مراد توامي، صومراني أحمد، بن سويلة عبد الكريم، بوديمة مصطفى، تريكي عبد المجيد، خير الدين لخضر، شيبوني بلقاسم...إلخ.[1]

2- فرن هيليوبوليس: شهادة رجال عايشوا الأحداث:

كان هذا الفرن المخصص لصناعة الأغذية وغيرها، والذي وجد في أراضي هيليوبوليس بضواحي مدينة قالمة، قد تحول إلى فرن أو محرقة للجزائريين خلال أحداث 8 ماي 145، كان هذا الفرن يملكه رجل اسمه" مارسل لافي" MARCEL LAVIE رجل صناعي ومندوب مالي ومستشار لبلدية هيليوبوليس، حيث تم بتواطئ منه وبأمر من أشاري حرق عشرات المئات من الجثث الجزائرية التي أبيدت وظلت مرمية في الحقول والوديان بعد المجزرة التي ارتكبها المستعمر، فخشي من الفضيحة والصحف العالمية والرأي الدولي، فسارع الى تغطية جرائمه بإرتكاب هذه المحرقة في التاريخ الإستعماري البشع.[2]

قليلة هي الشهادات وقليلون هم الصحفيون الذين وصفوا هول القمع، فها هو" باشاغا" صديق فرنسا وقد أرسل لصحفي يقول<< لن انسى ماحييت ذكرى تلك الإنتهاكات وتلك الحرائق وتلك المدافع وتلك الرشاشات وتلك الكتائب والسلاح المتراكم على منافذ القرية وداخلها وتلك الإعتقالات وتلك الأحكام الجماعية ورشاشات الفلاحين المروعين الكاذبة طوال النهار لا لشيء إلاّ من أجل تبرئة أنفسهم>>، كما وصفت جريدة" النبأ الجزائري" هذا القمع كما يلي: في الحقيقة لم تشهد الجزائر أبداً منذ عام 1842 والماريشال سانت آرنو وحتى في أحلك الأيام من تاريخها مثل هذا القمع الوحشي ضد شعب أعزل، فعلى

---

[1]- صالح فركوس، **مجازر 8 ماي 1945**، مداخلات الملتقى الدولي السادس يومي 7 و8 ماي، مديرية النشر والتوزيع بجامعة قالمة، قالمة، 2008، ص27، 28.

[2]- رضوان عيناد ثابت، المصدر السابق، ص86.

الطرقات وعبر المسالك، في الحقول وفي النهار والوديان، لم يكن هنالك سوى الجثث الملقاة في كل مكان حيث تعبث بها الكلاب الضالة الجائعة.[1]

ومن الصعب تحديد عدد الضحايا، فقد ركز تقرير تيبار على الخسائر الأوربية، فيما لم يحدد الخسائر بين المسلمين، لم تتمكن اللجنة من متابعة تحقيقها، ولم تتحدث إلاّ عن عشرين إلى أربعين من الأهالي سقطوا بسطيف بفعل الشرطة أو الدرك، وقامت بنقل تقرير الجنرال ديفال<< لقد قتل ما بين 500 إلى 600 من الأهالي على يد الجيش>> كما لم تذهب إلى قالمة ولم تتمكن سوى من الإعلان عن التأثر العام لدى الأوساط المسلمة، التي تزعم أن أوربي قالمة مارسوا الثأر الدموي والإنتقام الشخصي بالإحتجاز والإعدام دون تمييز في حين أن المعارك قد توقفت، وهو ما خلف 500 أو 700 قتيل من شباب الأهالي.[2]

وقد اعترف وزير الداخلية بالإعتقال الشرعي لحوالي الآلاف الأشخاص، ونطقت المحاكم العسكرية ب1307 إدانات من بينها 99 حكماً بالإعدام و64 أشغالاً شاقة مؤبدة و329 أشغال شاقة مؤقتة، و250 حكم بالبراءة و577 انتفاء وجه الدعوى، وفي 1946 وخلال نقاش بالمجلس الوطني الإستشاري قدمت التوضيحات نفسها تقريبا، إذ دفع الجزائريون ضريبة ثقيلة وبدأت السياسة الجزائرية تعرف تطوراً حاسماً.[3]

---

[1]- Mahfoud Kaddache, Histoire du Nationalisme Algérien, Tome2, casbah- Editions, Alger, 2009, p1020.

[2]- op- loc,p 1020.

[3]- op-loc, p1021.

هـ- تقارير حول أحداث 8 ماي 1945

لقد اختلفت الأهداف الدولية في تقرير أحداث 8 ماي 1945، فقد قدرت السلطات الإستعمارية في تعداد هذه المجازر أو المناوشات بأرقام ضئيلة جداً بعيداً عن الواقع، إذ أحصى وزير الداخلية الفرنسي أدريان تيكسين عدد الضحايا الأوربيين ب88 قتيلاً و1500 قتيل مسلم، ولم يتفق المؤرخون على رأي واحد في تقريرهم لعدد الضحايا في المجازر التي تتراوح عدد بين 1500 و4500 ضحية.[1]

ولقد كانت نتائج هذه المجزرة التي ذهب ضحيتها 45000 جزائري من الأبرياء جزاء الغدر الإستعماري ودمرت على إثرها قرى بأكملها وارتكب العسكر أعمال قمع رهيبة مست النساء والأطفال والشيوخ والشباب بمجرد الشك فيهم، فتحولت البلاد الى حمام من الدماء فهي كما وصفها العلامة البشير الإبراهيمي<< يا قيوم لك في نفوسنا البسمة لا تمحى والذكرى لا تنسى فكن من أي سنة شئت، فأنت يوم 8 ماي وكفى، وكل ما لك علينا منددين أن نحيا وذكراك وكل ما علينا من واجب أن ندون تاريخك في الطروس، لئلا يمسه النسيان من النفوس>>.[2]

أمّا القنصل الأمريكي بالجزائر يرى أن عدد القتلى بالجزائر تتراوح ما بين 54 ألف، بينما يجرد الجزائريون قتلاهم ب 45 ألف، وإن الإدارة الأمريكية في ذلك الحين قد نشرت على أعمدة الصحافة أن الطيران الفرنسي نفد في ظرف أسبوعين 45 ألف غارة جوية لتدمير 44 مشتى حسب الإحصاء الإستعماري نفسه فإذا كانت كل مشتى تأوي فقط 500 مساكن فإن عدد القتلى بواسطة القصف الجو لن يكون أقل من 22,500، أمّا عن البحر 16 سفينة قامت لمدة أسبوعين كذلك بقصف الأرياف المجاورة

---

[1]- عبد القادر جيلالي بلوفة، المرجع السابق، ص129.

[2]- Alain Mahé, **Histoire de la Grande Kabylie XIXe- XXe siècles**, EDIF ,Alger, 2000, P375.

للموانئ كبجاية وجيجل والقل وسكيكدة وعنابة، وليس من السهل تقدير الخسائر البشرية والمادية التي ترتبت عن ذلك القصف.[1]

كما قال في تصريح ابن جلول أمام مجلس النواب الوطني التأسيسي الفرنسي بتاريخ 1946/2/28 أن عدد القتلى المسلمين بلغ في ذلك الشهر 80 ألف، ولقد كان كذلك فرحات عباس في مقدمة المحللين لما وقع في شهر ماي 1945، ساعده على الإرتقاء إلى تلك المكانة ما كان يتمتع به من افق واسع واطلاع كبير على المعطيات الحقيقية بالإضافة إلى تلك العزلة الطويلة التي فرضت عليه ابتداءً من 8 ماي 1945 إلى 16 مارس 1946.[2]

وقد حاولت فرنسا محاصرة الحدث لكي لا يصل الى أسماع العالم لأنه يمثل صوت الجزائريين الأحرار باعتبار أن ما يحدث في الجزائر يهم فرنسا وحدها، وأن هذه الحوادث ما هي إلاّ محاولات معزولة لبعض الخارجين عن القانون، فإن محاولات فرنسا لتقييم الحوادث واحتوائها إعلاميا قد باءت بالفشل، فصوت الأحرار والبائسين وضحايا قد خرق الجدار الحصار الإعلامي الفرنسي، فلجأ ساستها إلى التقليل من وقعه والتصغير من حجمه على لسان وزير الداخلية الفرنسي بقوله أن الحوادث قد بلغ فيها وقد تناولتها الصحف في الداخل والخارج انطلاقا من الإشاعات والتأويلات التي لا تعتمد على الواقع الحقيقي.[3]

---

[1]- محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، ج1، د.ط، د.ن، الجزائر، 2007، ص80.

[2]- المرجع نفسه، ص81.

[3]- مسعود كواتي، المرجع السابق، ص41.

والمهم أن احداث 8 ماي لم تأتي عفواً ولم تكن حادثة تسبب فيها بعض الأشخاص أو المنظمات بل هي تسلسل تاريخي فرضته الأحداث المتتالية وحتمية الظروف القاسية المعاشة، لقد كان بين الجزائريين وبين الإستعمار مسابقة ضد الساعة، فإمّا أن يأخذ الإستعماريون دفة الحكم بيد من الحديد ويعيدون الحالة في الجزائر إلى ما كانت عليه قبل الحرب، وأمّا أن ينفذ الجزائريون إلى كسر شوكة الإستعمار وفرض وجودهم كأمة تسعى لتحرير نفسها من العبودية.[1]

[1]– محمد قنانش، **آفاق مغاربية: المسيرة الوطنية وأحداث 8 ماي 1945**، د.ط، منشورات دحلب، الجزائر، 2009، 52.

المبحث الثاني: الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري

بعد حوادث 8 ماي 1945 وما نتج عنها من اعتقالات مست قادة الحركة الوطنية ومنهم فرحات عباس، وبعد إطلاق سراحه في مارس 1946 أنشأ ورفاقه حزباً يدعى الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، وضعوا برنامج للعمل لا يختلف كثيراً عن برنامج أحباب البيان والحرية، وقد طرأ تغيير على آراء عباس ورفاقه من فكرة المساواة بين الجزائريين والفرنسيين التي كان ينادي بها إلى فكرة إنشاء<< جمهورية جزائرية>> مرتبطة بفرنسا، وإذا كان قد التزم بعدم الإنفصال عن فرنسا فإنه بالمقابل قرر الإبتعاد عن الحركة الوطنية[1]، هكذا نرى عباس فرحات ورفاقه لا يزالون يؤمنون بالإرتباط مع فرنسا ويسعون من أجل تحقيق ذلك ولو بأسلوب متطور بعيد عن فكرة الإدماج الكاملة التي كانوا يدعون بها قبل الحرب العالمية الثانية[2]، وفي الحقيقة فغن فرحات عباس لم يكن سوى مندوب للحركة الوطنية مكلفاً من طرفها بالإتصال بالحلفاء وتسليمهم البيان وهذا ما جعل السلطات الفرنسية تنتبه للأمر وترفض البيان، وتطلب إعادة صياغته من جديد.[3]

وعندما أعلن قرار إعادة انتخابات المجلس التشريعي الفرنسي الثقافي قرر الحزب الإشتراك فيها وأحرز نجاحا باهراً وحصل على إحدى عشر مقعداً من ثلاثة عشر، وكان هذا النجاح حافزاً لعباس ورفاقه أن يشنوا حملة واسعة ضد الإدماج ودعاته، ونشط نواب الحزب في العمل وحرر مشروع دستور جديد

---

[1]– أحمد سعيود، **العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني(1954–1958)**، د.ط، دار الشروق للطباعة والنشر والتوزيع، د.م، 2008، ص51.

[2]– يحي بوعزيز، سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية الجزائرية، المرجع السابق، ص117.

[3]– أحمد سعيود، المرجع السابق، ص54.

للجزائر يقترح إنشاء جمهورية جزائرية وقدموه إلى البرلمان الفرنسي، كما جاء في المقترحات الخاصة بتأسيس هذه الدولة.[1]

المادة 01: تعترف الجمهورية الفرنسية للجزائر باستقلالها الذاتي الكامل، وتعترف في الوقت ذاته بالجمهورية الجزائرية والعلم الجزائري.

المادة 02: الجمهورية الجزائرية هي عضو في الإتحاد الفرنسي بصفتها دولة مشاركة وإن علاقاتها الخارجية ودفاعها الوطني يعتبر جزءاً لا يتجزأ من سياسة الخارجية والدفاعية للجمهورية الفرنسية، وهما من اختصاص السلطات الإتحادية التي ستشارك الجزائر ممارستها من خلالها.

المادة 03: تتمتع الجمهورية الجزائرية على امتداد ترابطها الوطني بسيادة كاملة ومطلقة فيما يخص المسائل الداخلية بما في ذلك الأمن الداخلي(الشرطة).[2]

المادة 04: يتمتع كل فرنسوي في الجزائر بالجنسية الجزائرية وعليه فيتمتع بجميع الحقوق المخولة المواطن الجزائري، وحتى حق التصويت وتقليد الوظائف العمومية، ومن جهة أخرى يتمتع الجزائري في فرنسا بالجنسية الفرنسية، وعليه يتمتع في التراب الفرنسي بجميع الحقوق المخولة المواطنين الفرنسويين وحتى حق التصويت وتقليد الوظائف العمومية ويمكن لهذين المقتضين أن يمتد إلى جميع أعضاء الإتحاد الفرنسي بعد المصادقة عليهما.

---

[1]- علي كافي، **مذكرات الرئيس علي كافي: من المناضل السياسي الى القائد العسكري 1946-1962**، د.ط، دار القصبة للنشر، الجزائر، د.س، ص49.

[2]- علي كافي، المصدر نفسه ، ص50.

المادة 07: تكون اللغة الفرنسية واللغة العربية هما اللغتان الرسميتان في الجمهورية الجزائرية، ويكون التدريس العمومي إجبارياً بهاتين اللغتين في جميع طبقات التعليم وتتكفل الجمهورية الجزائرية بجعله في متناول جميع الجزائريين ذكوراً وإناثاً.

المادة 08: إن المدارس العمومية الموجودة لأن في الجزائر تبقى على حالها الراهن.

المادة 09: سيبقى للحكومة الفرنسية الحق في بناء مدارس أخرى إلاّ أن مصاريف هذه المدارس تتحملها الميزانية الفرنسية.[1]

فأثناء مقابلة مع " جورج بيدو" ورئيس الوزراء حينذاك الذي استقبلي مع الدكتور سعدان، عبرنا له عن ضرورة الإقلاع من المضايق الإستعمارية التي أكل عليها الدهر وشرب، واعترف رئيس الوزراء بأن سياسة الإدماج فات اوانها وأنها أصبحت من قبيل المحال، وأن مصالحة الفرنسويين وسكان شمال إفريقيا هي في حقيقة الأمر التوفيق بين المسيحية والإسلام.[2]

ولكن يا أسفاه تألب أساطين الإستعمار في باريس ودقوا النفير وتوارد على العاصمة الفرنسوية في جميع أرجاء الإمبراطورية مدير والشركات والجمعيات وحاصر البرلمان والوزارات، وبعد بضعة أشهر نشرت المجلة (الأسواق الإستعمارية) مقالاً مفعماً بنشوة النصر، فقالت:<< صير قادتنا بحذاقة فائقة دار شارع أودينو الى وزارة فرنسا ما راء البحار، وأصبحت الإمبراطورية اتحاد غيّرنا الإسم واحتفظنا بالرسم>>.

[1]– فرحات عباس، **حرب الجزائر وثورتها(ليل الإستعمار)**، تر: أبو بكر رحال، تص: عبد العزيز بوتفليقة، د.ط، المؤسسة الوطنية للإتصال، الجزائر، 2010، ص177، 178.

[2]– المصدر نفسه، ص182.

بعدما وضعنا مشروع قانون متعلق بالجزائر، وضعت الحكومة الفرنسية بدورها نظام الجزائر الدستوري، وما هذا إلاّ من نسيج المناورات المألوفة.[1]

احجم حزب البيان عن تقديم مرشحين في انتخابات نوفمبر سنة 1946 للمجلس التشريعي الأول ليمكن مصالي الحاج من مجابهة الرأي العام الفرنسي وبرلمانه، وفعلاً رشح مصالي الحاج نفسه بعدما تلقى من وزارة الداخلية ومن الولاية العامة الضمانة بأن لوائح الإنتخابات التي يشرف عليها حزبه ستحظى بالقبول، لكن عامل الجزائر العاصمة رفض ترشيح مصالي رغم وعود باريس، علاوة على هذا رفضت الإدارة الإستعمارية قبول لائحتين من خمس لوائح، وهي لائحة عمالة وهران ولائحة عمالة عمالة سطيف، ثم خاض حزب البيان غمار الإنتخابات وتمكن من انتزاع أربعة مقاعد من سبعة بالرغم من هذه العراقيل والمضايقات.[2]

وعندما قامت الجمهورية الرابعة على قدميها أدركت ضرورة تحقيق بعض الإصلاحات في الجزائر ولو كتعمية لطموح الجزائريين الذين عذبوا من أجل فرنسا في الحرب، فعكفت الحكومة الفرنسية على وضع بعض الإصلاحات صادق عليها البرلمان الفرنسي يوم 20 سبتمبر 1947 وأطلق من ثم دستور 1947، وما هو الحقيقة إلاّ إصلاحات هامشية لم ترض حتى جماعة المعتدلين من حزب عباس، فقدموا استقالتهم من مجلس الجمهورية احتجاجا عليها.[3]

إن الشعب الجزائري لم يناقش هذا القانون الجديد ولكن ناقشه عوضه الفرنسيون وحدهم، فهو وليد اتفاق أبرم بين فرنسا وبين فرنسيي الجزائر، واثناء جلسة المجلس العام لعمالة قسنطينة تكلم الدكتور (بانطلوني)

---

[1]- فرحات عباس، المصدر السابق، ص183.
[2]- يحي بوعزيز، سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية الجزائرية، المرجع السابق، ص119.
[3]- المرجع نفسه، ص120.

عن الإتفاق الذي أبرم بين " نايجلان" والمعمرين وقال لي بأن نايجلان بمقتضى هذا الإتفاق وعد نواب القسم الأول أي المعمرين بما يلي:

1- إن أبواب المجلس الجزائري توصد في وجه الوطنيين.

2- إن تطبيق المادات التقدمية المنصوص عليها في القانون الجديد تؤخر الى أجل غير مسمى.

3- لن يحظى الأحرار والساسة اليساريون، وحتى الإشتراكيون منهم بأي تأييد.[1]

[1]- فرحات عباس، المصدر السابق، ص193، 194.

المبحث الثالث: حركة انتصار الحريات الديمقراطية

تحتل هذه الحركة مكانة مميزة بين المنظمات السياسية التي تقوم بتأطير الجزائريين، وقد أنشأ هذا الحزب سنة 1946 بمبادرة من مصالي الحاج، فهو امتداد لنضال نجم شمال افريقيا(1926-1937) وحزب الشعب الجزائري(1937-1939) وكلاهما وقع حله ومنعه من طرف السلطات الفرنسية، ولقد استطاعت حركة انتصار الحريات الديمقراطية أن تجسم الرغبة الملحة في الإستقلال التي التزمت بها اولاً" الهجرة الجزائرية في فرنسا" ثم " البرجوازية[1]" الصغيرة في المدن الكبيرة ومن بعدها" البروليتاريا[2]" الرثة في المدن والعامة في الأرياف وبذلك فإن هذه المنظمة هي حركة الشباب الذي لا يتردد في استعمال القوة إذا لزم الأمر.[3]

لعلّ الخيبة المريرة التي تجرعتها الأحزاب السياسية تجعلها تتوحد إن لم تكن قد توحدت في الماضي كما فعلت الأحزاب الأوربية تحت قبة المجلس للعمل على تنفيذ ما هو مفيد للجزائريين من مواد الدستور وخوض المعركة السياسية في إطار القانون " روني مايير" الزعيم اللوبي الإستعماري في البرلمان الفرنسي وصاحب الدستور الجزائري ووزير للمالية والشؤون الإقتصادية في حكومة شومون، وغيرهم من أساطير الإستعمار بداخل المجلس وخارجه، لكن قبل هذا على الأحزاب أن تخوض معركة الإنتخابات التشريعية

---

[1]- البرجوازية: كلمة فرنسية الأصل تدل على الطبقة الوسطى القائمة بين طبقة النبلاء والطبقة العاملة، وتستخدم كلمة برجوازية عند الإشتراكية والشيوعية بمعنى الطبقة الرأسمالية المستغلة، وهي التي تملك وسائل الإنتاج وتستولي على فائض العمل الذي تقوم به الطبقة الكادحة، ينظر، يحي محمد نبهان، المرجع السابق، ص72، 73.

[2]-البروليتاريا: تعبير قانوني روماني يطلق على المواطن الذي ليست له صفة سوى الإنجاب، وأطلقه المفكر الإشتراكي الخيالي سان سيمون على من لا يملكون نصيباً ولا يتمتعون بأي ضمانات في الحياة، وقامت التنظيمات والنقابات البروليتارية كرد فعل لإزدهار الطبقة البرجوازية، وبدعم من أصحاب النظريات الإشتراكية، ينظر، المرجع نفسه، ص74.

[3]- محمد حربي، **الثورة الجزائرية سنوات المخاض**، تر: نجيب عياد، صالح المثلوثي، د.ط، طبع بالمؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1994، ص11.

التي تشاركهم فيها جمعية العلماء على غرار ما فعلت في الإنتخابات البلدية لأكتوبر 1946 بالنصح والإرشاد قولاً وكتابة مذكرة المترشح والناخبين معاً بشروط الفوز بها، وهي نبذ الخلاف وجمع الكلمة وتوحيد الصف ومراعاة المنطقة العليا للوطن وتأدية واجب الإنتخابات والتمييز بين أصحاب المبادئ وأصحاب الأغراض، ولكن هل هذا كافٍ لتحقيق الفوز في ظل الإدارة الجزائرية التي لم تغير شيئاً من عادتها القديمة وتصميمها على عرقلة تطبيق الدستور والوقوف في سبيل تنفيذ مادته الثانية بالتماطل والمناورة وبإستعمال أغلبية الثلثين وغيرها من المعرقلات حتى باللجوء الى ممارسة العنف والتزوير أثناء الإنتخابات، وفي ظل حكومة" موريس شومان" رئيس الحركة الجمهورية الشعبية الذي دافع عن أطروحات النواب ، بل تبناها وأسهم في إخراج الدستور على حالته المؤيدة لرغبات الأوربيين ووجود "روني ماير" (ينظر ملحق رقم 05 ص159) في المجلس الوطني الفرنسي، والذي كان له الدور في إبعاد الوالي العام شاطينيو عن الجزائر في 11 فيفري 1948 بدعوة أنه ضعيف أمام تجرؤات الوطنيين الجزائريين وتحت وابل من الإزدراءات الصحفية أذهب وأرحل يا شاطينيو العربي يامدمر الجزائر>> هكذا تناولت بعض الصحف الإستعمارية الجزائرية مثل<< صدى الجزائر>> بتاريخ 21 نوفمبر 1947 وبقلم شوفالييه المعروف بمعارضة الدستور الجزائري وصحيفة " الديمقراطية" بقلم رئيس بلدية سكيكدة والنائب بالمجلس الجزائري لاحقاً.[1]

ضاعفت الإدارة الإستعمارية عملياتها القمعية لكنها لم تفلح في وضع حد لتوسع الحركة وكانت تحضر بمناسبة انتخابات المجلس الجزائري، ضربة قاضية لمّا أيقنت أن حركة انتصار الحريات الديمقراطية تنوي تقديم مرشحيها لخوض غمار انتخابات المجلس الجزائري، وكانت تتواجد على الساحة السياسية قوتان

---

[1]- عبد الحميد زوزو، **الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية والثورة التحريرية**، ج1، د.ط، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص732-734.

أساسيتان هما قوة الإدارة الإستعمارية التي تعتمد أسلوب الردع لفرض سيطرتها من خلال قانون 1947 ومشروع الإتحاد الفرنسين وقوة الحركة الوطنية(حزب الشعب الجزائري- حركة انتصار الحريات الديمقراطية والمنظمة الخاصة) لقد طرحت قضية قيادة المسار الثوري عشية الإنتخابات 1948 الخاصة بالمجلس الجزائري، حيث كان المناضلون يتساءلون عن مدى قدرة قيادة الحركة على توجيههم والسير بهم إلى نهاية المطاف.[1]

هذه صورة مصغرة عن الأجواء التي سبقت انتخابات الرابع أفريل 1948 أمّا عن الخروقات والمخالفات العمدية أثناء مرحلتي التصويت والفرز والتصفيات فقد شملت كل المراكز في مختلف الأماكن والبلديات على مستوى القطر الجزائري بكامله وبأشكال وألوان إبعاد ممثلي الأحزاب السياسية عن مكاتب الإنتخابات ومنعهم من مراقبة العمليات وإخراجهم ساعة فتح لصندوق وحجز ورقات الإنتخاب في كثير من الجهات وعدم تسليمها إلاّ في آخر ساعة، أمّا عن العنف والإرهاب اللذين مورسا في بعض النواحي على المنتخبين وقت التصويت الموافق للرابع من أفريل 1948 ، فالمشهد الذي تقدمه لنا وثائق حركة انتصار الحريات الديمقراطية هو أشبه بحالة الحصار العسكري، فمدينة يوغار تشاهد تحرك مختلف قوى الأمن من جندرمة وفرق اللفيف الأجنبي ووحدات الجيش والشرطة والحرس المتنقل في كل الإتجاهات راجلة وفي السيارات المصفحة والدبابات بهدف ترويع الناخبين وتخويفهم.[2]

---

[1]- أحمد مهساس، المصدر السابق، ص309.

[2]- عبد الحميد زوزو، الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية والثورة التحريرية، ج1، المرجع السابق، ص736.

فقد مارست الإدارة الإستعمارية ضغطاً على الناخبين والمترشحين الوطنيين قبل يوم الإقتراع باعتقال بعض مترشحي حركة الإنتصار بتهمة التهجم على الإدارة، ومنع تجمع الوطنيين وكذلك أعداد من الصحافة(مثل جريدتي المغرب العربي والعمل الجزائري).[1]

صدر قانون الجمعية الجزائرية بمقتضى التشريع الذي أقرته الجمعية الوطنية الفرنسية يوم 27 أوت حيث أكد على انتهاج السياسة الإندماجية كذريعة لضمان سيطرة الأقلية الأوربية حوالي(900,000) على كافة الشعب الجزائري(8,000,000) لرفض هذا التشريع من طرف الجميع حتى من طرف منتخبي الإدارة في المجموعة الإنتخابية من الدرجة الثانية، أمّا مواد القانون التي كانت كفيلة بفتح آفاق التقدم الحقيقي كإلغاء البلديات المختلطة أو فصل الدين عن الدولة أو تدريس اللغة العربية التي بقيت مجرد وعود لا غير.[2]

إن هذا القانون وما احتواه من إصلاحات طفيفة لم تعد تستهوي الشعب الجزائري الذي أخذ أكثر من أي وقت مضى يطالب بالإستقلال الوطني، فراحت الإدارة الإستعمارية تستعد للتزوير ولتحويل القانون إلى أداة قمع فكانت انتخابات الجمعية الجزائرية مبرمجة ليوم 15 جانفي 1948 ولا شك أن تأخيرها إلى هذا الوقت قد مكن من ضبط نظام انتخابات يقوم أساساً على التزوير.[3]

---

[1]- عبد القادر جيلالي بلوفة، **حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية الخروج من النفق: من اكتشاف المنظمة الخاصة الى اندلاع الثورة التحريرية 1950-1954**، ط$_2$، نوميديا للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص30.

[2]- أحمد مهساس، المصدر السابق، ص310.

[3]- المصدر نفسه، ص311.

جرت الحملة الإنتخابية في شهر أفريل 1948 في جو مشحون للغاية تخللتها مداهمات الشرطة، حيث أمر الحاكم العام "إدموند نايجلان"[1](ينظر ملحق رقم 06 ص150) السلطات الإستعمارية بأن تلقي القبض على ثلاثة وثلاثين مرشحاً من جملة خمسة وتسعين قبل التصويت، وقد ضرب نايجلان الإشتراكي الرقم القياسي في تزوير الإنتخابات طول مدة ولايته على الجزائر من 1947 الى عام 1952 في أول جلسة للمجلس الجزائري المنتخب يوم 21 ماي 1948، كان توزيع النواب المسلمين الجزائريين على الشكل التالي:

(43) نائباً من مرشحي الإدارة الإستعمارية، (9) نواب مرشحي حركة الإنتصار الحريات الديمقراطية (8) نواب مرشحي الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري.[2]

هكذا إذاً جرت الإنتخابات في أجواء من الحرب والحصار وبالطرق الممنوعة وبالأساليب الجائرة وبالكيفية التي أوصى بها الوالي العام" نايجلان"، وبالرغم من العراقيل والضغوط المذكورة فازت حركة الإنتصار بنسبة 30,6٪ من الأصوات في الدور الأول وجاء النتيجة النهائية بالشكل التالي في القسم الإنتخابي الثاني:

- المستقلون تحصلواعلى 241000 صوت ولهم 42 مقعداً.
- حزب حركة الإنتصار تحصل على 165029 صوتا وله 9 مقاعد.
- حزب البيان الجزائري تحصل على 107236 صوت وله 8 مقاعد.

---

[1]- إدموند نايجلان: والي عام للجزائر لمدة ثلاث سنوات، استهل حكمه غداة وصوله الى الجزائر في 25 فبراير 1947، وبطل تزوير الإنتخابات في الجزائر عام 1948، ينظر، عبد الحميد زوزو، الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية، ص737.

[2]- يحي بوعزيز، سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية الجزائرية،المرجع السابق، ص124.

- الحزب الشيوعي تحصل على 11600 صوت وله صفر.

- الحزب الإشتراكي له صوت واحد.[1]

- الراديكاليون لهم 6 مقاعد.

- الاشتراكيون حصلواعلى 33000 صوت ولهم 4 مقاعد.

- الشيوعيون حصلواعلى 5530 صوتاً ولهم مقعد واحد.

وإذا جمعنا أصوات الإئتلاف الفرنسي(40+9+6)= 55+42 أصوات الإداريين المسلمين، وتكون الإدارة الفرنسية قد ضمت لنفسها 95 صوتاً.[2]

ان انتخابات أكتوبر 1947 كانت انتصاراً ساطعاً لم نحسن استغلاله وانتخابات المجلس الجزائري عام 1948 كانت مقاومة شديدة واجهها الحزب بكل استحقاق وشرف، لكن يجب القول أن هذين الحدثين الهامين لم يدرسا بصفة موضوعية من أجل القيام بمقاومة أحسن تنظيماً أو استعفاءاً ساطعاً، ومن دون أن ننكر بسالة المناضلين الذين واجهو انتخابات 1948 يجب علي أن أقول بأن الحزب لم يكن في أحسن تنظيم.[3]

وبغض النظر عن النتائج النهائية للانتخابات يمكن الوقوف عند الإستنتاجات والملاحظات الآتية:

---

[1]- عبد الحميد زوزو، الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية،المرجع السابق، ص739.

[2]-المرجع نفسه، ص740.

[3]- يحي بوعزيز، **الإتهامات المتبادلة بين مصالي الحاج واللجنة المركزية وجبهة التحرير الوطني 1946-1962**، د.ط، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص33.

- استطاعت الإدارة الإستعمارية الفرنسية من خلالها إبعاد الوطنيين الجزائريين من المجلس الجزائري المنتخب، فلم تتحصل حركة الإنتصار سوى على تسعة مقاعد من مجموع 120 مقعد وحصلت حركة الإنتصار الحريات الديمقراطية على 30782 صوت بنسبة 16٪ فقط من مجموع الأصوات في المقاطعات الإنتخابية الأربعة عشر بعمالة وهران، نظراً للضغط الإستعماري والتزوير وميل الإدارة الواضح الى جانب المترشحين الأحرار الموالين لها، ودفع هذا الوضع الإستعماري كثيراً من قادة الحزب الى ضرورة تقوية الجهاز السري شبه العسكري وهو المنظمة الخاصة.[1]

أصبح وهم العمل الشرعي ظاهراً للعيان، فبعد الجزرة الإنتخابية جاءت العصا التي تطرح المسألة في مستوى القوة الجسدية، فالبديل لم يكن بين الرضوخ أو الإنسحاب، بل بين أن تناضل أو تكف عن الوجود، فلم يبق أمام مصالي الحاج والقيادة سوى العودة الى الخط المحدد في مؤتمر فيفري 1947 أي نحو أفق العمل المسلح الذي كان مبرر إنشاء المنظمة الخاصة.[2]

إن تقرير اللجنة المركزية سنة 1948 رفض فكرة مصالي المتمثلة في رغبتها في إعداد مخطط أمن للحركة، وبقي التقرير مركزاً على أفق ثورية فورية وطالب بأن تكون الأولوية للمنظمة الخاصة في توزيع الإطارات الذين توفرهم عملية إعادة التنظيم، وصودق على التقرير بالإجماع ما عدا صوتين هما دردور الذي صوت بلا وصوت مصالي الذي امتنع عن التصويت، ويمكن تفسير الموقفين بسهولة: فإن دردور لا يؤمن بالعمل الشرعي، وأمّا مصالي فلم يكن يرى المشكل مطروحاً في صيغة العمل واللاعمل أو

---

[1]- عبد القادر جيلالي بلوفة، حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية،المرجع السابق، ص31.
[2]- حسين آيت أحمد، **روح الإستقلال مذكرات مكافح 1942-1952**، تر: سعيد جعفر، د.ط، منشورات البرزخ، د.م، 2002، ص165.

الشرعية والسرية، لقد كان مع العمل المسلح لكنه عمل خاضع للمتطلبات السياسية، وليس اعتماد العمل باعتباره مبدءً مطلقاً(وسنرى بأية طريقة سيدافع عن المنظمة الخاصة).

وقد حلّ النزاع بطريقة عنيفة بإقصاء الأمين دباغين من حركة انتصار الحريات الديمقراطية في 2 ديسمبر 1949 لعدم الإنضباط واللاعمل الإرادي ورفضه وضع تعويضاته كنائب تصرف الحزب، وكان هذا الإقصاء نتيجة أزمة سميت "الأزمة البربرية".[1]

ومن بين كل الذين عالجوا هذا الموضوع فإن السيد بن يوسف بن خدة[2] هو الأكثر وضوحاً في الرؤية والأقرب إلى الحقيقة، حيث يرجع المسألة إلى حجمها الطبيعي مؤكداً<< أنّ السياسة الإستعمارية هي التي مهدت لتلك الأزمة قصد توظيفها من أجل تقسيم أبناء الشعب الواحد وتعميم بعض المصطلحات المساعدة على تكريس فكرة الأمة الجزائرية في طور التكوين>> وهو الشعار الذي كان قد رفعه في الثلاثينات من القرن العشرين السيد موريس توريز، الأمين العام للحزب الشيوعي الفرنسي وتبناه سائر الشيوعيين الجزائريين، ولتوضيح فكرته يضيف السيد ابن خدة قائلاً:<< يعود ظهور النزعة البربرية في صفوف الحزب إلى سنتي 1946-1947>>.[3]

وبالرجوع إلى كل هذه المعطيات والتوقف عندها ملياً، نستطيع التأكيد على أن يسمى بالأزمة البربرية إنما هي مؤامرة خططت لها الإدارة الإستعمارية لزرع الشقاق في أوساط حزب الشعب الجزائري قصد منعه

---

[1]- بنيامين سطورا، **مصالي الحاج 1898-1947: رائد الوطنية الجزائرية**، د.ط، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص 201.

[2]- بن يوسف بن خدة: ولد بالبرواقية(المدية) في 20 فيفري 1923، التحق بحزب الشعب في غضون الحرب العالمية الثانية، وسجن في 1943 بتهمة الدعاية ضد التجنيد، عين في اللجنة المركزية لحزب الشعب 1947، وعاش الأزمة التي أصابت حزب الشعب 1953 توفي سنة 2003، ينظر، محمد عباس، **رواد الوطنية شهادات 28 شخصية وطنية**، د.ط، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص98.

[3]- محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، ج4، د.ط، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2015، ص46.

من توظيف الدروس المستخلصة من حركة مايو الثورية التي برهنت بما لا يدع أي مجال للشك، على أن الشعب الموحد وراء قيادة متنورة قادر على صنع المعجزة، وقد استفاد من مراحل تنفيذ المؤامرة كل من الشيوعيين واللائكيين الذين يهمهم ضرب الإيديولوجية[1] الوطنية في أعماقها، أمّا الشيوعيون فإنهم وجدوا فيها ضالتهم التي ركبوها للتدليل على أن الأمة الجزائرية لم توجد بعد، وما العرب والقبائل إلاّ بعض العناصر المكونة لها وهي ملزمة بالعمل على أن تتعايش مع بقية العناصر التي من جملتها اليهود والفرنسيون والإيطاليون والمالطيون والإسبان والأتراك، وأمّا اللائكيون فإنهم استغلو الوضع الجديد للمطالبة بتحييد الإسلام عن كل نشاط سياسي خاصة وأن معظمهم من ضحايا حركة التنصير في الجزائر.[2]

ولقد كان السيد كريم بلقاسم من المسؤولين الأوائل الذين تفطنوا للمؤامرة، وتصدوا لها بكل إمكانياتهم المادية والأدبية، يكفي أنه كان يردد في سائر الإجتماعات التي كان يترأسها عبر مختلف أنحاء ولاية تيزي وزو: << إن النزعة البربرية لا يمكن إلاّ أن تضر مساعينا الوطنية، إنها سلاح فتاك نضعه بأنفسنا بين أيدي الإستعمار الذي هو عدونا، وفي يوم من الأيام سوف تقودنا هذه الفكرة الى التناحر فيما بيننا نحن الذين توحدنا عقيدة واحدة هي الإسلام>>.[3]

لقد سعت الإدارة الإستعمارية إلى محاصرة عمل ونشاط حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية بافتعال مشاكل داخل الحزب، ومن خلال التفرقة بينه وبين الأحزاب الجزائرية الأخرى، ففي إطار الحملات

---

[1]– الإيديولوجية: هي ناتج تكوين نسق فكري يفسر الطبيعة والمجتمع والفرد، وقد برزت مجموعة منها في القرن الماضي، كان من أهمها الصهيونية، النازية، الشيوعية والتطرف، وهي مجموعة من النظريات والأهداف المتكاملة التي تشكل قوام برنامج سياسي اجتماعي أو مذهب أو عقيدة أو نظام، ينظر، محمد نبهان، المرجع السابق، ص44–56.

[2]– محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج4،المرجع السابق، ص46.

[3]– المرجع نفسه، ص47.

الإستعمارية الدعائية وصفت حركة الإنتصار بالحزب الراديكالي[1]، وهذا يؤكد سير الحزب على خطى ثابتة لتحقيق برنامجه وأهدافه القائمة إلى الإستقلال والتحرر رغم المضايقات ونقص الوسائل المادية.[2]

إذ لسنة 1953 قيمة خاصة في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، إذ خلالها وقعت الأزمة داخل حركة انتصار الحريات الديمقراطية"، والتي أدت الى انشقاقات واصطدامات داخل صفوفها، كان لها تأثير ووقع على المناضلين وظهرت هذه الإختلافات على مستوى الهياكل القاعدية للحركة ومن جهة أخرى ولدت هذه الأزمة همة الإستعداد والتحضير الفعلي للثورة التحريرية، وذلك بفعل اللجنة الثورية للوحدة والعمل(CRUA).[3]

- المؤتمر الثاني لحركة انتصار الحريات الديمقراطية(أفريل 1953)

بدأت التحضيرات لعقد المؤتمر الثاني ل" ح.إ.ح.د" منذ مارس 1952 إذ كان من المقرر عقده في شهر جويلية من نفس السنة، إلاّ أن اعتقال " مصالي الحاج" في ماي بمدينة "أورليان فيل"(الشلف) حالياً عقب جولات في المدن الجزائرية ووضعه تحت الإقامة الجبرية بمدينة نيورتNiort بفرنسا أخلط أمور وترتيبات الحركة من أجل عقد لمؤتمر وحرصاً من القيادة الى جعل الرئيس مصالي الحاج يشارك في المسيرة عامة ويساهم عن كثب في التحضير للمؤتمر أوفدت إليه عدة مرات بعض أعضائها.[4]

---

[1]- الراديكالي: مذهب الأحرار المتطرفين الذين يطالبون بالإصلاحات الجذرية ولا يقبلون التدرج وذلك لتحسين الأحوال الإقتصاديةوالإجتماعية والسياسية للمجتمع، وتمثل الراديكالية أقصى يسار وتأتي الليبرالية في المقام الثاني ويليها مذهب المحافظين الذي يعارض أية تغييرات جوهرية، ينظر، محمد نبهان، المرجع السابق، ص157.

[2]- عبد القادر جيلالي بلوفة، حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية، المرجع السابق، ص32.

[3]- المرجع نفسه، ص319.

[4]- عبد القادر جيلالي بلوفة، حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية، المرجع السابق، ص319.

عقدت ح.إ.ح.د لقاءات جهوية في وهران، الجزائر، قسنطينة، ومنطقة القبائل تحضيراً للمؤتمر الذي كان أيام 4، 5، 6 أفريل 1953 بمدينة الجزائر حضره حوالي (100) مندوب هم أعضاء اللجنة المركزية والمكتب السياسي للحركة ونوابها في المجلس الجزائري قصد تنسيق حملة لدفع المؤتمر الى تبني قرار إعادة تشكيل " المنظمة الخاصة" علما بأن بن بلة أحمد ومحساس أحمد، تمكنا من الفرار من سجن البليدة 1952 والتحاقهم بالقاهرة زاد هذا من أمل وإعادة إحياء وتشكيل هذه المنظمة.

كان مصالي الحاج من أنصار هذه الفكرة ويكون قد قدم اقتراحاً الى اللجنة المركزية حول هذه القضية، وعلى العكس من هذا الرأي يرى آخر بأن مصالي الحاج لم يكن متحمسا لإعادة تأسيس خلايا المنظمة الخاصة، وأدى هذا الى ابتعاد الشباب من مناضلي ومنخرطي هذه المنظمة عن مصالي نهائيا، وتنفيذاً للقرارات انتخب المؤتمر لجنة المشكلة من مصالي الحاج وحسين الأحول[1]، بن يوسف بن خدة، مولاي مرباح[2]، لغرض تعيين اللجنة المركزية الجديدة، وفعلاً في ماي 1953 تشكلت اللجنة من سبعة وعشرين عضواً واجتمعت لإنتخاب الأمين العام المقترح من قبل مصالي الحاج وهو بن يوسف بن خدة، حيث تم التصويت عليه أميناً عاماً ثم قام هو الآخر بتعيين أعضاء مساعدين له في إدارة الحزب، ويلاحظ على التشكيلة الجديدة للجنة المركزية وإدارة الحزب عموماً ما يلي[3]:

1- غياب العناصر الثورية أي مناضلي المنظمة الخاصة.

2- الإستغناء عن المقربين من مصالي الحاج وهم مزغنة، مرباح.

---

[1]- حسين الأحول: ولد بسكيكدة 1917 من أبرز معارضي مصالي في اللجنة المركزية، كان على صلة بالعناصر الثورية، وقدم يد المساعدة للجنة الثورية للوحدة والعمل توفي 1995، ينظر، محمد عباس، المرجع السابق، ص58.

[2]- مولاي مرباح: ولد سنة 1912 انخرط في حزب الشعب أثناء نفي مصالي 1945، وقف الى جانب مصالي في أزمة 1953 توفي أواخر التسعينات، ينظر، المرجع نفسه، ص336.

[3]- عبد القادر جيلالي بلوفة، حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية، المرجع السابق، ص323.

وهو الأمر الذي فسره البعض بالإنقلاب على مصالي بإعادة أنصاره على القيادة وهذا ما زاد الأمور تعقيداً أكثر من ذي قبل.[1]

وعلى إثر ذلك قدم مصالي انتقادات كثيرة للمؤتمر الذي عده مصطنعاً ويهدف إلى طرد أنصاره من اللجنة المركزية، واعتبر أنصار اللجنة المركزية مصالي جائراً في أحكامه مغتراً بشخصيته.

وقد طالب الثوريون بإعادة بعث المنظمة الخاصة وانتهوا إلى تكريس سيادة المركزيين، وهذا ما أغضب مصالي وأنصاره الذين دخلوا في معركة مفتوحة مع خصومهم.[2]

وقد عاود مصالي الحاج المطالبة بمنحه كل السلطات وسحب ثقته من الأمين العام يوسف بن خده، لكن إدارة الحزب تجاهلت ذلك، ثم أرسلت وفداً للتفاوض مع مصالي في نيور، لكن دون جدوى وعاود مصالي في مستهل عام 1954 تأكيد مطالبه وهدد بطرح النزاع على القاعدة[3]، علماً بأن رئيس الحزب في النظام الداخلي ليس من صلاحيته عزل الأمين العام، بل ترشيحه فقط وتقوم اللجنة المركزية بقبوله أو رفضه، وبذلك يقول مصالي الحاج:<< قد فتح باب الأزمة على مصرعيها>>.[4]

وفي الثالث عشر الى الخامس عشر من شهر جويلية 1954 بلغ النزاع ذروته وتطور الموقف إلى مشاحنات ومؤامرات، سعى فيها كل طرف الى ربح المعركة السياسية، ووضحت الأزمة للمناضلين عندما انعقد مؤتمر سمي فيما بعد بالمصاليين في " هونرو" ببلجيكا وسموه : المؤتمر الإستثنائي لحركة انتصار

---

[1]- عبد القادر جيلالي بلوفة، حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية، المرجع السابق، ص323.

[2]- عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص261.

[3]- المرجع نفسه، ص261.

[4]- عبد القادر جيلالي بلوفة، حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية، المرجع السابق، ص324.

الحريات الديمقراطية، وقد اصدر قراراته بحل اللجنة المركزية للحزب وفصل المسؤولين المتسببين في الإنحراف، ومنح الثقة المطلقة لمصالي لإعادة المبادئ الثورية.[1]

ومن 14 إلى 16 أوت من نفس السنة عقد المركزيون مؤتمر الحزب في حي الثغريين في الجزائر العاصمة، وقد أدان قرارات "هونرو"، وقرر إقالة مصالي من الحزب وجماعته وبذلك حدثت القطيعة نهائيا ، ودخل الحزب العديد في مرحلة الإنقسام والتنافس، ولكن كلا الطرفين احتفظ باسم الحزب : حركة انتصار الحريات الديمقراطية، فالمصاليون يمضون باسم المكتب السياسي لحركة الانتصار والمركزيون يوقعون باسم اللجنة المركزية لحركة الإنتصار وبهذين الإسمين أصدر الطرفان بيانيهما عن أول نوفمبر[2] بعد ثمانية أيام من بدأ الثورة من قبل السلطات الإستعمارية والتي ألقت القبض على جماعات كبيرة من رجاله.[3]

[1]– مولود قاسم نايت بلقاسم، **ردود الفعل الأولية داخلاً وخارجاً على غرة نوفمبر أو بعض مآثر فاتح نوفمبر**، د.ط، دار الأمة، الجزائر، 2007، ص39.

[2]– المصدر نفسه، ص40.

[3]– حمدي حافظ، محمود الشرقاوي، المرجع السابق، ص55.

المبحث الرابع: الجبهة المشتركة للدفاع عن الحرية واحترامها

لقد كانت الإدارة الإستعمارية تهدف من وراء التزوير إلى تعميق الشقة بين الهيئات والأحزاب الوطنية ومنع إقامة وحدة وطنية حتى لا يقوى عليها الخطر، وتشتد المقاومة ضدها وأدرك ساسة الأحزاب ذلك خاصة وأن سنوات الأربعينات اشتد فيها الإرهاب الإستعماري بشكل فظيع وأصبح الشعب يتعرض للمزيد من التنكيل والتقتيل دون سبب، وإزاء ذلك قرر ساسة الأحزاب تأليف جبهة قوية لتواجه ذلك التحدي الإستعماري بمثله،[1] وبعد اتصالات ومشاورات عديدة بين مختلف الأحزاب حصل التقاء نسبي في وجهات النظر المختلفة وتم إنشاء هيئة" الجبهة المشتركة للدفاع واحترام الحرية" من حركة الإنتصار والإتحاد الديمقراطي وجمعية العلماء والشيوعيين.[2]

تأسست رسمياً الجبهة في 5 أوت 1951 خلال الإجتماع الذي شهدته قاعة سينما(دينازاد) بالعاصمة، وعلى إثر اجتماع اللجنة التحضيرية المؤسسة فيما بين 22 و24 جويلية أصدرت يوم 25 جويلية بلاغاً أوضحت فيه الأسباب التي دعت الأحزاب إلى تكوين هذه الجبهة وعين الشيخ العربي التبسي رئيساً لها، كما تم تشكيل مكتبها الدائم من عشرة أشخاص.[3]

وكانت الجبهة تطالب بحل المجالس المداسة وبانتخابات حرة وبتنفيذ فصل الدين عن الدولة وترسيم اللغة العربية، وإطلاق سراح المعتقلين والإفراج عن الزعيم أحمد مصالي الحاج، والمقصد الحقيقي من هذه المطالب هو جمع سائر أحزاب الأمة ومنظماتها في هيئة واحدة ولعمل مشترك.[4]

---

[1]- يحي بوعزيز، سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية الجزائرية، المرجع السابق، ص124.

[2]- عبد الرحمان بن محمد الجيلالي، **تاريخ الجزائر العام**، ج5، د.ط، دار الأمة، الجزائر، 2010، ص253.

[3]- علي كافي، المصدر السابق، ص53.

[4]- أحمد توفيق المدني، **هذه هي الجزائر**، د.ط، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 2001، ص179.

ومن بين الأهداف التي أعلنت عنها الجبهة:

1- إلغاء الإنتخابات التشريعية المزعومة التي جرت في 17 جوان 1951.

2- احترام حرية الإنتخابات في القسم الثاني.

3- احترام الحريات الأساسية: حرية الضمير والفكر، والصحافة والإجتماع.

4- محاربة القمع بجميع أنواعه.

5- إنهاء تدخل الإدارة في شؤون الديانة الإسلامية.[1]

ألقى رئيسها الشيخ العربي التبسي، خطاباً جاء فيه على الخصوص<< هذه جبهة لا تسأل أحداً إذا كان مسلماً أو مسيحياً أو يهودياً، إنما نسأله هل هو مناضل في سبيل الحق، مكافح في سبيل الحرية...>>.

وبديهي أن الدارس سيكتشف من خلال هذه الجمل السبب الرئيسي الذي جعل ظهور يبدو للرأي العام، وكأنه مفاجئ فالمؤسسون للجبهة كلهم معنيون بالأهداف الخمسة المذكورة أعلاه، وبالتالي فإن استجابتهم لنداء التأسيس لم تتطلب أي جهد ولم تفرض على أحد التنازل عن أي شيء بل إن الجميع قد وقع بدرجات متفاوتة ضحية استبداد الإدارة الإستعمارية وتزييف الإنتخابات على جميع المستويات.[2]

وبعد أسبوعين من تاريخ التأسيس دعت رئاسة الجبهة الى مهرجان شعبي انعقد في الملعب البلدي بحسين داي يوم 1951/08/19 وحضره آلاف الجزائريين وبتلك المناسبة ركز الشيخ العربي التبسي وهو يخاطب الجماهير الشعبية على ضرورة فصل الدين عن الحكومة واستنكر على الإدارة الإستعمارية معاملتها الشاذة للإسلام والمسلمين، في إطار نشاط الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها،

[1]- جريدة المنار، **الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها**، ع6، الجزائر، 2007، ص3.

[2]- محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1،المرجع السابق، ص257.

ساهمت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في تعبئة جماهير الشعب حول مطلب تقرير المصير، وشاركت في كثير من المهام التي لها علاقة مباشرة بحماية حقوق المواطنين ومصالحهم، ويأتي في مقدمة تلك المهام العمل الجماعي الذي أنجزه وفد الجبهة الذي انتقل الى ناحية أريس من التحقيق في أعمال العنف والإرهاب التي تعرض لها سكان القرى المكونة للناحية بسبب معارضتهم لمحاولات التزييف التي قامت بها الإدارة الإستعمارية بمناسبة انتخابات 1951/06/17.[1]

وفي يوم 1951/09/30 عقدت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين مؤتمرها الثاني بعد انتهاء الحرب الإمبريالية[2] الثانية، وقد كان التقرير الأدبي الذي قدمه الشيخ محمد البشير الإبراهيمي مشتملاً على ثلاثة محاور هي: المشروعات والمواقف والنصائح، أمّا البيان الختامي فقد ألقاه الشيخ العربي التبسي وجاء فيه على الخصوص<< إننا مستعدون للمشاركة في النهضات السياسية، لأن السياسة تدخلت في الدين ولأننا نشاهد أن موقف فرنسا مع الإسلام في الجزائر موقف شاذ>>.[3]

ولقد كان لوفد جمعية العلماء المسلمين الجزائريين نشاط حثيث خصوصاً خلال تواجدهم بالعاصمة الفرنسية ليكثف الإتصالات مع أبناء الجالية الجزائرية ومساعيهم الرامية الى إقامة حفلة كبيرة بالوفود العربية الإسلامية في يوم 1951/12/08، ولقد كان الحسبان أن يحضر هذه الحفلة مايربو على 50 ألف جزائري، لكن الحكومة الفرنسية قررت منع الحفل وأمرت بإلقاء القبض على ما يزيد عن ستة آلاف من الجزائريين وهو الأمر الذي جعل الشيخ العربي التبسي بصفته رئيساً للجبهة الجزائرية للدفاع عن

---

[1]- محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1،المرجع السابق، ص257.

[2]- الإمبريالية: ظاهرة اقتصادية عسكرية ظهرت في العصر الحديث على أقدام الدول الإستعمارية أي الرأسمالية الصناعية على التوسع وفرض سيطرتها على شعوب وأراضي بدون رضى تلك الشعوب، ينظر، محمد نبهان، المرجع السابق، ص37.

[3]- محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1،المرجع السابق، ص258.

الحرية واحترامها يرسل برقية استنكار إلى رئيس الوزراء الفرنسية، جاء فيها خاصة إن الجبهة تستنكر بشدة منع الحكومة الفرنسية للحفلة وتحتج ضد القرار الجائر، الذي يمس من كرامة الدبلوماسيين العرب والمسلمين وتبدي عواطفها نحو هذه الوفود التي أثبتت تضامنها مع الشعب الجزائري.

المبحث الخامس: المنظمة الخاصة " O.S "

تشكلت النواة الأولى للمنظمة السرية بعد انعقاد المؤتمر الأول لحركة انتصار الحريات الديمقراطية في فيفري 1947، وكانت بمثابة الجناح العسكري للحزب وأوكلت لها مهمة جمع السلاح وتدريب الرجال تحضيراً لثورة التحرير ضد الإحتلال.[1]

فانفصل بذلك الحزب الوطني الثوريMTLD إلى جناحين أحدهم سياسي والآخر عسكري، ويعتبر الجناح العسكري هو العنصر الأساسي والفعال في التنظيم الثوري ويدعي ب(مخ) بمعنى أنه صاحب القرار الأخير في مواجهة الإستعمار بحكم أنه يتحكم في كل الوسائل الضرورية للثورة، أمّا العمل السياسي الذي يقوم به MTLD فما هو إلاّ ذر للرماد في عيون الإستعمار، وقد بلغ عدد أعضاء هذه النواة 3 آلاف مناضل في عام 1950 أغلبهم إن لم تقل كلهم من مناطق ريفية فلاحية يتميزون بالإخلاص، وقد عين محمد بلوزداد كأول مسؤول على المنظمة الخاصة بصفته عضواً بارزاً في تنظيم اللجنة المركزية للشباب التابع للحزب في العاصمة، ولمّا توفي خلفه حسين آيت أحمد[2] لكنه أبعد بعد عام بسبب شك القيادة بأن له ضلعاً في نشوب الأزمة البربرية، وعام 1949خلفه أحمد بن بلة[3]، محمد

---

[1]– طاهر العربي الزبيري، **مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخيين(1929–1962)**، د.ط، وحدة الرويبةANEP، الجزائر، 2008، ص38.

[2]– حسين آيت أحمد: ولد في 20 أوت 1926 بتيزي وزو بالقبائل الكبرى، انخرط في حزب الشعب الجزائري وهو في المرحلة الثانوية، من أعضاء المظمة الخاصة وأحد قادتها، ينظر، حسين آيت أحمد، المصدر السابق، ص15.

[3]– أحمد بن بلة: ولد سنة 1916، انخرط في حزب الشعب الجزائري وعمره خمسة عشرة سنة، ألقي عليه القبض من طرف السلطات الإستعمارية بعد حادثة بريد وهران، هرب من السجن سنة 1952، ثم دخله مرة ثانية واستمر في سجون فرنسا أكثر من ست سنوات حتى الإستقلال 1962، وأصبح رئيس للجزائر المستقلة، اعتقله من طرف هواري بومدين، أطلق سراحه 1979، توفي بعد وفاة الرئيس هواري بومدين، ينظر، روبير ميرل، **مذكرات أحمد بن بلة**، تر: العفيف الأخضر، ط$_2$، دار الآداب، بيروت، 1997، ص75، 76.

بوضياف وجيلالي بلحاج المدعو (كوبيس)[1]، وكان هذا الأخير عميلاً للمخابرات الفرنسية وإندس في المنظمة السرية، وتولى مهام التدريب وحسب ما رواه مصطفى بن بولعيد<< عندما كنا في سجن الكدية فقد كان مقرراً أن يعين جيلالي بلحاج قائداً للمنطقة السادسة(الصحراء) قبل أن يفتضح أمره ويتم القضاء عليه>>.[2]

كانت الشرطة تتعقب آثار المنظمة الخاصة منذ قضية (كاشرو) فقد أراد مناضلون تفجير صرح تم تدشينه في 15 أكتوبر 1949 من قبل الحاكم(ناجلان) تذكاراً للأمير عبد القادر لإبراز نفاق سياسة الحاكم العام، وقد فشلت المحاولة فقد تبلل الفتيل الذي كان سيشعل القنبلة بفعل الندى، لكن الشرطة علمت بالقضية وتتساءل عن وجود مجموعة سرية.[3]

وفي 5 أفريل 1950 قامت المنظمة السرية بالاستيلاء على 3,170 مليون فرنك فرنسي قديم من بريد وهران، وذلك لتوفير الأموال اللازمة لشراء الأسلحة فقد كان للمنظمة السرية 2500 مقاتل منظمين إلاّ أنه لم يكن لديهم أسلحة، وقد نجحت هذه العملية بفضل التنظيم المحكم من طرف بختى جلول(نميش) الذي زود المنظمة السرية بالمعلومات عن بريد وهران لأنه كان عاملاً هناك وأحمد بن بلة الذي كان مسؤولاً عن ناحية وهران والذي قاد مجموعة الكومندوس التي نفذت العملية بمشاركة سويداني بوجمعة.[4]

بالرغم من أن المنظمة العسكرية السرية استطاعت تجنيد نخبة من المناضلين الذين تتوفر فيهم شروط القيام بالعمل المسلح الثوري، والذين كان يتراوح عددهم ما بين 1000 و1500 منخرطاً منظمين في فرق

[1]– رابح لونيسي، **الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين**، د.ط، دار المعرفة، الجزائر، 2000، ص11، 12.

[2]– طاهر العربي الزبيري، المصدر السابق، ص38.

[3]– MahfoudKaddache, Tome2, op-cit, p1218.

[4]–طاهر العربي الزبيري، المصدر السابق، ص38.

بكامل مقاطعات ومناطق المنظمة عبر القطر الجزائري، وكان مهيئين من حيث التحضير العسكري ومن حيث الشروط المعنوية لتفجير ثورة تحريرية على كامل التراب الوطني، إلاّ أن حادثة تبسة كانت السبب في اكتشاف المنظمة الخاصة وأدى هذا إلى شلل شبه عام في نشاطها، وتأخير في قرار موعدها[1]، ويعود سبب اكتشاف المنظمة إلى اتصال أحد قيادة ناحية مدينة تبسة بمصالح المخابرات الفرنسية واطلاعها على وجود منظمة عسكرية سرية تحضر للقيام بعمل ثوري من أجل استقلال الجزائر، وسمى هذا الشخص مختار عبد القادر ويدعى رحيم[2]، وسارع إلى أول مركز شرطة ليروي بالتفصيل كل مجريات مغامرته دون أن ينسى إعطاء كل أوصاف ديدوش مراد وبن زعيم حسين والمسؤولين الرئيسيين في منطقة الشرق القسنطيني، ثم أفشى سر كل خلية تبسة فيما بعد[3]، وقد تم تكليف بن مهيدي الذي كان حينها رئيس محافظة قسنطينة بالتحقيق حيث سيطر رجال كومندو على" رحيم" الذي استطاع بعد تعرضه لجرح بليغ على الوجه والإفلات من مهاجميه، وكان الكومندو العادل يضم خمسة مناضلين حيث قام أحدهم مضاوي الحاج والمدعو(الدب) بالتمويه على شكوك الشرطة ورحيم بإشعار تبسة(18 مارس 1950 على الساعة السابعة مساءاً) وإخبارهم بأن اعتداء قد وقع على أبواب تبسة في واد الزناتي من قبل خمسة رجال يستعملون سيارة، وتم التعرف على السيارة في واد الزناتي وكذا اعتقال من كان على متنها بن زعيم محمد وهو مستشار بلدي لعنابة باسم حركة انتصار الحريات الديمقراطية وعجامي ابراهيم، كما تم اعتقال أصدقائهم بدورهم في عنابة.[4]

---

[1]– محمد لحسن زغيدي، معراج أجديدي، **نشأة جيش التحرير الوطني 1947–1954**، د.ط، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص47.

[2]–MahfoudKaddache, Tome2, op–cit, p1218.

[3]– عبد المجيد بوزبيد، **الإمداد خلال حرب التحرير الوطني شهادتي...**، ط2، مطبعة الديوان، الجزائر، 2007، ص18.

[4]– Mahfoud Kaddache, Tome2, op–cit, p1218.

ثم امتدت عمليات إلقاء القبض على المناضلين إلى كامل شرق البلاد ثم إلى القطر بأكمله، وأدت عمليات التفتيش التي أجريت إلى إلقاء القبض على المناضلين في عدة مدن: عنابة، سوق أهراس، قالمة، وادي الزناتي، سمندو، قسنطينة، ميلة، الخروب، الشقفه، سكيكدة، كما ألقي القبض في جيجل على مولود عمروش وعلى آخرين، واستطاع الإفلات من مخالب الشرطة كل من مراد ديدوش، محمد بوضياف، رابح بيطاط، مصطفى بن بولعيد، العربي بن مهيدي وكريم بلقاسم...وغيرهم.[1]

وفي شهر أفريل ألقت الشرطة الإستعمارية القبض فجأة على عبد القادر جيلالي بلحاج المدعو قوبيس عضو قيادة أركان المنظمة الخاصة والمسؤول عن التدريب العسكري على الصعيد الوطني، ولم يبد هذا الأخير أية مقاومة بل بالعكس راح منذ الإستنطاقات الأولى يكشف سر كل الهياكل وكل المخططات العسكرية لدى المنظمة الخاصة، وكان إلقاء القبض على أحمد بن بلة في ماي 1950 إحدى التبعات المباشرة لإفشاءاته عن هياكلها وبعض عناصرها أثناء التعذيب، أمّا الأخطر من ذلك أن الشرطة والقضاة المحققين استخدموا بلحاج عبد القادر كموجه للتهم الى المناضلين، ففي محاكمة عنابة مثلاً تقدم كشاهد إثبات ضد المنظمة واستمرت هذه الخيانة كذلك أمام محاكم أخرى.[2]

وقد اضطر الكثير من عناصر المنظمة الخاصة دخول السرية أو الإعتصام بالجبال أو الهروب إلى الخارج ومنهم أحمد بن بلة الذي هرب من سجن البليدة عام 1952 ليلتحق بكل من آيت احمد ومحمد خيدر وغيرهم من الذين هربوا إلى مصر من قبل.[3]

---

[1]- عبد المجيد بوزبيد، المصدر السابق، ص18.

[2]- المصدر نفسه، ص19.

[3]- رابح لونيسي، المرجع السابق، ص12.

وهناك من المناضلين من عاشوا في سرية وتنقلوا في المدن بأوراق تعريف مزورة أمدهم بها الحزب وغيرهم، كما تنقلوا بين عدة مناطق في الأرياف خاصة في الأوراس حيث مرّ أكبر عدد بها وبذلك أصيبت المنظمة بنكسة لم تكن تتوقعها، وتأثر أعضاؤها المسجونون وغير المسجونين واتهموا إدارة الحزب بأنها تخلت عنهم وتبرأت منهم بجعل القضية" مؤامرة" ومنذ ذلك الحين والحزب يعاني ويواجه الأزمات الصعبة.[1]

خلافاً للإشاعات التي كانت ترمي إلى تسميم العقول أكثر مما كانت تهدف إلى النهوض بالإعلام الموضوعي، فإن تفويض المنظمة الخاصة لم يكن تفويضاً كاملاً كما كانت تزعم آنذاك مديرية الشرطة، فكان تفويض المنظمة بين دفتي 1949-1950 لا يزال الغاية الوحيدة التي تود الإدارة الإستعمارية بلوغها، ومن ثم فإنه أصبح بإمكان المرء أن يدرك لماذا كانت الشرطة تعتبر كل اعتقال انتصاراً فكانت بورجو(Borgeud) وبلاشيط(Blachette) رغبة منها في خدمة الإستعمار الطويل، تبادر إلى تجسيم الإعتقالات لتحقيق مقصدين يتمثلان في تثبيط عزيمة المناضلين من جهة وفي إتقاء تواطؤ الجماهير مع المنظمة من جهة أخرى، غير أن العمليات التي كانت تقوم بها الشرطة في ذلك العهد عمليات اقتصرت في أغلب الأحيان على المراكز الحضارية، ولم تكن المهمة في هذه المناطق سهلة، ويكفي أن نرجع إلى الوقائع لنتأكد من ذلك.[2]

فقد اقتحمت شرطة الإستعلامات العامة منطقة بوداوو الواقعة بالقرب من العاصمة بحثاً عن سويداني وبوشعيب أنذاك واحد من رجالها، كما يشهد بذلك التقرير السري الذي أرسله كوست محافظ الشرطة الى

---

[1]- محمد الطيب العلوي، **مظاهر المقاومة الجزائرية 1830-1954**، ط.خ، المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 1994، ص296.

[2]- محمد يوسفي، **الجزائر في ظل المسيرة النضالية المنظمة الخاصة**، تر: محمد الشريف بن دالي حسين، ط2، منشورات ثالة، الجزائر، 2010، ص130.

عامل العمالة بالعاصمة، وجاء في تقرير ما يلي:<< لقد لقي كولي Cullet المفتش الأول حتفه وكان قبل ذلك بخمس سنوات قد سقط " ببلكور"، ومفتشان آخران جثتين هامدتين تحت رصاص أطلقه عبد القادر بودا ومصطفى خلال الإعتقالات التي تمت بين أول وثامن ماي 1945، وكانت الخسائر التي ألحقت بالشرطة في الميدان بمثابة درس لرجالها الذين كانوا أول من أدرك أن الأخطار التي يتعرضون لها عندما يطاردون أعضاء المنظمة الخاصة ستظل جسمية، وأصبح قلق الشرطة شديداً فأصبحت تتحاشى أن تخاطر وحدها في الأوراس والقبائل وكان لا بد من أن يساند الجيش هجومها فهنا وهناك، إذاً إعراب غير مباشر عن إجلال للمنظمة الخاصة.[1]

وتسمح المقاربة التركيبية للمعطيات المتاحة بالوقوف على عدة أسباب رئيسية لنجاح أجهزة الأمن الإستعماري في إماطة اللثام عن المنظمة الخاصة قبل البدئ بتفكيك المنظمة، الخيانة والإختراق، إذ تدفع كثير من الوقائع إلى الجزم بوجود تسريب للمعلومات من داخل المنظمة لصالح الإستعلامات الإستعمارية الأمر الذي يفرض التساؤل حول هوية من يقف وراء ذلك، فبن مهيدي حسب بن عودة بدأ يساوره إحساس قوي منذ أواخر 1947 في كون المسؤول الكبير" الجيلالي" عنصراً مندساً لحساب العدو وتعزيز هذا الإحساس بعد فشل بعض عمليات تهريب المتفجرات في الشمال القسنطيني بشكل يثير الريبة.[2]

كما أن عمر بوداود قد ارتاب لشخص عبد القادر جيلالي بلحاج حيث صرّح بما يلي:<< تميزت سنة 1949 عندنا بموجة من الإعتقالات بدأت بشخص بناي وعلي كان البحث عنه جارياً، فتم إيقافه في ميناء وهران وهو يتأهب للركوب إلى فرنسا يحمل أوراقاً مزورة، اعتقل بعد ذلك كل من ولد حمودة وعمر

---

[1]– محمد يوسفي، المصدر السابق، ص131.

[2]– مصطفى سعداوي، **المنظمة الخاصة ودورها في الإعداد لثورة أول نوفمبر**، د.ط، متيجة للطباعة، الجزائر، د.س، ص291.

أوصديق، هاشمي حمود وفي الأخير أنا لم تلك الإعتقالات وليدة الصدفة فقد وضعت الوشايات خطوات الشرطة على آثارنا، مما تسبب في إثارة الشكوك حولنا وارباكنا قبل من ذلك، وقد استرعى انتباهي حادث أثناء اجتماع الإطارات المنظمة الشبه عسكرية بالشراقة، كان جيلالي مفتشاً عاماً وعضواً في أركان المنظمة الخاصة، توجه إلينا يومها بكلام محير مثل قوله: لا ينبغي التخوف من الشرطة، إن تلقيتم استدعاء من طرفها فاستجيبوا لكن لوذوا بالصلابة أثناء الإستنطاق، إن فررتم فإن ذلك سيعتبر تأكيداً للتهمة الموجهة ضدكم في وقت سابق، كان ينصح بما يلي: يجب على العضو أن يتجنب الوقوع في القبض مهما كان الثمن، تسبب تغير التعليمات بهذا الشكل الغريب في تكدير صفو تفكيري>>.[1]

كان تشكيل المنظمة الخاصة ثم القمع المسلط عليها بصفة خاصة وراء الطلاق المعنوي بين المناضلين السريين والجهاز القانوني لا لحركة انتصار الحريات الديمقراطية، وهذا بالرغم من أن المبدأ المعتمد والذي ينص على أنه يجب على المنظمة الخاصة في أي حال من الأحوال التشويش على النشاط السياسي لا لحركة انتصار الحريات الديمقراطية، لكن قادة المنظمة السرية الذين ظلوا طلقاء اقترحوا إعادة تأسيس المنظمة السرية لكن وفق تصور جديد، حيث سترتكز المجهودات على التحضير لعمل مسلح في المناطق الجبلية خاصة في الأوراس وفي بلاد القبائل والونشريس، وحسب بوضياف لم ترد القيادة فوراً على المقترحات، لكنها قررت حل المنظمة الخاصة وإعادة إدماج أعضائها في الحزب، واستطاع الناجون من بين أعضاء المنظمة الخاصة بث روح ثورية ورغبة في العمل المسلح، وقد ذكر بوضياف أن ذلك لم يكن

[1]– عمر بوداود، **من حزب الشعب الجزائري الى جبهة التحرير الوطني: مذكرات مناضل**، تر: أحمد بن محمد بكلي، د.ط، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007، ص65.

عملاً منتظماً، ولكنه التضامن بين قدامى المنظمة الخاصة الذين لم يفقدوا الأمل في الإنتقال إلى الأفعال.[1]

لقد كانت المنظمة الخاصة رسمياً مُحلّة لكن الشعلة الثورية التي كانت أساس تكوينها لم تنطفئ فسواء كانوا في المنفى أو في السجون أو في مناصبهم الجديدة في الحزب، فغن قدامى المنظمة الخاصة كانوا يمثلون ثوريي الطليعة الذين أحبطهم الفشل بالتأكيد، لكنهم شداد متمرسون وعازمون على استئناف العمل المسلح، فتاريخ علاقاتهم وتاريخ محاولاتهم بعد 1951 يمثل المصادر الأساسية والمباشرة لدراسة أسباب اندلاع ثورة أول نوفمبر 1954.[2]

---

[1]- MahfoudKaddache, Tome2, op-cit, p1224.

[2]-op-Loc, p1225.

المبحث السادس: اللجنة الثورية للوحدة والعمل

بعد أن تنازلت اللجنة المركزية عن صلاحياتها لفائدة مصالي، انتقل أنصار هذا الأخير إلى مرحلة الهجوم، وفي الحقيقة بدأ المصاليون منذ مدة مساعيهم المفرقة وشرعوا في إعادة تنظيم شملهم دون علم قيادة الحزب وهاجموا مخالفيهم في الرأي ووقعت في حي القبة وبلدة الصومعة صدامات بينهم وبين بعض المناضلين الذين يتبنون وجهة نظر اللجنة المركزية فاندلعت المشادات بين الفريقين في شوارع العاصمة وبعض المدن الأخرى، ولم تتدخل الشرطة في الأمر لسبب بديهي إلاّ عزوا أن ذلك المشهد المؤلم قد ملأ قلوب المناضلين غضباً وحسرة، أولئك الذين ضحوا بكل شيء في سبيل هذا الحزب وهاهو اليوم يتفكك وينهار أمام أنظارهم بعد أن تلقى طعنة أصابته في النخاع، وبالرغم من ذلك لم يتحرك مصالي وهو في إقامته بمدينة نيور ولم يقم وزناً لضراعة المناضلين الذين تطور بهم الأمر إلى إقتتال الأشقاء بالسلاح.[1]

ونتج عن الخلافات الحادة بين اللجنة المركزية ورئيس الحزب وأنصاره أن انقسم الحزب إلى تيارين: تيار اللجنة المركزية أو المركزيين وكان لهذا التيار وأنصاره وجهة نظرهم في سياسة الحزب، أمّا التيار الثاني أو ما يعرف بالمصاليين وكان لهذا التيار وأنصاره وجهة نظرهم في سياسة الحزب وفي أعضاء اللجنة المركزية إلى درجة اتهامهم بالإنحراف والإنتهازية والإبتعاد عن المبادئ الثورية والأهداف المنشودة للحزب وهي المطالبة بالإستقلال، وهناك تيار ثالث يضم أعضاء المنظمة الخاصة الفارين الذين يعانون من متابعة الشرطة الفرنسية لهم بعد اكتشاف منظمتهم، ولكنهم أبو إلاّ أن يواصلوا عملهم النضالي في سرية تامة ورفضوا الخضوع لقرار الحركة بحل المنظمة، كما انضم أيضاً إلى إطارات المنظمة الخاصة أولئك الذين تم إقصاؤهم من الحزب لتعصبهم وتمسكهم بالدعوة إلى العنف الثوري وكذلك بعض الإطارات

---

[1]– بن يوسف بن خدة، **جذور أول نوفمبر 1954**، تر: مسعود حاج مسعود، ط2، دار الشاطبية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص334.

البارزة من الحزب لتمسكهم بفكرة مناهضة ولعدم ارتياحهم للإحتراف السياسي الذي تجاوزته الأحداث أنذاك.[1]

بدأ وقتئذٍ تيار التشاور بين إطارات حزب الشعب- حركة الحريات- المسؤولين على الولايات والدوائر وكانوا يتمنون إنقاذ وحدة الحزب، ولقد تجسد ذلك التيار فيما سيعرف باسم" اللجنة الثورية للوحدة والعمل" تأسست في 23 مارس 1954، ولم تكن حزباً ولا تشكيلة ولا تنظيماً سياسياً، بل كانت كما يدل عليه اسمها لحنة تسعى لإعادة بناء وحدة الصف داخل حزب الشعب- حركة انتصار الحريات الديمقراطية- ولقد رسمت لنفسها هدفاً واضحاً هو بعث حركة واسعة في أوساط الرأي العام، وقد تم تأسيس هذه اللجنة من طرف السادة محمد بوضياف وديدوش مراد، العربي بن مهيدي، مصطفى بن بولعيد ورابح بيطاط.[2]

كان بوضياف رئيس اللجنة الثورية يعمل جاهداً لإعادة حشد قدماء المنظمة الخاصة، أمّا المصاليون العازمون على البقاء أسياد الموقف فلم يكونوا يطيقون رؤية أية مبادرة من شأنها أن تثير الشك في صحة موقفهم، ولذا استاءوا كثيراً من تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل واغتاضوا لإصدار "صحيفة الوطني" وراحوا يشيعون أن ثمة تواطؤاً حصل بين اللجنة الثورية والمركزيين، ونددوا بذلك مهددين ومتوعدين[3]، ثم اعتدوا على السيد بوضياف[4] ورابح بيطاط [5]في شارع الديوان بحي القصبة السفلى بالعاصمة، لقد كان أعضاء اللجنة المركزية يرون أن أوان الشروع في المعركة المسلحة لم يحن بعد، في حين كان المصاليون

---

[1]- عقيلة ضيف الله، **التنظيم السياسي والإداري للثورة 1954-1962**، د.ط، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص334.

[2]- يحي بوعزيز، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين**، ط1، دار البعث، الجزائر، 1980، ص111.

[3]- بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر 1954، المرجع السابق، ص338.

[4]- محمد بوضياف: ولد سنة 1919 في المسيلة، مناضل في صفوف حزب الشعب ومسؤول عن المنظمة الخاصة في قسنطينة، وعضو في المجلس الوطني للثورة(1956-1962)، ينظر، محمد حربي، المصدر السابق، ص186.

[5]- رابح بيطاط: ولد سنة 1925 بقسنطينة انظم الى حزب خلال الحرب العالمية الثانية، عضو في المنظمة الخاصة، شارك في تأسيس جبهة التحرير وقائد للمنطقة الرابعة، ينظر، المصدر نفسه، ص188.

يقولون بأنهم لا يمكنهم عمل أي شيء حتى تطهر صفوف الحزب من المركزيين وأنصار اللجنة الثورية للوحدة والعمل، لكن أعضاء هذه اللجنة لم يأخذوا بعين الإعتبار كلا الرأيين وشقوا طريقهم التنظيمي بكل ثبات وعزم.[1]

شرعت اللجنة تسعى إلى تحقيق الأهداف التي تأسست من أجلها، فقررت الدعوة الى عقد مؤتمر موسع ديمقراطي لضمان الإلتحام الداخلي والخروج بقيادة ثورية، لكن أعضاءها فوجئوا بأن كل تيار قد دعا إلى عقد مؤتمر طارئ يقتصر على أنصاره فقط، أحدهما في بلجيكا وقد دعا إليه مصالي الحاج والثاني بمدينة الجزائر وقد دعا إليه الأحول حسين وجماعة المركزيين.[2]

لقد قرر المصاليون عقد مؤتمرهم الإستثنائي في أورني ببلجيكا من 13 إلى 15 جويلية 1954 وقد خرج المؤتمرون بالقرارات التالية:

1- إدانة جماعة الإنحراف عن سياسة الحزب وذلك على كل المستويات خاصة خلال عام 1953.

2- العودة إلى المبادئ الثورية للحزب وسياسته.

3- وضع الثقة المطلقة السياسي للحزب.

وبالنسبة للمركزيين فقد عقدوا مؤتمرهم الإستثنائي بمدينة الجزائر من 13 إلى 16 أوت 1954 وقد قرر المؤتمرون ما يلي:

1- رفض الإتهامات الموجهة لهم من طرف مصالي الحاج.

---

[1]- عبد الرحمان بن العقون، **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر**، ج3، ط$_2$، منشورات السائحي، الجزائر، 2008، ص462.

[2]- عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص164.

2- الحث على مواصلة الكفاح المسلح قصد تحقيق أهداف الحزب والشعب الجزائري.

3- التأكيد على القرارات التي اتخذها الحزب في المؤتمر الثاني وإدانة القرارات التي اتخذها مصالي الحاج" مزغنة" و"مولاي" في المؤتمر الإستثنائي بأورني.[1]

وباختصار إن القرارات الناتجة عن المؤتمرين تدل على مدى انغماس الحزب في الخلافات الداخلية وتماطل قيادته في العمل من أجل الإعداد للثورة التي كانت ترجع أسباب رفضها للكفاح المسلح الى خمول الشعب وعدم وعيه بل وعدم استعداده.[2]

وبانعقاد هذين المؤتمرين وخروج كل تيار بقرارات تدين الطرف الآخر وتتهمه بالخروج عن السياسة العامة للحركة الوطنية، يكون أعضاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل قد فشلوا في مهمتهم الأولى المتمثلة في توحيد صفوف الحزب من جديد عن طريق مؤتمر موسع وديمقراطي يمكنهم من الخروج بقيادة ثورية موحدة.[3]

لكن أعضاء اللجنة لم ييئسوا من تلك النتائج السلبية ولم يستسلموا للأمر الواقع، بل إنهم حاولوا استغلال تلك الخلافات التي تنشب من طرفي الحزب المتنازعين، فقرروا اطلاع القاعدة عن الصراعات الحادة بين قادة الحزب على السلطة وعملوا على إقناع الشعب بأهداف اللجنة الثورية المتمثلة في توحيد الصفوف قصد تفجير الثورة وإشراك الشعب فيها.[4]

---

[1]- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص338.

[2]- المرجع نفسه، ص339.

[3]- عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص165.

[4]- المرجع نفسه، ص165.

وبذلك انطلقوا للعمل الثوري المسلح بكل جدية عن طريق توفير كل أنواع الأسلحة وتدريب المتطوعين من الشباب على استعمالها وتحضير الأموال الضرورية للعمل المسلح، بل غن أعضاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل قد عملوا على توسيع الإتصالات بالقاعدة النضالية، فقد كان مسؤولو الفروع التابعة للجنة الثورية يقومون بتوعية الشعب وتعبئتهم لتبني الثورة، وهكذا شرع أعضاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل المتحمسون لإشعال نار الثورة المسلحة في الإعداد الفعلي للثورة والتخطيط لها[1]، وقد تم الإتصال بين أعضاء الجنة الثورة وقرروا الدعوة إلى عقد اجتماع خاص سري لا يحضره إلاّ إطارات المنظمة الخاصة العسكرية السرية الموزعون داخل البلاد، وهكذا عقدوا اجتماع (22) والتي انبثقت عنه هيئة تنفيذية هي لجنة الستة.[2]

- **اجتماع الإثنين والعشرين المنبثق عن اللجنة الثورية للوحدة والعمل:**

بادرت اللجنة الثورية للوحدة والعمل إلى دعوة العناصر الثورية لعقد اجتماع الإثنين والعشرين التاريخي يوم 25 جويلية 1954 بالعاصمة وتم التحضير لهذا الإجتماع في سرية تامة وعقد في منزل المناضل إلياس دريش بصالومبي(المدينة حالياً)، وكان طبيعياً أن تشرف اللجنة التحضيرية على الإجتماع حيث لعب القادة الرئيسيون الخمسة(بوضياف، بن بولعيد، ديدوش، بن مهيدي، بيطاط) الدور الأساسي في التنظيم وتوجيه الإجتماع إلى ما يخدم مطمحهم في المضي نحو تفجير الثورة، وحضره القادة الرئيسيون للمنظمة الخاصة عبر مختلف مناطق الوطن، وترأس الإجتماع بن بولعيد وقدم محمد بوضياف تقريراً شاملاً عن الوضعية السائدة وعن أزمة الحزب المريرة، والجهود التي بذلها هذا الإجتماع، وخلص التقرير

---

[1]– عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص167.

[2]– بن يوسف بن خدة، **نهاية حرب التحرير في الجزائر: اتفاقيات إيفيان**، د.ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.س، ص44.

إلى طرح المشكل الجوهري:<< نحن قدامى المنظمة الخاصة يرجع إلينا اليوم القرار في التشاور وتقرير المستقبل، وفي ظهيرة اليوم دار النقاش حول القضايا المطروحة، وتجلى موقفان: الداعون إلى الشروع في العمل المسلح، والمترددون بحجة أن الظروف الحالية لا تسمح بذلك، وبودلت الحجج بين الطرفين[1]، وكان التوجه الأول مدعوما بحماسة المناضلين المصممين على اتخاذ قرار ضرورة فعل شيء وعد الإنتظار، وقال ابن مهيدي كلمته المشهورة في وجه المتعللين " أرموا بالثورة إلى الشارع يحتضنها الشعب" وحسم سويداني بوجمعة النقاش بكلمات مؤثرة واجه بها الصامتين نعم أم لا، هل نحن ثوار؟ إذن ماذا ننتظر للقيام بهذه الثورة إذا كنا صادقين مع أنفسنا؟>>.[2]

وقد ضمت اللجنة المنبثقة عن اجتماع ال22 لتمثيلها بالخارج ممثلي حركة انتصار الحريات الديمقراطية بالقاهرة وهم محمد خيضر، حسين آيت أحمد، أحمد بن بلة، وأسندت إليهم مهمة الدعاية للثورة في الخارج وتموينها بالسلاح والذخيرة، وكانت اللجنة على اتصال دائم بهم لإطلاعهم على آخر ترتيبات إعلان الثورة وقد قامت لجنة الإعداد للثورة بتكثيف تحركاتها واجتماعاتها واتصالاتها داخل البلاد وخارجها، فعقدت سلسلة من الإجتماعات بالعاصمة، وفي شهر سبتمبر 1954 اجتمعت لجنة القادة الستة لدراسة القضايا التالية:

- نتائج الإتصالات والتحركات.
- قضية التنظيم السياسي والعسكري.

[1]- عبد الله مقلاتي، **التاريخ السياسي للثورة الجزائرية(1954-1962)**، ج2، د.ط، شمس الزيبان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص18، 19.

[2]- بوعلام بن حمودة، المرجع السابق، ص156.

أما في اجتماع 23 أكتوبر 1954 ب"الرايس حميدو" بالعاصمة الذي يعتبر آخر اجتماع تعقده لجنة القادة الستة فقد تقرر:

- تحديد إعلان الثورة.

- الإتصال بمناضلي المنظمة الخاصة السابقين وإشعارهم بالإستعداد لساعة الصفر.

- إبقاء تاريخ تفجير الثورة سراً.

- تحضير منشور يعلن الثورة ويوضح أهدافها وغايتها للشعب الجزائري وللعالم وشروط توفيق الكفاح المسلح والتي يأتي على رأسها اعتراف الحكومة الفرنسية بالدولة الجزائرية ووحدة ترابها.[1]

أمّا عن تحديد تاريخ اندلاع الثورة التحريرية في اغلب الروايات التاريخية المعاصرة أجمعت أن لجنة الستة قد اتفقت في البداية على أن يكون تاريخ 17 أكتوبر 1954 موعداً لانطلاق الكفاح المسلح في كافة أرجاء الوطن، وقد أخبرت جماعة القاهرة بهذا التاريخ، لكن تسرب الخبر عن طريق المناضل علال الفاسي الذي أخبر محمد يزيد دون قصد بهذا التاريخ، وإسراع هذا الأخير بإخبار أصدقائه باللجنة المركزية مما حدا باللجنة تغييره، واستقر الأمر في هذه المرة عند تاريخ ليلة الأول من شهر نوفمبر 1954، وقد ظل هذا التاريخ في طي الكتمان إلى أن اندلعت الثورة المسلحة، وبالنسبة للمواجهة السياسية والعسكرية للحركة الجديدة قررت اللجنة من الناحية السياسية أن تكون التسمية المستقبلية " جبهة التحرير الوطني" والعسكري" جيش التحرير الوطني"، أمّا عن اختيار تسمية الجبهة فالقصد من

---

[1]–زهير احدادن، **المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954–1962**، ط1، مؤسسة احدادن للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص11.

ورائه كان ترك المجال مفتوحا أمام كل لجزائريين مهما تعددت انتماءاتهم السياسية الإنظمام لهذا التنظيم السياسي الجديد فرادى.[1]

أمّا رئيس اللجنة محمد بوضياف فقد كان مقرراً أن ينتقل إلى القاهرة للإتصال بالوفد الخارجي وإذاعة نص بيان أول نوفمبر على موجات إذاعة صوت العرب، ورغم تأخر حصوله على تأشيرة الدخول من السفارة المصرية بسويسرا إلاّ أنه استطاع إرسال البيان بالبريد السريع ليتم إذاعته في الوقت المحدد، وكان من المفروض أن يعود الى الجزائر بعد إكمال المهمة التي سافر من أجلها لكن الظروف أجبرته على البقاء في الخارج.[2]

انطلقت الثورة في أول نوفمبر 1954 على شكل هجومات واسعة ضد عدد من الأهداف الإستراتيجية المنتشرة عبر عدة نقاط من الوطن، في توقيت واحد وكانت الأهداف المتوخاة من وراء هذه الخطة العسكرية المحكمة تحقيق لأهداف منها، أن ما حدث ليلة أول نوفمبر لم يكن عملاً مرتجلاً وعفوياً وإنما وليدة تخطيط وتحضير مسبق.[3]

إن انطلاق شرارة الثورة أفقد فرنسا زمام المبادرة على الساحة الجزائرية، وذلك منذ اللحظات الأولى وما يميز ردود فعل السلطة والمستوطنين إزاء غرة نوفمبر هو الإرتباك الشديد والمفاجأة بانطلاق الكفاح المسلح والذي لم تتوقعه على الأقل، وعملت فرنسا منذ الفاتح من نوفمبر بكل الوسائل لإخماد الثورة واستمرارية وجودها الإستعماري وتبرير ذلك بشتى التعليلات والأسباب.[4]

---

[1]– الغالي غربي، **فرنسا والثورة الجزائرية 1954–1958**، د.ط، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص88.

[2]– المرجع نفسه، ص89.

[3]– المرجع نفسه، ص90.

[4]– محمد العربي الزبيري، **الثورة الجزائرية في عامها الأول**، ط2، دار الحكمة، الجزائر، 2014، ص456.


خاتمة

خاتمة

إن التاريخ عبر ودروس، ومما لاشك فيه أن التاريخ السياسي للجزائر مليء بالانتصارات والأحداث، فقد ظهرت مجموعة من المنظمات السياسية بعد الحرب العالمية الأولى على أيدي العمال المغتربين، وكثير من المؤرخين يتفقون على أن سنة 1919 هي بداية ظهور الحركة الوطنية في الجزائر.

وقد كان لظهور هذه الحركة العديد من العوامل التي ساعدت على قيامها منها عوامل داخلية وأخرى خارجية وسياسية وحتى عسكرية.

وقد اتخذت الحركة الوطنية الجزائرية توجهات سياسية عديدة واختلفت تياراتها باختلاف مطالبها، فبعد الحرب العالمية الأولى تشكلت ثلاث تيارات رئيسية وهي التيار المعتدل والتيار الإستقلالي والتيار الإصلاحي.

للحركة الوطنية أفكار ومظاهر عديدة، ومن بين هذه المظاهر المقاومة المسلحة التي ظهرت منذ دخول فرنسا الى الجزائر حتى الحرب العالمية الأولى، أمّا المقاومة السياسية تمثلت في ظهور العديد من الجمعيات والنوادي الثقافية، والتي لعبت الدور الفعال في تنمية الروح الوطنية للشعب الجزائري.

لقد تعرضت الأحزاب السياسية في الجزائر الى مضايقات من طرف الإدارة الإستعمارية سواء كان ذلك بحل الأحزاب ونفي الزعماء أو منع الجرائد من الصدور، كما فعلت لقمع حركة الأمير خالد الذي قامت بنفيه من الجزائر الى دمشق وتوفي بها، كما عملت على القضاء على نجم شمال افريقيا الذي كان له توجهات ثورية، فقد نفت مصالي الحاج لتحل الحزب نهائيا سنة 1937.

كما استمرت الإدارة الإستعمارية في تطبيق سياستها وأبشع القوانين التي طبقتها خاصة في جمعية العلماء المسلمين وهو مرسوم ميشال سنة 1939، كما قام بسياسة الردع والترجيح خاصة في المؤتمر

الإسلامي الذي انعقد لتوظيف الجزائريين في المجالس البرلمانية لتنهي هذا المؤتمر باتهام الطيب العقبي بقتل مفتي العاصمة كحول.

لم يمنع الحزب الشيوعي الجزائر من القمع والمتابعات القضائية المنتهجة من طرف الإدارة الإستعمارية، فقد تعرض هو الآخر لقرار المنع من النشاط السياسي فقد اتهم بعلاقته مع روسيا فلجأت الى اضطهاد الشيوعيين في الجزائر.

إن تطور التيار الوطني في الجزائر خاصة مع ظهور حزب الشعب فقد اشتدت شوكته وزاد نفوذه وصار الأقوى عدداً وقدرة على التعبئة والتأثير في الساحة الوطنية، فقد منعته من مزاولة نشاطه سنة 1937 وتعتقل مصالي الحاج وتتهمه بإعادة العمل بمنظمة منحلة لتقوم بحله نهائيا سنة 1939.

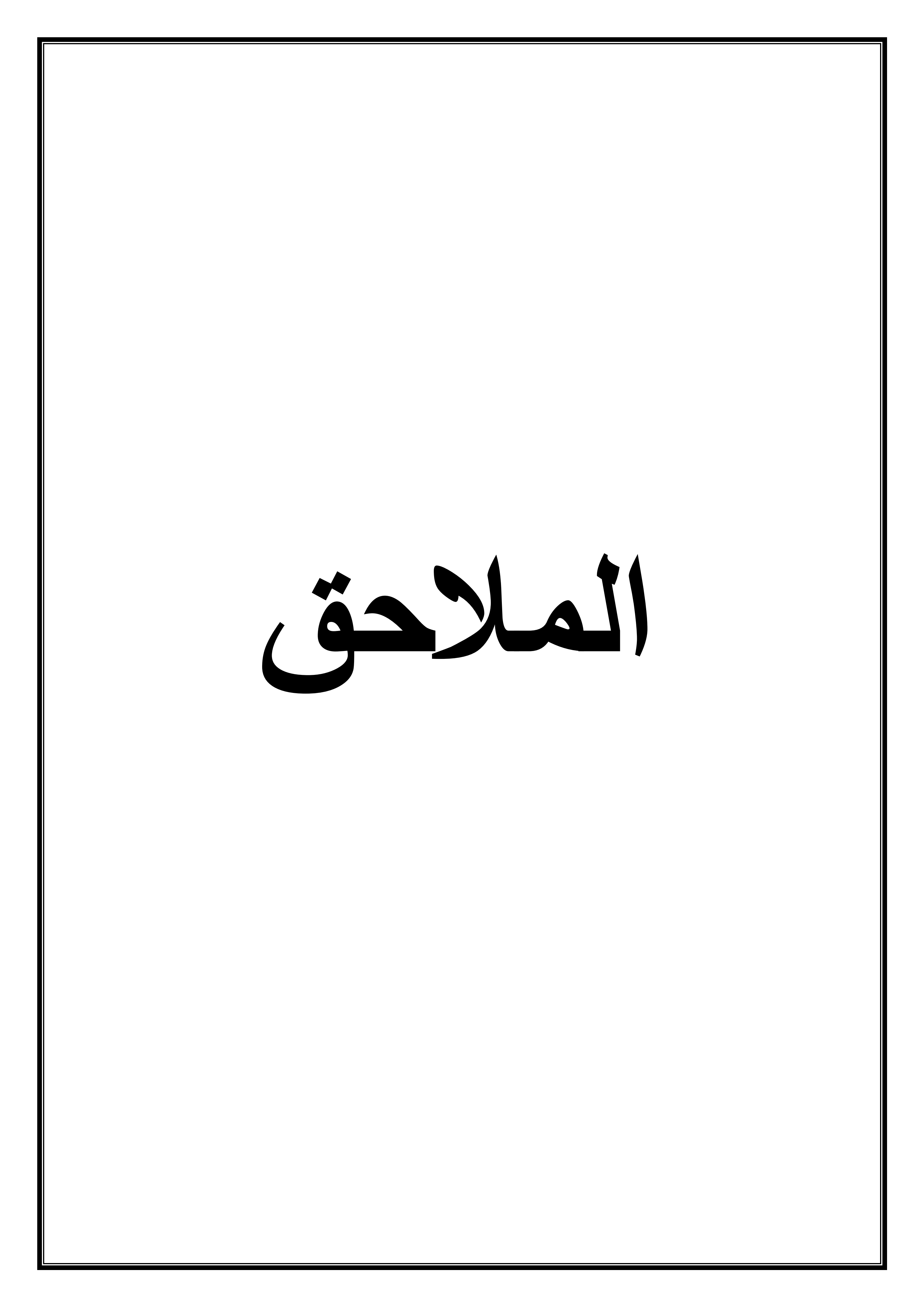
وفي ظروف متميزة قبيل اندلاع الحرب العالمية الثانية نزول الحلفاء في الجزائر وعقد العديد من الجلسات حول أوضاع الجزائر، فقد أقدمت الإدارة الإستعمارية على سحب رخصة التنقل للنواب المحليين في المجالس المالية، كما تعرض أحباب البيان والحرية الى الضغط من طرف السلطات الفرنسية وهذا ما أدلى به فرحات عباس" أنه تعرض للتخويف، ومن أهم المخططات القمعية مخطط "شاتينيو" الذي كان يرمي لنشر العداء بين الأطراف السياسية.

فقامت السلطات الفرنسية باستغلال احتفالات الشعب بانتصار الحلفاء يوم 8 ماي 1945، لتنفيذ مخطط التصفية بعد أن لمست تأكيد الشعب على الإحتفال التام، فكانت مذابح سطيف التي راح ضحيتها الآلاف وقامت بحل جماعة أصدقاء البيان وممارسة الإعتقالات بشكل واسع شمل قادة الأحزاب الوطنية.

بعد حوادث 8 ماي 1945 تعمق الإتجاه الإستقلالي وبدأت فكرة العودة الى أسلوب الكفاح المسلح تتشكل داخل هذا الإتجاه، فعاد نشاط الحركة الوطنية وتشكل حزبان جديدان في التسمية الأول" حزب

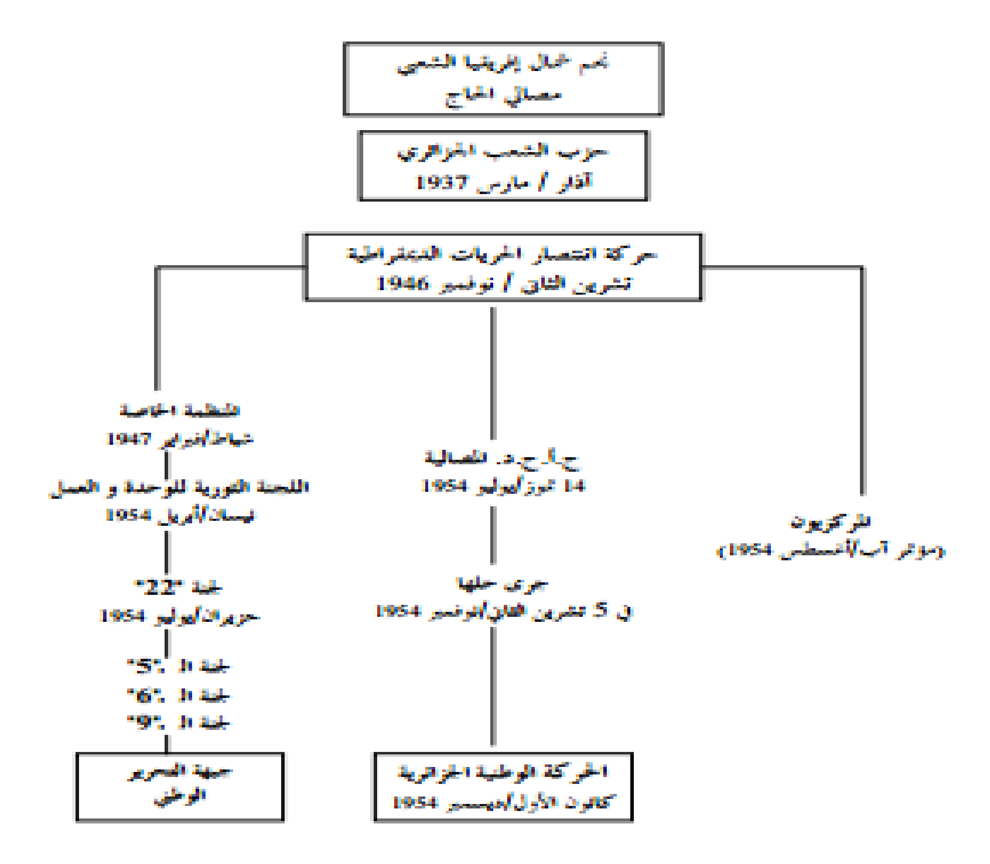
الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري" برئاسة فرحات عباس، أما الثاني حزب الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية والذي تعرض للمضايقات من طرف السلطات الفرنسية خاصة خلال الحملة الإنتخابية 1946، فقد قامت باعتقال بعض قادة الحزب وتزوير الإنتخابات في 1947 من طرف الوالي العام نايجلان لتنتهي هذه الحركة بأزمة في 1953 أدت الى انقسام الحزب الى مصاليين ومركزيين، وقد صدر بيان في 1951 يقتضي بجمع وتوحيد الأحزاب الجزائرية لتظهر تحت اسم جديد هو" الجبهة المشتركة للدفاع عن الحرية واحترامها" كما أنها تعرضت لإضطهاد من طرف فرنسا، ونتيجة للإختلافات الفكرية بين أعضائها لتحل تلقائيا من قبل كل الأحزاب.

لقد كان تشكل المنظمة السرية بعد انعقاد المؤتمر الأول لحركة انتصار الحريات الديمقراطية 1947، والتي تعرضت للقمع خاصة بعد اكتشاف هذه المنظمة سنة 1950 بسبب حادثة ما يسمى "رحيم" الذي كان عميل لدى السلطات الإستعمارية، لتشن جملة من الإعتقالات الواسعة ضد المناضلين، وبالرغم ما تعرضت له تشكيلات الحركة الوطنية اختلاف اتجاهاتها الاّ أنه في الأخير اتفق أعضاء الحزب الى ضرورة تغيير النضال السياسي الى النضال المسلح لتظهر في شكل لجنة ثورية للوحدة والعمل والتي عملت على التخطيط لتفجير الثورة المسلحة لتندلع في الفاتح من نوفمبر 1954 ليصل مداها الى أنحاء العالم.



الملاحق

ملحق رقم 01:



مخطط يوضح مسار الإتجاه الإستقلالي(الثوري)[1]

[1]– قريري سليمان، المرجع السابق، ص299.

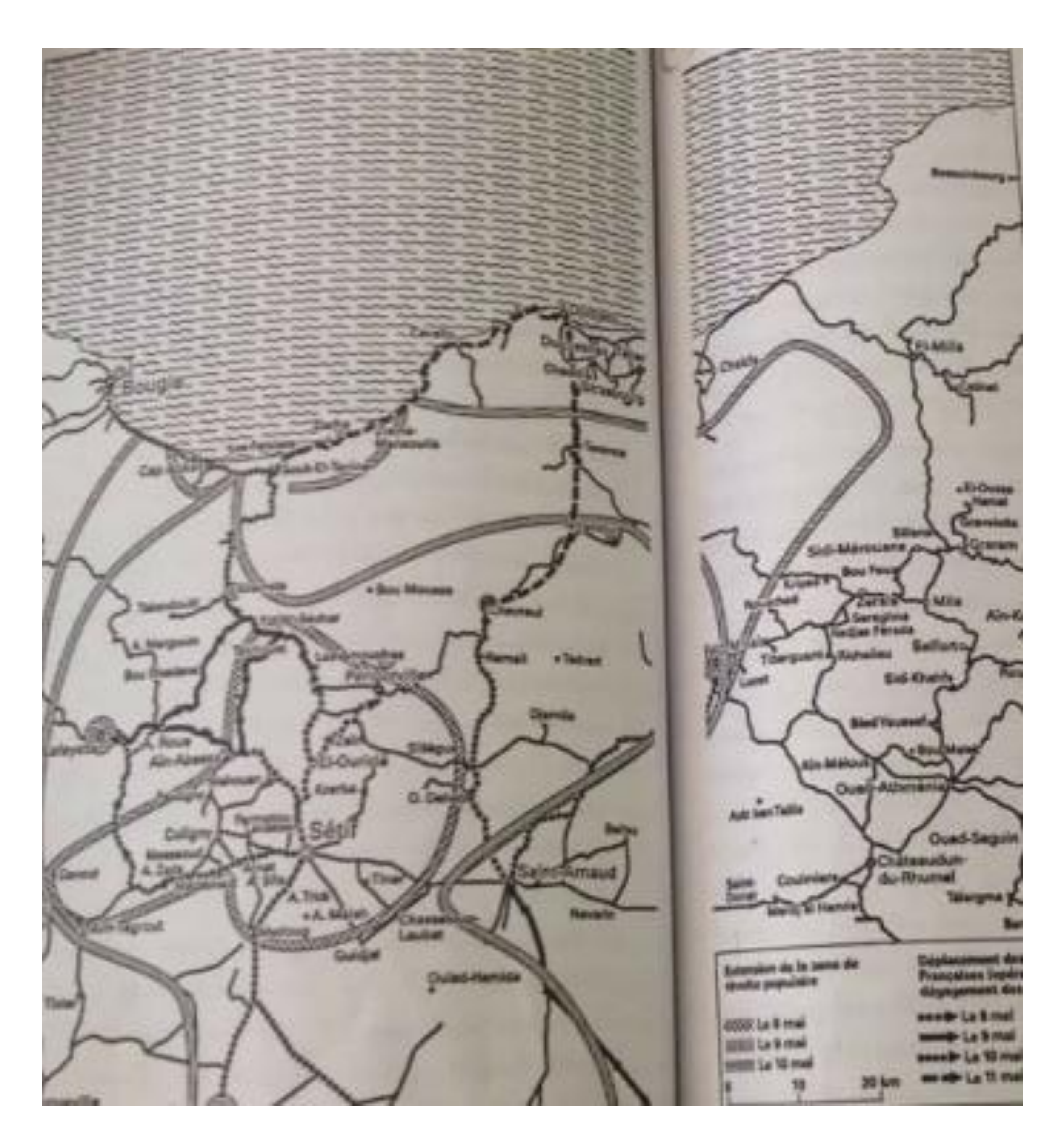
ملحق رقم2:



صورة توضح مصالي الحاج في حرارة خطاب له في غوفيو[1]

[1]- كمال بوقصة، المرجع السابق، ص267.

ملحق رقم3:

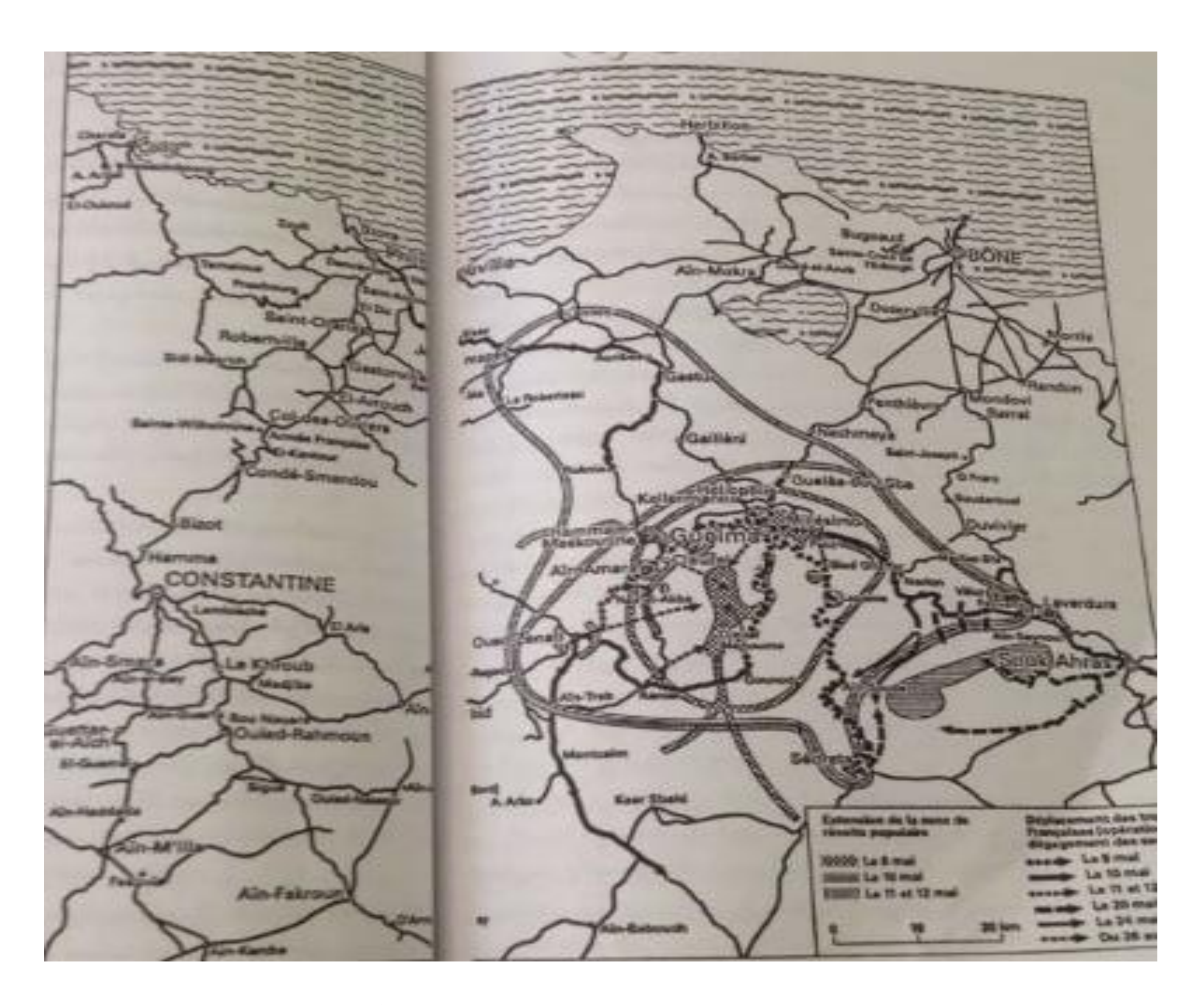


خريطة توضح القمع الإستعماري بسطيف[1]

---

[1]– غولدر زيغر أني راي، المصدر السابق، ص343.

ملحق رقم4:



صورة توضح القمع الإستعماري بقالمة [1]

[1]– غولدر زيغر أني راي، المصدر السابق، ص353.

ملحق رقم5:



صورة روني ماييرممثل اللوبي الاستعماري باريس[1]

[1]– عبد الحميد زوزو، الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية والثورة التحريرية، المرجع السابق، ص727.

ملحق رقم6:



صورة الوالي العام نايجلان مزور انتخابات أفريل 1948

في عهد الجمهورية الفرنسية الرابعة[1]

[1]– عبد الحميد زوزو، الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية والثورة التحريرية، المرجع السابق، ص777.

قائمة المصادر والمراجع

1/ المصادر

1) الابراهيمي أحمد طالب ، **آثار الامام محمد البشير الابراهيمي**، ج1، ج2، ط$_1$، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1997.

2) الأشرف مصطفى، **الجزائر: الأمة والمجتمع**، تر: حنفي بن عيسى، د.ط، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

3) آيت أحمد حسين، **روح الإستقلال مذكرات مكافح 1952-1942**، تر: سعيد جعفر، د.ط، منشورات البرزخ، د.م، 2002.

4) بن ابراهيم بن العقون عبد الرحمان ، **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر الفترة الأولى 1920- 1936**، ج1، د.ط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

5) بن ابراهيم بن العقون عبد الرحمان ، **الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر**، ج3، ط$_2$، منشورات السائحي، الجزائر، 2008.

6) بن خدة بن يوسف ، **جذور أول نوفمبر 1954**، تر: مسعود حاج مسعود، ط$_2$، دار الشاطبية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

7) بن خدة بن يوسف ، **نهاية حرب التحرير في الجزائر: اتفاقيات إيفيان**، د.ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

8) بوداود عمر، **من حزب الشعب الجزائري الى جبهة التحرير الوطني: مذكرات مناضل**، تر: أحمد بن محمد بكلي، د.ط، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

9) بوزبيد عبد المجيد، **الإمداد خلال حرب التحرير الوطني شهادتي...**، ط$_2$، مطبعة الديوان، الجزائر، 2007.

10) حربي محمد، **الثورة الجزائرية سنوات المخاض**، تر: نجيب عياد، صالح المثلوثي، د.ط، طبع بالمؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر.

11) رضوان عيناد ثابت، **8 أيار/ ماي 1945 والإبادة الجماعية في الجزائر**، ط1، دار الفرابي، لبنان، 2005.

12) السّعدي موسى، **صفحات مختارة من طي النسيان**، ط1، دار الخلدونية، الجزائر، 2011.

13) طاهر العربي الزبيري، **مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخيين(1929-1962)**، د.ط، وحدة الرويبةANEP، الجزائر، 2008.

14) غولدر زيغر أني راي ، **جذور حرب الجزائر 1940-1945 من المرسى الكبير الى مجازر الشمال القسنطيني**، تر: وردة لبنان، مرا: حاج مسعود مسعود، ط1، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2005.

15) فرحات عباس، **حرب الجزائر وثورتها(ليل الإستعمار)**، تر: أبو بكر رحال، تص: عبد العزيز بوتفليقة، د.ط، المؤسسة الوطنية للإتصال، الجزائر، 2010.

16) قداش محفوظ، **تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية 1919-1939**، تر: أحمد عبد البار، ط1، دار الأمة، الجزائر، 2016.

17) قنانش محمد، **آفاق مغاربية: المسيرة الوطنية وأحداث 8 ماي 1945**، د.ط، منشورات دحلب، الجزائر، 2009.

18) قنانش محمد، **الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحربين 1919-1939**، د.ط، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.

19) قنانش محمد، محفوظ قداش، **حزب الشعب الجزائري 1937-1939: وثائق وشهادات لدراسات تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية**، د.ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009.

20) كافي علي، **مذكرات الرئيس علي كافي: من المناضل السياسي الى القائد العسكري 1946-1962**، د.ط، دار القصبة للنشر، الجزائر.

21) المدني أحمد توفيق، **حياة كفاح: مذكرات**، ج3، د.ط، دار البصائر، الجزائر، 2009.

22) المدني أحمد توفيق، **هذه هي الجزائر**، د.ط، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 2001.

23) مصالي الحاج، **مذكرات مصالي الحاج 1938-1998**، تص: عبد العزيز بوتفليقة، تر: محمد المعراجي، منتدى سور الأزبكية، الجزائر.

24) مهساس أحمد، **الحركة الثورية في الجزائر 1914-1954**، ط.خ، دار المعرفة، الجزائر.

25) نايت بلقاسم مولود قاسم ، **ردود الفعل الأولية داخلاً وخارجاً على غرة نوفمبر أو بعض مآثر فاتح نوفمبر**، د.ط، دار الأمة، الجزائر.

26) هنري شارل، **حياة الأمير عبد القادر**، تر: أبو القاسم سعد الله، د.ط، الدار التونسية للنشر، تونس، 1947.

27) يوسفي محمد، **الجزائر في ظل المسيرة النضالية المنظمة الخاصة**، تر: محمد الشريف بن دالي حسين، ط$_2$، منشورات ثالة، الجزائر، 2010.

2/ المصادر باللغة الفرنسية

1) Ben Toumi Ammar, **Crime et Infamie la çalanisation vécue par un Algérien 1923-1962**, çasbah editions, Alger, 2013 .

2) Kaddache Mahfoud, **Histoire du Nationalisme Algérien**, Tome2, casbah-Editions, Alger, 2009.

3) Kaddache Mahfoud, Mohamed Guenaneche **,L'etoile Nord- Africaine 1926-1937 documents et témoignages pour servir à létude du Nationalisme Algérien office des publications universitaires**, Alger, 1984.

3/ المراجع

1) أبو حمدان سمير، **الشيخ رشيد رضا والخطاب الاسلامي**، د.ط، الشركة العلمية للكتاب، لبنان، 1992.

2) أبو سبيب عبد الماجد يوسف ، **دراسات في تاريخ أوروبا المعاصر 1918-1945**، د.ط، مركز البحوث والدراسات، الإمارات العربية المتحدة، 2005.

3) احدادن زهير، **المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962**، ط1، مؤسسة احدادن للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.

4) بخوش عبد المجيد، **معارك ثورة التحرير المظفرة**، ج2، د.ط، مؤسسة رحال نسيم رياض للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

5) بدوي عبد الرحمان محمد، **الامام عبده والقضايا الاسلامية**، د.ط، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 2005.

6) بشنونا سليمان، **الجذور الشعبية في الحركة الإصلاحية**، د.ط، دار هومة، الجزائر، 2012.

7) بطاش علي، **الإستدمار الفرنسي في الجزائر 1830-1900**، د.ط، مديرية الشباب والرياضة لولاية بجاية، الجزائر.

8) بلاّح بشير، رابح لونيسي وآخرون، **تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989**، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006.

9) بلاسى نبيل أحمد ، **الاتجاه العربي والاسلامي ودوره في تحرير الجزائر**، د.ط، الهيئة المصرية للكتاب، مصر، 1990.

10) بلحاج صالح، **الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين 1910- 1939**، د.ط، دار بن مرابط، الجزائر، 2015.

11) بلحاج صالح، **تاريخ الثورة الجزائرية**، د.ط، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2008.

12) بن خليف عبد الوهاب، **تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال الى الاستقلال**، ط$_1$، دار دزاير أنفو، الجزائر، 2013.

13) بوحوش عمار، **التاريخ السياسي للجزائر من البداية الى غاية 1962**، د.ط، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1997.

14) بوصفصاف عبد الكريم، **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وعلاقاتها بالحركات الجزائرية الأخرى 1931-1954**، د.ط، منشورات المتحف الوطني، الجزائر، 1996.

15) بوعزيز يحي، **الإتهامات المتبادلة بين مصالي الحاج واللجنة المركزية وجبهة التحرير الوطني 1946-1962**، د.ط، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.

16) بوعزيز يحي، **ثورات الجزائر في القرنين التاسع عشر والعشرين**، ط$_1$، دار البعث، الجزائر، 1980.

17) بوعزيز يحي، **سياسة التسلط الاستعماري في الحركة الوطنية الجزائرية من 1830-1954**، د.ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.

18) بوعزيز يحي، **مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية**، د.ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

19) بوعزيز يحي، **موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب**، ج2، د.ط، دار الهدى، الجزائر، 2009.

20) بوعلام بن حمودة ، **الثورة الجزائرية أول نوفمبر 1954 معالمها الأساسية**، د.ط، دار النعمان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

21) بوقصة كمال، **مصادر الوطنية الجزائرية الى منابع الوطنية الجزائرية"الشعبوية"**، تر: ميشيل سطوف، د.ط، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2005.

22) تابليت علي، **8 ماي 1945**، ط$_3$، دار ثالة، الجزائر، 2009.

23) تركي رابح، **التعليم القومي والشخصية الجزائرية 1931-1956: دراسة تربوية للشخصية الجزائرية**، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981.

24) جيلالي بلوفة عبد القادر، **الحركة الإستقلالية خلال الحرب العالمية الثانية 1939-1945**، ط$_1$، دار الألمعية، الجزائر، 2011.

25) جيلالي بلوفة عبد القادر، **حركة الإنتصار للحريات الديمقراطية الخروج من النفق: من اكتشاف المنظمة الخاصة الى اندلاع الثورة التحريرية 1950-1954**، ط$_2$، نوميديا للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

26) الجيلالي عبد الرحمان بن محمد ، **تاريخ الجزائر العام**، ج5، د.ط، دار الأمة، الجزائر، 2010.

27) حمانة البخاري، **فلسفة الثورة الجزائرية**، د.ط، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

28) حمدي حافظ، محمود الشرقاوي، **الجزائر كفاح شعب ومستقبل أمة**، د.ط، الدار القومية للطباعة والنشر.

29) حمزي كمال، **النجم الشمال الإفريقي ومسألة البرلمان**، د.ط، دار هومة، الجزائر، 2009.

30) حميدي أبو بكر الصديق، **مراسلات وأعلام في الحركة الاصلاحية الجزائرية**، د.ط، دار المتعلم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.

31) خليفي عبد القادر ، **سياسة ديغول الجزائرية من خلال مذكراته**، تر: سموحي فوق العادة، أحمد عويدات، ط$_1$، منشورات عويدات، بيروت، 1971.

32) خيضر ادريس ، **بحث في تاريخ الجزائر الحديث 1830-1954**، ج1، د.ط، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر.

33) دسوقي ناهد ابراهيم ، **دراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر: الحركة الوطنية الجزائرية في فترة ما بين الحربين 1918-1939**، د.ط، منشأة المعارف، الاسكندرية، 2001.

34) داهش محمد علي ، **دراسات في الحركة الوطنية والإتجاهات الوحدوية في المغرب العربي**، د.ط، اتحاد الكتاب العربي، دمشق، 2004.

35) رخيلة عامر ، **8 ماي 1945: المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية الجزائرية**، د.ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

36) روبير ميرل، **مذكرات أحمد بن بلة**، تر: العفيف الأخضر، ط$_2$، دار الآداب، بيروت، 1997.

37) الزبيري محمد العربي ، **الثورة الجزائرية في عامها الأول**، ط$_2$، دار الحكمة، الجزائر، 2014.

38) الزبيري محمد العربي ، **تاريخ الجزائر المعاصر**، ج1، د.ط، الجزائر، 2007.

39) الزبيري محمد العربي ، **تاريخ الجزائر المعاصر**، ج4، د.ط، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2015.

40) زروقة عبد الرشيد ، **جهاد ابن باديس ضد الإستعمار الفرنسي في الجزائر(1913-1940)**، ط$_1$، دار الشهاب، لبنان، 1999.

41) الزغيدي محمد لحسن، معراج أجديدي، **نشأة جيش التحرير الوطني 1947-1954**، د.ط، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر.

42) زوزو عبد الحميد، **الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية والثورة التحريرية**، ج1، د.ط، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

43) زوزو عبد الحميد، **الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين 1919-1939**، د.ط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.

44) سطورا بنيامين ، **مصالي الحاج 1898-1947: رائد الوطنية الجزائرية**، د.ط، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

45) سعد الله أبو القاسم ، **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، ج3، ط$_1$، دار الغرب الاسلامي، لبنان، 1990.

46) سعد الله أبو القاسم، **الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930**، ج2، ط4، دار الغرب الاسلامي، لبنان، 1992.

47) سعد الله أبو القاسم، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج5، ط$_1$، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1998.

48) سعداوي مصطفى، **المنظمة الخاصة ودورها في الإعداد لثورة أول نوفمبر**، د.ط، متيجة للطباعة، الجزائر.

49) سعيود أحمد، **العمل الدبلوماسي لجبهة التحرير الوطني(1954-1958)**، د.ط، دار الشروق للطباعة والنشر والتوزيع، د.م، 2008.

50) سماعلي زوليخة المولودة علوش، **تاريخ الجزائر من فترة ما قبل التاريخ الى الاستقلال**، ط$_1$، دار دزاير أنفو، الجزائر، 2013.

51) السيد هادي خسر وشاهي، **السيد جمال الدين الحسيني الأفغاني محمد عبده العروة الوثقى**، ط$_2$، مراكز البحوث الاسلامية، طهران، 1221هـ.

52) شريط الأمين، **التعددية الحزبية في تجربة الحركة الوطنية1919-1962**، د.ط، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر.

53) شلش علي، **جمال الدين الأفغاني بين دارسيه**، ط1، دار الشروق، القاهرة، 1987.

54) شيخ سليمان، **الجزائر تحمل السلاح: دراسة في الحركة الوطنية والثورة المسلحة**، تر: محمد حافظ الجمالي، د.ط، منشورات الذكرى الأربعين لإستقلال الجزائر، 2002.

55) الصديق محمد الصالح، **كيف ننسى وهذه جرائمهم**، د.ط، دار هومة، الجزائر، 2009.

56) ضيف الله عقيلة، **التنظيم السياسي والإداري للثورة 1954-1962**، د.ط، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

57) عبّاد صالح، **الجزائر بين فرنسا والمستوطنين 1830-1930**، د.ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

58) عباس محمد، **رواد الوطنية شهادات 28 شخصية وطنية**، د.ط، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

59) العسلي بسام، **الأمير خالد الهاشمي الجزائري**، ط.خ، دار النفائس، الجزائر، 2010.

60) العسلي بسام، **جهاد الشعب الجزائري المقاومة والتحرير** ، ج2، ط.خ، دار العزة والكرامة للكتاب، لبنان، 2009.

61) العقاد صلاح، **المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر الجزائر، تونس، المغرب الأقصى**، ط6، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 1993.

62) العلوي محمد الطيب، **مظاهر المقاومة الجزائرية 1830-1954**، ط.خ، المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 1994.

63) عمورة عمار، **الجزائر بوابة التاريخ: الجزائر العامة ما قبل التاريخ الى 1962**، ج1، د.ط، دار المعرفة، الجزائر، 2009.

64) عمورة عمارة، **الجزائر بوابة التاريخ، الجزائر خاصة ما قبل التاريخ الى 1962**، ج2، د.ط، دار المعرفة، الجزائر.

65) عمار عمورة، **موجز في تاريخ الجزائر**، ط1، دار ريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002.

66) عميراوي احميدة، **دراسات في تاريخ الجزائر الحديث**، ط2، دار الهدى، الجزائر، 2004.

67) عميراوي احميدة، **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث**، ط2، دار الهدى، الجزائر، 2004.

68) عيساوي أحمد، **مدخل الى تاريخ الجزائر الحديث**، ط1، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2015.

69) الغالي غربي، **فرنسا والثورة الجزائرية 1954-1958**، د.ط، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.

70) فاضلي ادريس، **حزب جبهة التحرير الوطني FLN: عنوان ثورة ودليل دولة نوفمبر 1954-2004**، د.ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

71) فركوس صالح، **المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين الى خروج الفرنسيين 814 ق.م-1962**، د.ط، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.

72) كواتي مسعود، **تاريخ الجزائر المعاصر: وقائع ورؤى**، د.ط، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

73) لونيسي رابح، **الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين والسياسيين**، د.ط، دار المعرفة، الجزائر، 2000.

74) مازن صلاح حامد مطبقاتي، **جمعية علماء المسلمين ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية 1931-1939**، تق: أبو القاسم سعد الله، د.ط، وزارة الثقافة، الجزائر.

75) مالكي أحمد، **الحركات الوطنية والإستعمارية في المغرب العربي**، ط2، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994.

76) مناصرية يوسف، **الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين العالميتين 1919-1939**، د.ط، دار هومة، الجزائر، 2014.

77) مناصرية يوسف، **دراسات وأبحاث في المقاومة والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954**، د.ط، دار هومة، الجزائر، 2014.

78) ميّاد رشيد، **اسهامات جمعية طلبة شمال افريقيا المسلمين في الحركة الوطنية الجزائرية**، د.ط، دار شطايبي، الجزائر، 2013.

79) مياسي ابراهيم، **المقاومة الشعبية**، د.ط، دار مدني للنشر والطباعة، الجزائر، 2008.

80) نوربير تابييروا، **الكواكبي المفكر الثائر**، ط2، منشورات دار الآداب، بيروت، 1981.

81) هشماوي مصطفى، **جذور نوفمبر 1954 في الجزائر**، د.ط، دار هومة، الجزائر، 2010.

4/ المراجع باللغة الفرنسية

1) Alain Mahé, **Histoire de la Grande Kabylie XIXe- XXe siècles**, EDIF ,Alger, 2000.

2) Aboul-Kassem-Saadalaah , **Le mouvemement natoinal Algerien 1930-1945**,tome 3, dar algharbali , slami, 1992.

3) Jacques Jurquet, **La révolution nationale Algérienne et le parti communiste français**, tome 3, édition sedia, Algérie, 2010 .

5/ الرسائل الجامعية

1) حملات عبد القادر، **أثر الحركة الوطنية في شعر مبارك جلواح**، اشراف: عبد الملك مرتاض، مذكرة ماجستير، تخصص: اللغة العربية وآدابها، وهران، 2010.

2) خيثر عبد النور، **تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية 1954-1962**، إشراف: حباشي شاوش، مذكرة دكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر، 2005-2006.

3) العايب سليم، **الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الافريقي**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، بن عنتر عبد النور، باتنة، 2011.

4) قدوري رميسة، **الحركة الوطنية الجزائرية مصالي الحاج نموذجا 1898-1974**، مذكرة الماستر في تاريخ حديث ومعاصر، جامعة بوغديري كمال، بسكرة، 2015.

6/ المجلات والجرائد

1) ابن باديس عبد الحميد، جريدة الشهاب، **اضطهاد حزب الشعب**، السنة الثالثة عشر 1937-1938، مج13، ط1، ار الغرب، بيروت، 2001.

2) بن ساعو محمد، **العلاّمة محمد البشير الإبراهيمي والثورة التحريرية**، مجلة حروف للدراسات التاريخية، ع 1، أوت 2014.

3) جريدة الأخبار، **حزب الشعب**، ع1522، أيلول2011.

4) جريدة المنار، **الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحرية واحترامها**، ع6، الجزائر، 2007.

5) محمد البشير الابراهيمي، **رجال جمعية العلماء المسلمين الجزائريين**، جريدة البصائر،ع1-50، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2005.

7/ الملتقيات

1) اسماعيل مخانشة، **حوادث 8 ماي 1945 في قالمة وضواحيها**، جمعية الثقافة والتاريخ للمعارك الكبرى للثورة التحريرية لولاية قالمة، الجزائر، 2004.

2) صالح فركوس، **مجازر 8 ماي 1945**، مداخلات الملتقى الدولي السادس يومي 7 و8 ماي، مديرية النشر والتوزيع بجامعة قالمة، قالمة، 2008.

8/ الموسوعات والمعاجم

1) مرتاض عبد الملك ، **دليل مصطلحات ثورة التحرير الجزائرية**، د.ط، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954، الجزائر.

3) مقلاتي عبد الله، **التاريخ السياسي للثورة الجزائرية(1954-1962)**، ج2، د.ط، شمس الزيبان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

4) مقلاتي عبد الله، **في جذور الثورة الجزائرية مقاومة المستعمر المستمرة من الاحتلال الى فاتح نوفمبر 1954**، ج1، د.ط، شمس الزيبان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

5) يحي محمد نبهان، **معجم مصطلحات التاريخ**، ط1، دار يافا للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

فهرس الموضوعات